المراقب
الاقتصادي والاجتماعي

2010

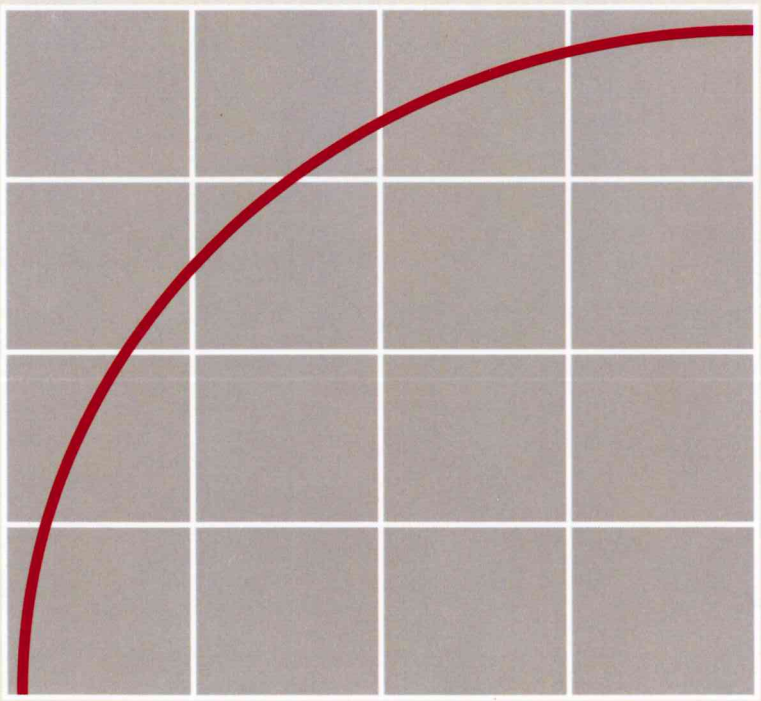

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

عـــــدد 21

تشرين الأول

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

شارك في إعداد هذا العدد:

د. فضل مصطفى النقيب (المحرر)

من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس):

عبيدة صلاح (المنسق العام)

إبراهيم الشقاقي	وجيه عامر	شهرزاد الفار	عبد الوهاب عبد العزيز
قصي صيفي	سناء كمال	رشا مسعود	لميس فرّاج

ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

أمينة خصيب (منسق)

أشرف سمارة	أحمد عمر	سعدي المصري
حسن دويكات	عادل قرارية	جميل ريماوي

ومن سلطة النقد الفلسطينية:

محمد عطاالله (منسق)

محمد عابد

حقوق الطبع

© 2010 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@pal-econ.org
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2010 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2010 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma-palestine.org
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تقديـــم

يعرض هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي مجمل تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الأول من العام 2010. وسيرى القارئ أن الأوضاع الاقتصادية في شهور بداية العام كانت في واقع الأمر استمراراً للأوضاع التي سادت طوال شهور النصف الثاني من العام الماضي. حيث اتصفت تلك الشهور بحدوث تحسُّن ملحوظ في النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، واستمرار الأوضاع المتردية في قطاع غزة بحكم استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وعدم حدوث أي تقدم جدي في معالجة الآثار الكارثية للعدوان الإسرائيلي على القطاع (27 كانون الأول 2008– 18 كانون الثاني 2009). ومن ناحية أخرى، ما زال الوضع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة أسيراً للوضع السياسي المتمثل في استمرار ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من تصعيد استيطان وتضييق على أهالي القدس، ومواصلة الاعتقالات، والاعتداء على الممتلكات وتقييد الحركة من جهة، واستمرار الإنقسام الداخلي من ناحية أخرى.

ويحتوي هذا العدد من المراقب على تلخيص لاستطلاع أراء الشباب الفلسطينيين في منتصف العام 2010 حول القضايا الرئيسية التي تؤثر في ظروف حياتهم المعيشية والأمنية والتعليمية وعن توقعاتهم بالنسبة للمستقبل. كما يحتوي على تلخيص للبيانات الإحصائية عن أعداد اللاجئين الفلسطينيين في منتصف العام 2010 وتوزعهم في الأراضي الفلسطينية وأماكن اللجوء في البلدان العربية المجاورة. ويضم هذا العدد أيضاً ثلاثة صناديق مستقلة عن النص. يتعرض الأول منها لموضوع الحصار الاقتصادي على قطاع غزة بعد مجزرة أسطول الحرية، وإعلان إسرائيل عن عزمها إتباع سياسة جديدة في تخفيف الحصار على القطاع استجابة للضغوط الدولية المطالبة بإلغائه. بينما يتناول الصندوق الثاني حملة مقاطعة منتجات المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية التي دخلت في طور جديد بعد إقدام السلطة الوطنية على تنظيمها وقيادتها. ويتعرض الصندوق الثالث لأهم ما نجم عن مؤتمر فلسطين الثاني للاستثمار الذي انعقد قي حزيران 2010 في مدينة بيت لحم.

وتم في هذا العدد متابعة ما بدأناه في العدد الماضي من تخصيص صندوق "قضايا اقتصادية" لموضوع "التقلبات الاقتصادية"، حيث انصب الاهتمام في هذا العدد على دور النماذج النظرية في تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية.

ونود هنا أن نجدد التزامنا بالسعي المستمر للتواصل مع القراء، والاسترشاد بآرائهم، وذلك من أجل الارتقاء بتحرير المراقب ليكون قادراً على تلبية رغباتهم واحتياجاتهم. كما نود أن نشكر فريق العمل في المؤسسات الثلاث، الذي أشرف على إعداد المراقب وتحريره.

سمير عبد الله	**علا عوض**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	القائم بأعمال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـات

1- رؤية المراقب **1**

2- النشاط الاقتصادي **6**

3- سوق العمل **12**
3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 12
3-2 البطالة 15
3-3 الأجر وساعات العمل 17
3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة 18

4- تطورات المالية العامة **23**
4-1 خلاصة الموازنة العامة 23
4-2 تحليل بنود الإيرادات العامة والمنح 24
4-3 تحليل بنود النفقات العامة 27
4-4 الفائض (العجز) المالي 30
4-5 الدين العام 31

5- التطورات المصرفية **35**
5-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف 35
5-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي 42

6- سوق فلسطين للأوراق المالية **44**

7- الأسعار والقدرة الشرائية **48**
7-1 الأسعار 48
7-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية 51
7-3 أسعار المنتج 52
7-4 أسعار صرف العملات 52
7-5 القدرة الشرائية 53

8- النشاط الفندقي **54**

9- مؤشرات الاستثمار **56**
9-1 تسجيل الشركات 56
9-2 رخص الأبنية 60

10- الإجراءات الإسرائيلية **61**
10-1الشهداء والجرحى 61
10-2 عوائق الحركة والتنقل 62
10-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة 62
10-4 الاعتداءات على الممتلكات الفلسطينية والأجهزة الأمنية 62
10-5 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين 63

11- اللاجئون الفلسطينيون حتى نهاية 2009 **63**
11-1 المؤشرات الديموغرافية 63
11-2 مؤشرات سوق العمل 64
11-3 مؤشرات التعليم 64

12- المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة **64**
12-1 المساعدات النقدية 65
12-2 المساعدات العينية 66
12-3 برنامج التمكين الاقتصادي (مشاريع إقراض) بالتعاون مع مؤسسات رسمية وأهلية 66

13- آراء الشباب وتصوراتهم تجاه ظروفهم الحياتية **66**
13-1 الشعور بالتفاؤل والأمان والتهديد والعنف 67
13-2 الحصول على وظيفة وقطاع العمل المرغوب فيه، وممارسة الواسطة والرشوة 68
13-3 تقييمات ومواقف الشباب تجاه عدد من القضايا 68

قضايا اقتصادية: التقلبات الاقتصادية (2) دور النماذج والنظريات الاقتصادية في تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية **69**

قائمة الجداول

جدول 1: النمو الاقتصادي والبطالة للأرباع: الأول 2009– الأول 2010 6

جدول 2: نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي 7

جدول 3: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الأول 2009– الأول 2010 8

جدول 4: نسبة متوسط دخل الفرد في فلسطين من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة (%) 8

جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية*للأرباع: الأول 2009– الأول 2010 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 9

جدول 6: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس للأرباع: الأول 2009– الأول 2010 12

جدول 7: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة للأرباع: الأول 2009– الأول 2010 13

جدول 8: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة للأرباع: الأول 2008– الأول 2010 14

جدول 9: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: للأرباع: الأول 2008– الأول 2010 14

جدول 10: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس للأرباع: الأول 2008– الأول 2010 15

جدول 11: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية للأرباع: الأول 2008– الأول 2010 16

جدول 12: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية للأرباع: الأول 2008– الأول 2010 17

جدول 13: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل الربع الأول 2009– الربع الأول 2010 18

جدول 14: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع 2009 والربع الأول 2010 19

جدول 15: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الأول 2010، والربع السابق 21

جدول 16: عدد الوظائف الشاغرة موزعة حسب المسمى الوظيفي المطلوب والقطاعات خلال الربع الأول 2010 21

جدول 17: عدد الوظائف الشاغرة موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات خلال الربع الأول 2010 22

جدول 18: مؤشرات الإيرادات العامة، والمنح، للأرباع: الأول 2009– الأول 2010 26

جدول 19: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية، للأرباع: الأول 2009– الأول 2010 27

جدول 20: مؤشرات النفقات العامة وصافي الإقراض، للأرباع: الأول 2009– الأول 2010 28

جدول 21: مؤشرات العجز المالي والتمويل، للأرباع: الأول 2009– الأول 2010 31

جدول 22: الدين العام للربع الرابع 2009، والربع الأول 2010 32

جدول 23: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للأرباع: الأول 2008–الربع الأول 2010 38

جدول 24: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني الربع الأول 2008– الربع الأول 2010 42

جدول 25: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2006–الربع الأول 2010 43

جدول 26: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من 2008–الربع الأول 2010 43
جدول 27: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الأول من العام 2010، والأرباع الثلاثة السابقة 47
جدول 28: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2009 والربع الأول من العام 2010 (سنة الأساس 2004 = 100) 49
جدول 29: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2009 والربع المناظر من العام السابق 49
جدول 30: التغيرات الحاصلة على الارقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية،حسب المنطقة والمجموعة السلعية خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة بالربع الرابع من العام 2009 50
جدول 31: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي والتغيير في القوة الشرائية 53
جدول 32: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الأول 2010، مقارنة مع الربع الأول 2009، والربع الرابع 2009 56
جدول 33: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العامين 2008–2010 57
جدول 34: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2009 والربع الأول من العام 2010 59
جدول 35: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال أرباع العام 2009 والربع الأول من عام 2010 59
جدول 36: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الأراضي الفلسطينية خلال الأرباع: الأول 2009– الربع الأول 2010 61
جدول 37: الانتهاكات الإسرائيلية لأشهر آذار ونيسان وأيار من العام 2010 61
جدول 38: الإغلاق الكلي للمنافذ والمعابر مع إسرائيل خلال الأشهر آذار ونيسان أيار من العام 2010 62
جدول 39: اعتداءات سلطات الاحتلال على الممتلكات الفلسطينية والأجهزة الأمنية خلال الأشهر آذار ونيسان وأيار من العام 2010 63
جدول 40: توزيع المساعدات النقدية على المحافظات الفلسطينية المختلفة خلال النصف الأول من العام 2010 65

قائمة الاشكال البيانية

شكل 1: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب المنطقة الجغرافية خلال الربع الأول عام 2010 20

شكل 2: خلاصة الموازنة العامة للربع الأول 2010 مقارنة بالربع السابق والمناظر 24

شكل 3: هيكل الإيرادات المحلية للربع الأول 2010 مقارنة بالربع السابق والمناظر 25

شكل 4: هيكل النفقات الجارية للربع الأول 2010 مقارنة بالربع السابق والمناظر 29

شكل 5: نسبة النمو في موجودات المصارف 35

شكل 6: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الأول 2010 36

شكل 7: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل نهاية الربع الأول 2010 36

شكل 8: التطور في كل من التسهيلات الائتمانية والأرصدة الخارجية للمصارف كنسبة من إجمالي موجودات المصارف للفترة من الربع الأول 2008–الربع الأول 2010 37

شكل 9: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب المحافظة للفترة من الربع الأول 2008– الربع الأول 2010 38

شكل 10: نمو ودائع الجمهور خلال الفترة من الربع الأول 2008–الربع الأول 2010 39

شكل 11: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الأول 2010 40

شكل 12: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع العملة نهاية الربع الأول 2010 40

شكل 13: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور للفترة من الربع الأول 2008–الربع الأول 2010 41

شكل 14: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الأول 2010 41

شكل 15: عدد الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الأول 2010 45

شكل 16: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الأول 2010 46

شكل 17: مؤشر القدس للربع الأول من العام 2010 والثلاثة أرباع السابقة من العام 2009 46

شكل 18: قيمة الأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للربع الأول للعام 2010 47

شكل 19: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للربع الأول 2010 48

شكل 20: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة للأرباع: الأول 2009 – الأول 2010 50

شكل 21: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار المنتج في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الرابع 2008 – الأول 2010 (سنة الأساس 2007=100) 52

شكل 22: التغير الشهري في القوة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية 54

شكل 23: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الأول، 2007–2010 55

شكل 24: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الأول، 2007–2010 55

شكل 25: قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية بالدينار الأردني للأرباع: الأول 2008– الأول 2010 57

شكل 26: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من العام 2010 (%) 58

شكل 27: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال الربع الأول لعام 2010 (%) 60

شكل 28: أهم عوامل عدم الشعور بالأمان بين أوساط الشباب الفلسطيني 67

قائمة الصناديق

صندوق 1: الحصار على قطاع غزة 4
صندوق 2: حملة مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية 10
صندوق 3: مؤتمر فلسطين الثاني للاستثمار 2010 34

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 1994– 2009

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)																
الأراضي الفلسطينية	–	–	–	2,871.6	2,962.2	–	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25
الضفة الغربية	–	–	–	1,838.8	1,891.2	–	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4
قطاع غزة	–	–	–	1,032.8	1,071.1	–	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8
الحسابات القومية (مليون دولار)																
ن.م.ج **	3,012.3	3,193.2	3,286.0	3,701.6	4,147.9	4,511.7	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,820.9	5,147.2
ن.م.ج للفرد (دولار)**	1,406.2	1,388.2	1,347.8	1,437.7	1,558.4	1,640.3	1,450.2	1,287.9	1,084.8	1,210.9	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,340.4	1,389.9
الإنفاق الأسري**	3,061.5	3,093.3	3,106.1	3,493.3	3,806.8	4,180.2	3,982.0	3,901.4	3,627.8	4,103.1	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,803.2	–
الإنفاق الحكومي	568.4	609.0	735.7	814.7	924.4	1,010.6	1,100.7	1,022.7	947.9	903.1	1,048.9	833.3	870.4	892.7	963.4	
التكوين الرأسمالي الإجمالي **	1,051.5	1,065.0	1,160.7	1,310.6	1,531.2	2,081.2	1,561.1	1,120.0	954.1	1,204.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,315.1	–
صافي الميزان التجاري السلعي **	(1,609)	(1,522)	(1,652)	(1,786)	(1,951)	(2,636)	(2,432)	(2,055)	(2,082)	(2,382)	(2,210)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,169.8)	–
الواردات السلعية **	2,021.6	1,980.4	2,163.5	2,326	2,601.4	3,271.4	2,978.5	2,418.6	2,423.8	2,776.8	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,763.6	–
الصادرات السلعية **	412.5	458.1	511.7	539.9	650.7	635.4	546.6	363.2	341.8	394.4	412.3	457.5	535.2	537.8	593.8	–
الأسعار والتضخم																
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.010	3.010	3.239	3.554	3.802	4.162	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.93
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	4.304	4.304	4.548	5.007	5.351	5.839	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.54
معدل التضخم (%) ***	–	–	–	7.6	5.6	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75
سوق العمل																
عدد العاملين (ألف شخص)	–	417	429	481	549	588	600	505	477	564	578	633	622	666	648	717
نسبة المشاركة (%)	–	39	40	40.5	41.4	41.6	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	41.3	41.6
معدل البطالة (%)	–	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	26.0	24.5

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأوضاع الاجتماعية																
نسبة الفقر (%) ****	–	–	23.6	22.5	20.3	–	–	27.9	–	–	25.6	29.5	30.8	34.5	–	–
نسبة الفقر المدقع (%)****	–	–	14.3	14.2	12.5	–	–	19.5	–	–	16.4	18.1	18.5	23.8	–	–
المالية العامة (مليون دولار)																
صافي الإيرادات المحلية*****	–	–	–	807	868	942	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4
النفقات الجارية وصافي الإقراض	–	–	–	862	838	937	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,919.6
النفقات التطويرية المدعومة خارجيا	–	–	–	500	520	474	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	46.8
فائض (عجز) الموازنة الجاري قبل الدعم	–	–	–	(55)	30	5	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,412.7)
إجمالي المنح والمساعدات	–	–	–	520	530	497	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	غ.م	1,401.9
فائض (عجز) الموازنة الكلي	–	–	–	(35)	40	28	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)
الدين العام	–	–	–	212	309	309	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	99.8
القطاع المصرفي (مليون دولار)																
موجودات/ مطلوبات المصارف	–	–	–	2,908	3,337	3,857	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893
حقوق الملكية	–	–	–	216	222	246	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910
ودائع الجمهور لدى المصارف	–	–	–	2,090	2,415	2,875	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111
التسهيلات الائتمانية	-	-	-	578	777	967	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109
عدد المصارف	7	13	15	19	21	21	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 1994– 2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004 –2009 هي سنة 2004، و بيانات العام 2009 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 1994–2006 كانت 1996 (1996=100)، سنة الأساس للأعوام 2007 و2008 و2009 هي 2004 (2004=100).

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر بالعلاقة مع ميزانية الأسرة. الفقر المدقع: أية أسرة قياسية (6 أفراد: 2 بالغين، 4 أطفال) تحوز ميزانية تقل عن 1,886 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن. الفقر النسبي: أية أسرة قياسية تحوز ميزانية تقل عن 2,362 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن، والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل الأخرى.

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الرديات الضريبية منها.

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

الملخص التنفيذي

النشاط الاقتصادي: شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام 2010 ارتفاعا بنسبة 2.9% مقارنة بما كان عليه في الربع الرابع من العام 2009. وبناءً عليه، نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1%.

سوق العمل: انخفض معدل البطالة من 24.8% في الربع الرابع 2009 إلى 22.0% في الربع الأول 2010. كما شهد الربع الأول 2010 تراجعا في نسب مشاركة الإناث في الأراضي الفلسطينية وصولاً إلى 14.1%. أما فيما يخص معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر، فقد سجل انخفاضاً في قطاع غزة بنسبة 8.7%. أما فيما يخص معدل الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية، فقد شهد ثباتاً نسبياً وبلغ 85.7 شيكل. كما بلغ عدد إعلانات الوظائف الشاغرة في الربع الأول 808 إعلاناً.

المالية العامة: بلغ إجمالي صافي الإيرادات في الربع الأول من العام 2010 حوالي 447.1 مليون دولار، بزيادة 12.5% مقارنة بالربع الرابع لعام 2009. كما ارتفع إجمالي النفقات وصافي الإقراض بنسبة 18.6% مقارنة مع الربع السابق، وبلغ 708.1مليون دولار.

التطورات المصرفية: شهدت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور تحسناً ملحوظاً نهاية الربع الأول من العام 2010، مقارنة مع الربع السابق لتبلغ ما نسبته 39.8%، مقارنة مع 35.5% نهاية الربع الأخير من العام الماضي. وقد بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية في الربع الأول 2010 حوالي 2,586.5 مليون دولار، بزيادة 15.8% مقارنة بالربع الرابع 2009. كما ازدات قيمة موجودات الجهاز المصرفي في الربع الأول من العام 2010 بنسبة 1.95% مقارنة مع الربع الرابع 2009، وبلغت 8249.1 مليون دولار.

سوق فلسطين للأوراق المالية: ارتفع مؤشر القدس في نهاية الربع الاول 2010 بنسبة 3.5% عن إغلاق الربع الرابع 2009. وقد تزايد عدد الأسهم المتداولة في السوق في الربع الأول من العام 2010 ليصل إلى 62 مليون سهم، وبحجم تداول 134.98 مليون دولار. أما القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة، فبلغت نحو 2.44 مليار دولار.

الأسعار والقوة الشرائية: شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الربع الأول من العام 2010 ارتفاعا بنسبة 0.46%. إذ ارتفع في الضفة الغربية بنسبة 0.45%، وبنسبة 0.73% في القدس. أما في قطاع غزة، فقد بلغت نسبة الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 0.09 %. في حين تراجعت القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار في الربع الأول 2010 بنسبة 0.9% و1%، على التوالي.

النشاط الفندقي: بلغ العدد الإجمالي للفنادق في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الربع الأول من العام 2010 إلى 126 فندقاً. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2010 ما مجموعه 142,504 نزيلاً، 10.5% منهم من الفلسطينيين، و36.6% من دول الإتحاد الأوروبي. ويتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 49.1% من مجموع النزلاء.

تسجيل الشركات: شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الأول من العام 2010 انخفاضاً كبيراً بحوالي 23.7% مقارنة بالربع الرابع للعام 2009 وتم تسجيل 334 شركة. وبالتالي، انخفضت رؤوس أموال الشركات المسجلة بأكثر من 31.8% وبلغت 43.6 مليون دينار أردني.

رخص الأبنية: ارتفع عدد رخص الأبنية في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2009 بنسبة 25.3%. في حين ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة بحوالي 19.5% مقارنة بالربع المناظر. أما بيانات قطاع غزة، فهي غير متوفرة للربع الأول 2010، كما هو الحال في االعام 2009.

الإجراءات الإسرائيلية بلغ عدد الشهداء خلال الأشهر الثلاثة آذار ونيسان وأيار 31 شهيداً، 20 منهم في الضفة الغربية، و11 في قطاع غزة، وكان من بين الشهداء عشرة أطفال ،

فيما بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين 318جريحاً للفترة نفسها. وبلغ عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية المفاجئة (الحواجز المؤقتة) في الضفة الغربية إلى 573 و595 و512 حاجزاً، على التوالي. كما بلغ عدد مرات الإغلاق الكلي للمعابر مع إسرائيل خلال نفس الفترة 300 مرة. وبلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم الفلسطيني خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010 (9) اعتداءات، أما بالنسبة للقطاع الصحي فقد تعرض إلى اعتداءين خلال نفس الفترة.

آراء الشباب وتصوراتهم تجاه ظروفهم الحياتية: أفاد الاستطلاع الذي قام بها متدى شارك أن غالبية الشباب المستطلعين متفائلون تجاه المستقبل، بواقع 65% من الإناث يشعرون بالتفاؤل تجاه المستقبل، مقابل 42% من الذكور يشعرون بذلك، ومن الملفت للنظر أن نسبة الشباب المتفائل في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، بنسب 63% مقابل 61%. في المقابل، يشير التقرير إلى أن غالبية الشباب قد عبروا عن عدم شعورهم بالأمان في الظروف الحياتية الحالية (58%)، بواقع 68% في قطاع غزة و55% في الضفة الغربية.

اللاجئون الفلسطينيون: بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، خلال العام 2009 (4.7) مليون لاجئ فلسطيني. وقد بلغت نسبة المشاركة في سوق العمل بين أوساط الأفراد اللاجئين 39.5% مقابل 43.0% لغير اللاجئين، وتشير البيانات أن نسبة الأمية بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين (للأفراد 15 عاماً فأكثر) بلغت 4.9% في العام 2009، مقابل 5.7% لغير اللاجئين.

1- رؤية المراقب

شهدت الأشهر الأولى من العام 2010، تعزيزاً للموقف الإسرائيلي الذي تبنته حكومة الليكود اليمينية برئاسة "بنيامين نتنياهو" منذ استلامها زمام الحكم في نيسان 2009. حيث اتضح بشكل لا لبس فيه أن موقفها يعتمد على ركيزتين. الأولى هي الإصرار على ضرورة البدء بمفاوضات مباشرة مع الجانب الفلسطيني "بدون أي قيد أو شرط". ومن المعروف أن المعنى الضمني لذلك هو إصرار إسرائيل على إجراء المفاوضات بدون الالتزام المسبق بقرارات الشرعية الدولية التي تنص على أن الفلسطينيين الذين طردوا عام 1948 لهم حق العودة إلى ديارهم ، وأن الضفة الغربية وقطاع غزة التي تم احتلالها عام 1967 هي أراضي محتلة يجب إنهاء احتلالها في أي تسوية سلمية.

أما الركيزة الثانية لسياسة حكومة الليكود، فهي الإصرار على تسريع العمل في الخطوات التي تعمل على تغيير واقع الضفة الغربية من ناحية ديموغرافية وجغرافية لصالح إسرائيل. وفي هذا المجال، قامت حكومة "الليكود" بتوفير الدعم الكامل لرئيس بلدية القدس الجديد "نير براكات" في خططه التي بدأ بتنفيذها منذ تم انتخابه في تشرين الثاني 2008، والتي استدعت بعد سنة من ذلك إعلان المتحدثة باسم الأمم المتحدة "أن الأمين العام للأمم المتحدة مستاء من استمرار بعض الأعمال الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك هدم منازل الفلسطينيين وطرد عائلات فلسطينية وإسكان مستوطنين في أحياء فلسطينية"[1].

ومن المعروف أن تلك الانتهاكات الإسرائيلية قد تضاعفت بعد ذلك الإعلان في مجال هدم ومصادرة بيوت المقدسيين وإقامة البؤر الاستيطانية في أحياء القدس القديمة، وفي مساعي تهجير أهل المدينة قسراً وفي استمرار الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية وتجريف المقابر التاريخية. هذا وتؤكد تقارير صحفية إسرائيلية أن الهدف النهائي لرئيس البلدية براكات هو تقليص نسبة عدد السكان الفلسطينيين في مدينة القدس إلى حوالي 12% فقط بحلول العام 2020. وفي ذات الوقت قطع الاتصال الجغرافي بين المدينة وبقية الضفة الغربية، وذلك عبر بناء 20 ألف وحدة استيطانية جديدة إضافة إلى بناء حي استيطاني جديد في حي الشيخ جراح وبناء فندقين بسعة 1,400 غرفة في منطقة جبل المكبر.

أما بالنسبة لبقية الضفة الغربية، فحكومة الليكود ماضية في تكريس الوضع الجغرافي الجديد الناشئ عن بناء جدار الضم والتوسع والفصل العنصري، حيث قامت بتقديم طلب إلى الدول المانحة لتمويل بناء طرق جديدة في الضفة الغربية تتماشى مع الوضع الجديد الذي نشأ عن بناء الجدار، حتى يتم تكريس وجود نظامين للمواصلات واحد للإسرائيليين وخصوصاً المستوطنين، والآخر للفلسطينيين. وتشير التقارير الصحفية بأن الرد الأولي للدول المانحة على الطلب الإسرائيلي كان سلبياً على أساس أن تمويل بناء تلك الطرق سيكون تصرفاً غير شرعي لأنه بمثابة دعم لجدار الضم والتوسع الذي قررت محكمة العدل الدولية بأنه عمل غير شرعي. ولقد تم إطلاق اسم "طرق التمييز العنصري" (Apartheid Roads) في دوائر الإتحاد الأوروبي على تلك الطرق المقترح بنائها من قبل الحكومة الإسرائيلية[2].

وفي المقابل، فإن الجانب الفلسطيني يواجه صعوبات جمة في صياغة وتطبيق إستراتيجية تقوم على دعم صمود المواطنين وتطوير مؤسسات المجتمع الفلسطيني والاهتمام بتطوير رأس المال البشري، إلى جانب السعي لتحقيق الوحدة الوطنية لإنهاء الانقسام وتوجيه الجهود في مقاومة الاحتلال. وهناك سببان رئيسيان لاستمرار هذا العجز الفلسطيني. الأول، هو الانقسام السياسي بين قيادة السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقيادة حركة حماس في قطاع غزة، وما يجلبه هذا الانقسام من ضعف وتشرذم في القدرات الفلسطينية يؤدي بالضرورة إلى خلل وتشويه في أولويات مقاومة الاحتلال. والثاني هو غياب الدعم العربي القوي الفعال وما ينجم عن ذلك من ترك الجانب الفلسطيني وحيداً أمام الضغوط الإسرائيلية والأمريكية.

[1] المتحدثة باسم الأمم المتحدة ميشال فونتاس في مؤتمر صحفي بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في 5 نوفمبر 2009.

[2] أنظر: Israel asks PA donors to fund new, upgraded west "Banks Roads" Haaretz, 23 August 2010"

كانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد أوقفت المفاوضات الطويلة مع حكومة "إيهود أولمرت" احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في كانون الأول 2008. وفي أيار 2010، قبلت بالعودة إلى مفاوضات غير مباشرة مع حكومة نتنياهو بعد أن أعلنت تلك الحكومة عن وقف جزئي للنشاط الاستيطاني لمدة عشرة شهور تبدأ في تشرين الثاني من العام 2009. وطوال شهور الربع الأول من العام 2010 الحالي قاومت السلطة الوطنية الضغوط الأمريكية والإسرائيلية للانتقال إلى مفاوضات مباشرة بدون قيد أو شرط. وكان رأي السلطة " أنه لا يمكن الانتقال إلى مفاوضات مباشرة من دون التزام إسرائيلي معلن بوقف تام للاستيطان، ومن دون إحراز تقدم جدي في ملفي الأمن والحدود والاستناد إلى مرجعية دولية عند البحث في أمر الحدود"[3].

جرت المفاوضات غير المباشرة لمدة شهور من خلال الزيارات المتكررة لممثل الرئيس الأمريكي جورج ميتشل، ولكنها لم تسفر عن أي تقدم، وعندها أخذت الإدارة الأمريكية تدعو الطرفين إلى الدخول في مفاوضات مباشرة. وتمكنت تلك الإدارة من حشد دعم الإتحاد الأوروبي وروسيا والأمين العام للأمم المتحدة ومعظم الحكومات العربية لتلك الدعوة. وأمام هذا الضغط غير المسبوق، وافقت السلطة الوطنية على الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة الإسرائيلية في الثاني من أيلول 2010 في واشنطن.

يقف الكثير من المحللين السياسيين محتارين أمام إصرار الإدارة الأمريكية على حمل السلطة الوطنية على الدخول في مفاوضات تعرف تلك الإدارة أن حظها من النجاح ضئيل جداً إن لم يكن معدوماً.

يعتقد الكثير من المحللين أن الإدارة الأمريكية تدرك جيداً أنه من المستحيل على السلطة الوطنية التنازل عن الثوابت التي يجمع عليها الشعب الفلسطيني، ولذلك يبدو أن الإدارة الأمريكية تصر على المفوضات لتحقيق واحد من الهدفين التاليين أو كليهما:

الهدف الأول هو تهدئة جبهة الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي حتى تستطيع الولايات المتحدة ضمان تأييد الحكومات العربية لسياساتها تجاه إيران وفي حربها في أفغانستان وتغطية انسحابها من العراق. الهدف الثاني هو اقتناع الإدارة باستحالة التوصل لحل نهائي وعزمها على التحكم في المفاوضات المباشرة لتكييفها في اتجاه صياغة حل مؤقت يؤجل الحل النهائي لسنوات عديدة.

من الواضح أن المصالح الفلسطينية ستصاب بأضرار جسيمة من جراء تحقيق أي من هذين الهدفين. ومن الواضح أيضاً أن قبول السلطة الوطنية بالاشتراك في المفاوضات المباشرة قبل إلزام إسرائيل على وقف الاستيطان والقبول بالقرارات الدولية كمرجعية للمفاوضات يعود في الدرجة الأولى إلى ضعف الجانب الفلسطيني وهو ضعف تتحمل مسئوليته، في الدرجة الأولى القيادات والنخب الفلسطينية التي لم تتمكن حتى الآن من الارتفاع إلى مستوى المسؤولية، حتى تقوم بإجراء حوار سياسي جاد وبنّاء يعمل على إنهاء الانقسام السياسي، وتأليف حكومة توافق وإنقاذ وطني تتصدى للقيام بأعباء مهمات مقاومة الاحتلال والاستيطان في الداخل. وفي ذات الوقت، العمل على الاستفادة من التعاطف الدولي المتزايد مع الفلسطينيين والمعادي للاستيطان والعمل على دفع المجتمع الدولي على التعامل مع الاستيطان كما هو بالفعل، جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي وليس كمجرد عقبة في طريق المفاوضات والعملية السلمية. ومن ناحية أخرى فإن التوصل إلى مصالحة وطنية سيؤدي إلى خلق البيئة المناسبة لاستئناف العملية الديموقراطية وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

إن قيام حكومة فلسطينية جديدة مستندة إلى وحدة جميع القوى الوطنية والإسلامية في الضفة وغزة ستكون قادرة على صياغة رؤية جديدة لتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني ومضاعفة الإنجازات الهامة على طريق الإصلاح والتنمية، وتعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في أرضهم مع التركيز على:

- ✧ إنهاء الحصار على قطاع غزة والشروع في عملية إعادة البناء والإعمار وتخفيف معاناة المواطنين، وإطلاق عملية التنمية فيه.

[3] من تصريح صحفي لرئيس طاقم المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات في القاهرة في 2 أيار 2010.

- ✧ إعادة ربط الضفة الغربية بقطاع غزة من الناحية الاقتصادية، وفي نفس الوقت ربط عملية الإغاثة في الأراضي الفلسطينية على الأمد القصير مع الخطة الوطنية للتنمية ومواصلة العمل على ربط المساعدات الدولية بالخطة التنموية.
- ✧ مواجهة سياسة التهميش الاقتصادي والاجتماعي لمدينة القدس بالعمل على دعم النشاط الاقتصادي والثقافي فيها، ومجابهة محاولات سلخها عن محيطها وتفكيك ارتباطها الاقتصادي مع المحافظات الأخرى.
- ✧ تخصيص المزيد من الموارد المالية لتنفيذ إستراتيجية "النمو المحابي للفقراء" وخصوصاً في المناطق المهمشة خلف الجدار والأغوار والأطراف الريفية، وذلك بتأمين الخدمات التعليمية والصحية مع تبني السياسات والإجراءات التي تساعد الفقراء والمهمشين على المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- ✧ انتهاج سياسات اقتصادية من شأنها إطلاق قدرات القطاع الخاص للتغلب على عوامل الإحباط في المناخ الاستثماري الذي كرسته أوضاع العدوان والدمار وعدم الاستقرار.
- ✧ إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الإستراتيجية، وخصوصا المطارات والميناء والربط الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، بما يستجيب مع الاحتياجات المستقبلية للشعب الفلسطيني ودولته المستقلة.

صندوق 1: الحصار على قطاع غزة

بعد الاستنكار العالمي للجريمة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضد ناشطي "أسطول الحرية" في المياه الدولية في البحر الأبيض المتوسط في 31 أيار الماضي، والتي أسفرت عن استشهاد تسعة ناشطين أتراك وجرح خمسين ناشط من جنسيات مختلفة، أعلنت إسرائيل أنها تنوي "تخفيف" الحصار، الذي فرضته على قطاع غزة منذ أكثر من خمس سنوات. حيث قامت الحكومة الإسرائيلية خلال هذا الحصار بإغلاق معابر قطاع غزة بشكل كامل، ومنع دخول وخروج الأشخاص والبضائع والمستلزمات الرئيسية الضرورية للحياة، ما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي. وسنحاول في هذا الصندوق إلقاء الضوء على الوضع الحالي لقطاع غزة في سياق إعلان إسرائيل عن عزمها تخفيف الحصار المفروض عليه.

مرور البضائع

وصل عدد البضائع التي تسمح إسرائيل بدخولها للقطاع في شهر أيّار من العام 2010 إلى 114 صنفاً، مقارنة بما لا يقل عن 4,000 صنفاً كان يسمح بدخولها في فترة ما قبل الحصار[4]. وتتفاوت الأصناف التي يمنع دخولها ما بين الأصناف الضرورية كمواد البناء (الأسمنت والحديد وخشب البناء)، وأدوات الصيد كالشبكات وغيرها، والورق وأقمشة الملابس، إلى الأصناف الصغيرة كالبهارات والشكولاته وصلصة الطماطم.

فخلال شهري نيسان وأيار، بلغ عدد الشاحنات التي تم السماح لها بدخول قطاع غزة 5,061 شاحنة، وهو أقل من ربع الكمية الاعتيادية ما قبل الحصار، وقد تركز 62% من تلك الشاحنات بنقل الغذاء إلى القطاع. كما أن حركة الصادرات لا زالت محدودة بشكل كبير، فخلال الحصار لم يسمح إلا بتصدير الورد ونبات الفراولة، وانحصرت الصادرات إلى 117 شاحنة للفترة بين كانون أول 2009 ونيسان 2010[5].

وقد قامت إسرائيل بإجراءين خلال شهر حزيران 2010 بهدف "تخفيف" الحصار. الأول هو السماح بدخول عدد أكبر من البضائع، إلا أنه بمجرد إلقاء نظرة سريعة على نوعية الأصناف التي سمحت إسرائيل بدخولها مؤخراً في نطاق تنفيذ إجراءات تخفيف الحصار، يتضح بسرعة عدم جدية إسرائيل في الموضوع، لأنه من الصعب أن يعمل المايونيز والبسكويت وأزرار القمصان على تحسين أية أوضاع معيشية في منطقة يعيش ما يزيد عن 65% من أفرادها تحت خط الفقر، ناهيك عن تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام.

تمثل الإجراء الآخر بتحويل نظام الحصار من قائمة مسموحات إلى قائمة ممنوعات. ففي السابع عشر من حزيران أعلنت إسرائيل السماح بدخول البضائع إلى قطاع غزة باستثناء تلك الموجودة على قائمة الممنوعات[6]. وعلى الرغم من السماح بدخول مجموعة أوسع من البضائع بسبب هذه الخطوة إلا أن المواد الأساسية (خاصة مواد البناء) لا زالت ممنوعة، فمواد البناء (كالأسمنت، والحديد، وأخشاب البناء، والكوابل الحديدية) يسمح بدخولها فقط لمشاريع السلطة الوطنية الفلسطينية وتحت إشراف المؤسسات الدولية. كما أن القيود لا زالت مفروضة على حركة الصادرات وحركة الأفراد.

قطاع الإنشاءات

يعتبر قطاع الإنشاءات من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول النامية ذات الكثافة السكانية المرتفعة ومعدلات الخصوبة العالية، الأمر الذي ينطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وعلى قطاع غزة بشكل خاص (أكثر من 1,45 مليون شخص يعيشون في مساحة 365 كم^2، أي حوالي 4073 شخص لكل كم^2). ناهيك عن أن الحملة الأخيرة من العدوان الإسرائيلي في نهاية العام 2008 أدت إلى دمار هائل طال غالبية المنشآت ومرافق البنية التحتية، مما أكسب قطاع الإنشاءات أهمية نسبية أكبر من ذي قبل. ويتزامن منع دخول الأسمنت بشكل كامل إلى قطاع غزة مع تزايد الحاجة إلى مواد البناء الأساسية. حيث ذكرت تقارير الأمم المتحدة أن أكثر من 75% من الدمار الذي ألحقته آلة الحرب الإسرائيلية بالقطاع لم يتم إصلاحه حتى الآن[7]. كما أعلن مركز الدفاع عن حرية الحركة (مسلك) أن هناك حاجة حالية لـ 86 ألف

[4] مسلك: مركز الدفاع عن حرية الحركة http://www.gisha.org/index.php?intLanguage=2&intSiteSN=119&intItemId=1795

[5] http://www.paltrade.org/cms/images/enpublications/GAZA-REPORT%20april-May-2010.pdf

[6] http://www.jmcc.org/Documentsandmaps.aspx?id=787

[7] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=34781&Cr=Palestin&Cr1 =

وحدة سكنية، 4 مليون طن من الإسمنت، 653 ألف طن من الحديد و129 مليون متر من الكابلات الكهربائية[8] من أجل إعادة الإعمار والبدء بحركة عمرانية للقطاع بعد توقفها لثلاثة أعوام جرّاء الحصار الإسرائيلي.

وفي حين أدخلت إسرائيل إلى قطاع غزة خلال الأسبوعين الأوليين من حزيران كمية محدودة جداً من مواد البناء وهي: 29 طن اسمنت، 735 طن حصمة ومواد أخرى لصالح المشاريع الخاصة بوكالة الغوث، أكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن هذه الكميات لا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع ليوم واحد من هذه المواد في الأوضاع الطبيعية، والتي تبلغ 3,000 طن اسمنت، 2,500 طن حصمة و2,000 طن من الحديد[9].

وعلى الرغم من محاولات إيجاد طرق بديلة لإدخال السلع المختلفة إلى القطاع، كالاعتماد على عشرات الأنفاق الموجودة تحت الحدود الفلسطينية المصرية، إلا أن تأثير هذه الأنفاق في سد حاجة الطلب المحلي في قطاع البناء في القطاع كان متواضعاً جداً. فقد أوضحت دراسة[10] قام بها اتحاد الصناعات الإنشائية في قطاع غزة أن تأثير انخفاض سعر الإسمنت المهرب[11] على قطاع الإنشاءات محدود جداً، وذلك بسبب عدم انخفاض أسعار مدخلات البناء الأخرى وندرة وجودها في السوق بسبب الحصار.

حركة السكان والوضع الاجتماعي

لا تسمح السلطات الإسرائيلية، منذ بدأت حصارها على القطاع، دخول أو خروج الأفراد من قطاع غزة إلا في "حالات إنسانية أو استثنائية". وحسب التعريف الإسرائيلي، لا تعتبر زيارة الأقارب بين الضفة الغربية وقطاع غزة من ضمن الحالات الإنسانية حتى في حالات زيارة الزوج للزوجة أو الأبناء لآبائهم وأمهاتهم. كما لا تعتبر السلطات الإسرائيلية سفر الطلاب من غزة إلى مدارسهم وجامعاتهم في الضفة الغربية أو الخارج ضمن الحالات المسموح بها.

هذا وبينما كان متوسط عدد المسافرين من وإلى قطاع غزة عن طريق معبر رفح يصل إلى 40 ألف مسافر في الشهر قبل الإغلاق، فإن ذلك المتوسط تدنى إلى 3,192 شخص فقط في الشهر في العام 2010 [12]. ولا يقتصر تأثير الحصار المفروض على قطاع غزة على الآثار الاقتصادية والاجتماعية الكارثية، بل يتجاوزه إلى الآثار النفسية المدمرة، وخصوصاً بالنسبة لطلبة الجامعات في الخارج والأطفال والمرضى، حتى أصبح وصف وضع القطاع حالياً أنه أشبه بوضع "السجن الكبير" وصفاً شائعاً في وسائل الإعلام العالمية.

ولقد نجم عن هذا الحصار الخانق تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية، فوصلت نسبة البطالة في قطاع غزة إلى 39% خلال الربع الأول من عام 2010، وبلغت نسبة المشاركة في القوة العاملة 40% في نفس الفترة[13]. وعلى الرغم من أن الوضع الاقتصادي في القطاع لم يكن مزدهراً قبل الحصار إلا أن الإغلاق التام أدى على سبيل المثال إلى توقف ما لا يقل عن 95% من مصانع القطاع[14]. ويعيش الآن ما يزيد عن 65% من سكان القطاع تحت خط الفقر، كما يعتمد 80% من السكان على معونات المؤسسات الدولية والأمم المتحدة، كما أن 95% من مياه الشرب المتوفرة لسكان القطاع "غير صالح للاستخدام البشري"، حسب إقرار منظمة العفو الدولية[15].

[8] مسلك: مركز الدفاع عن حرية الحركة http://www.gisha.org/index.php?intLanguage=2&intItemId=1809&intSiteSN=113

[9] http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=143446&date=6/26/2010

[10] اتحاد الصناعات الإنشائية، غزة. http://www.al-ayyam.ps/znews/site/template/article.aspx?did=142617&date=6/15/2010

[11] انخفض سعر طن الإسمنت المهرب من 1200 شيكل في بداية عام 2010 إلى ما يقارب 700 شيكل في حزيران 2010

[12] مسلك: مركز الدفاع عن حرية الحركة http://www.gisha.org/index.php?intLanguage=2&intItemId=1809&intSiteSN=113

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات العمالة، الربع الأول 2010

[14] بتسيلم: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة http://www.btselem.org/Download/2009_Annual_Report_Eng.pdf

[15] http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/report/israel-rations-palestinians-trickle-water-20091027

2- النشاط الاقتصادي

سجلت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسناً في الربع الأول من العام 2010 مقارنة مع الربع الرابع 2009، فلقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.9%. وقد قاد ذلك إلى نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج بمقدار 2.1%. كما تراجع معدل البطالة عن العمل بنسبة 11.3%. وعند النظر إلى مجمل العام 2009 مقارنة بالعام 2008، فإننا نرى أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما بمعدل 6.8%، كما نما نصيب الفرد بنسبة 3.7%، وتراجع معدل البطالة عن العمل بنسبة 5.8%. وهي معدلات جيدة، إلا أنه من المهم أن يتم تقييم هذا التحسن في الأداء الاقتصادي في سياق الملاحظات التالية:

- ✧ لقد حصل تراجع كبير في النشاط الاقتصادي في نهاية العام 2000 مع اندلاع انتفاضة الأقصى، واستمر ذلك التراجع حتى نهاية سنة 2002. وشهد النشاط الاقتصادي بعض التحسن في سنوات 2003-2005 الذي انتكس في العام 2006 ثم استعاد تقدمه في 2007 و2008 و2009. ومن هذا المنظور فإن تقييم هذا النمو يجب أن يتم عبر مقارنة مؤشرات العام 2009 بمؤشرات العام 1999، السنة التي سبقت حصول الانكماش الكبير في النشاط الاقتصادي.
- ✧ من هذا المنظور، يبدو أن هذا النمو هو في الواقع نمو استهلاكي وليس نمواً استثمارياً. فبينما ما زال حجم الاستثمار في العام 2008 أقل من حجمه عام 1999 (65.2% من مستواه في 1999)، فإن حجم الاستهلاك في العام 2008 زاد عن حجمه في العام 1999 (112.9% من مستواه في 1999).
- ✧ يعود نمو الاستهلاك بالدرجة الأولى إلى دفع رواتب موظفي القطاع العام الذي يتم بواسطة المساعدات الخارجية، فلقد بلغ حجم تلك المساعدات في العام 2009 ما يقارب من حوالي ثلاثة أضعاف حجمها عام 1999.
- ✧ تستحوذ الضفة الغربية على كل التحسن الحاصل في النشاط الاقتصادي، في حين لا يزال النشاط الاقتصادي في قطاع غزة يعاني من الانكماش والتدهور. وعند النظر إلى نسبة البطالة في الربع الأول من العام 2010، نلاحظ أنها بلغت 33.9% في قطاع غزة (حوالي ضعفي ما هي عليه في الضفة الغربية (16.5%)، وهي من أعلى نسب البطالة في العالم. ويعود السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى الحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على القطاع وتشل فيه كل جوانب النشاط الاقتصادي. ويكفي أن نلاحظ أنه بينما يقوم قطاع التشييد والبناء باستيعاب 17% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية، في الربع الأول من العام 2010 فإن 1.3% فقط من العاملين في قطاع غزة يكسبون رزقهم من العمل في أعمال التشييد والبناء وذلك بسبب استمرار منع إسرائيل إدخال مواد البناء للقطاع منذ العام 2007. كذلك الحال بالنسبة لقطاع التعدين والصناعة الذي يشغّل حوالي 15% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية، في مقابل 6% فقط في قطاع غزة.

جدول 1: النمو الاقتصادي والبطالة للأرباع: الأول 2009- الأول 2010

المؤشر	العام 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	العام 2009	الربع الأول 2010
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	4,820.9	*1,213.9	*1,298.8	*1,307.1	*1,327.4	*5,147.2	**1,365.4
نصيب الفرد من ن.م.ج (دولار أمريكي)	1,340.4	*331.4	*352.1	*351.8	*354.6	*1,389.9	**362.1
معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.ج (%)	2.9	0.1	6.2	(0.1)	0.8	3.7	2.1
معدل البطالة (%)	26.0	25.4	22.2	25.8	24.8	24.5	22.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

* تقديرات أولية وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

** الإصدار الأول وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

البيانات بالأسعار الثابتة وسنة الأساس هي 2004 وهي للأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967

- الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

ومن الطبيعي أن يستمر الوضع الاقتصادي على ما هو عليه إلى أن يحدث تغيير جذري في مجمل الوضع السياسي متمثلاً في فك الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، وفي إنهاء ممارسات إسرائيل القمعية في الضفة الغربية التي مارستها منذ العام 1967. وكما هو معروف، فإن تلك الممارسات قد نجحت في جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً يعتمد بصورة رئيسية على الموارد الخارجية للدخل (دخل العمال في إسرائيل والمستوطنات، ودخل العاملين في بلدان الخليج)، ويعاني من تشوهات خطيرة تمثلت في سيطرة إسرائيل على جزء مهم من الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، والاختلالات القطاعية (الانخفاض الكبير لمساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي)، والاعتماد الكلي على إسرائيل في التصدير والاستيراد، بالإضافة لتدني كبير في مستوى الاستثمار الإنتاجي والخدمات الاجتماعية. وكانت النتيجة أن الاقتصاد الفلسطيني أصبح يعاني من العديد من التشوهات وأوضاع عدم التوازن، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

✧ **تشوه قطاعي (Sectoral disarticulation)**

إن نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جداً. ففي نهاية الربع الأول 2010، بلغت مساهمة الزراعة والصناعة 19.4%، أما فيما يخص الزراعة والصناعة التحويلية بالتحديد، فإن هذه الحصص تنخفض إلى 15.8%. وهذه النسب أقل بكثير مما هي عليه في البلدان ذات الاقتصادات المشابهة للاقتصاد الفلسطيني من ناحية مستوى المعيشة (أنظر جدول 2 وجدول 5).

جدول 2: نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مئوية

	1995	2003	2008
فلسطين	33.2	33.2	17.5
متوسط بلدان الدخل المتوسط الأدنى	–	58.0	–

المصدر: World Bank Development Report 2004, 2009.

✧ **فجوة الموارد (Resource gap)**[16]

يعاني الاقتصاد الفلسطيني بشكل مزمن من فجوة موارد تتجلى بالعجز الكبير في ميزان تجارة السلع (الواردات السلعية– الصادرات السلعية)، حيث تغطي قيمة الصادرات السلعية أقل من ربع قيمة الواردات السلعية. وشكل هذا العجز 45% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2008. إن الوجه الآخر لفجوة الموارد هو بالطبع العجز الموجود بين حجم الإدخارات المحلية ونفقات الاستثمارات (الاستثمار– الادخار)، حيث أن حجم الادخارات المحلية هو قيمة سالبة في الاقتصاد الفلسطيني، وهو يعادل نحو 18.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2008.

✧ **عدم توازن سوق العمل (Labor market imbalance)**

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من حالة اللاتوازن المزمن في سوق العمل. حيث أن النشاط الاقتصادي المحلي يستوعب (حسب بيانات الربع الأول 2010) 69.3% فقط من الأيدي العاملة، بينما يعمل حوالي 8.7% منهم في الاقتصاد الإسرائيلي، وتبلغ نسبة البطالة عن العمل 22% من القوى العاملة. وتشير البيانات إلى ارتفاع أعداد العاملين في الربع الأول 2010 بحوالي 19.5 ألف عامل مقارنة بالربع السابق، ما أدى إلى انخفاض نسبة البطالة بحوالي 3 نقطة مئوية. ويلاحظ أن الارتفاع في قطاع غزة كان أكبر منه في الضفة الغربية. ويؤكد هذا الارتفاع في عدد العاملين الارتفاع الكبير في إعلانات الوظائف الشاغرة خلال الربع الأول 2010 (أنظر جدول 14).

وتظهر الآثار الضارة لهذه التشوهات عند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني مع متوسط دخل الفرد في

[16] تحسب قيمة الإدخارات المحلية على أنها الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه مجموع إنفاق الاستهلاك الأسري وإنفاق الاستهلاك الحكومي [الادخار= الناتج المحلي الإجمالي – (استهلاك خاص+ استهلاك حكومي)]. ويمكن النظر إلى فجوة الموارد أما على أنها الفرق بين حجم الصادرات وحجم الواردات، أو على أنها الفرق بين حجم الإدخارات المحلية وحجم الاستثمارات.

البلدان المجاورة. فبينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني يزيد قليلاً على متوسط دخل الفرد في مصر في العام 2000، أصبح يساوي أقل من ثلاثة أرباع ذلك المتوسط في العام 2007. وبينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني يساوي أكثر من 164% من متوسط دخل الفرد في سوريا في العام 2000، أصبح يساوي 69% من دخل الفرد السوري في العام 2007 (أنظر جدول 4).

جدول 3: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية* للأرباع: الأول 2009– الأول 2010

مليون دولار

المؤشر	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	الربع الأول 2010
الناتج المحلي الإجمالي– بالأسعار الثابتة**	***1,213.9	***1,298.8	***1,307.1	***1,327.4	****1,365.4
ن.م.ج للفرد بالأسعار الثابتة (دولار)**	***331.4	***352.1	***351.8	***354.6	****362.1
المشاركة في القوى العاملة (%)	41.4	41.4	41.7	41.6	
نسبة البطالة (%)	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0
معدل التضخم (%)*****	(1.00)	8.6	1.90	1.30	0.46
إجمالي صافي الإيرادات	**342.0**	**355.3**	**453.8**	**397.3**	**447.1**
النفقات العامة (بدون النفقات التطويرية)	**726.0**	**644.4**	**952.2**	**597**	**708.1**
فائض (عجز) الموازنة الكلي قبل الدعم	(373.5)	(338.2)	(550.1)	(248.4)	(308.6)
فائض (عجز) الموازنة الكلي بعد الدعم	(114.5)	(189.9)	113.3	35.8	(101.6)
المساعدات الخارجة الفعلية	278.1	161.0	668.5	294.1	209.8
ودائع الجمهور لدى المصارف	5,772.5	5,988.7	6,385.9	6,295.3	6495.5
التسهيلات الائتمانية	1,842.9	2,099.7	2,261.2	2,233.9	2,586.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الحسابات القومية، الأسعار القياسية)، وسلطة النقد الفلسطينية (مؤشرات المالية العامة والمؤشرات المصرفية).

* الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

** البيانات بالأسعار الثابتة، وأن سنة الأساس هي 2004.

*** تقديرات أولية وهي أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.

**** الإصدار الأول وعرضة للتنقيح والتعديل.

***** تم احتساب معدل التضخم للأرباع بمقارنة معدل الربع للرقم القياسي لأسعار المستهلك مع معدل الربع السابق. سنة الأساس للرقم القياسي لأسعار المستهلك هي 2004 (2004=100)، علماً أن هذه البيانات للأراضي الفلسطينية (تشمل القدس الشرقية).

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

جدول 4: نسبة متوسط دخل الفرد في فلسطين
من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة (%)*

الدولة	2000	2005	2007**
مصر	108	97	78
الأردن	88	49	43
سوريا	164	86	69
لبنان	35	22	21
إسرائيل	8.8	6.2	5.6

المصدر: حسبت النسب بناءً على بيانات World Development Indicators (2008).

* متوسط دخل الفرد: هو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلد.

** افترضنا أن الدخل القومي الإجمالي للفرد في الضفة والقطاع في 2007 يعادل مستواه في 2005 (علماً بأن الدخل في 2007 كان على الأرجح أقل منه في 2005).

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد الربع الأول من العام 2010 ارتفاعاً طفيفاً في نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات بمقدار نصف نقطة مئوية. يأتي هذا الارتفاع بعد انخفاض النشاط الاقتصادي في قطاع الانشاءات في الربع الرابع بشكل عام، إذ تتقلص حركة التعمير والبناء في أشهر الخريف والشتاء، وتبدأ بالانتعاش مع نهاية الشتاء. وبشكل عام، فقد شهد الربع الأول 2010 استقراراً نسبياً في نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي (أنظر جدول 5).

جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية*للأرباع: الأول 2009– الأول 2010 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (%)

النشاط الاقتصادي	2009				2010	
	الربع الأول**	الربع الثاني**	الربع الثالث**	الربع الرابع***	مجموع العام**	الربع الأول***
الزراعة وصيد الأسماك	**4.8**	**5.1**	**4.1**	**5.2**	**4.8**	**5.2**
التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه، والكهرباء	**15.4**	**14.5**	**14.4**	**14.4**	**14.6**	**14.2**
التعدين واستغلال المحاجر	0.5	0.4	0.4	0.5	0.4	0.4
الصناعة التحويلية	11.5	10.9	10.8	10.8	11	10.6
إمدادات المياه والكهرباء	3.4	3.2	3.2	3.1	3.2	3.2
الإنشاءات	**7.0**	**8.2**	**7.6**	**6.9**	**7.4**	**7.4**
تجارة الجملة والتجزئة	**11.1**	**10.2**	**10.6**	**10.9**	**10.7**	**10.7**
النقل، والتخزين، والاتصالات	**9.1**	**8.4**	**8.5**	**8.7**	**8.7**	**8.8**
الوساطة المالية	**5.3**	**5.3**	**5.7**	**5.8**	**5.5**	**5.7**
الخدمات	**24.4**	**24.3**	**23.4**	**22.8**	**23.7**	**23.1**
الأنشطة العقارية والايجارية والتجارية	9.7	9.6	8.7	7.8	8.9	7.9
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.8	1.9	1.9	1.7	1.8	1.8
المطاعم والفنادق	0.8	1.2	1.5	1.5	1.3	1.5
التعليم	9.1	8.7	8.5	8.9	8.8	8.5
الصحة والعمل الاجتماعي	3.0	2.9	2.8	2.9	2.9	3.4
الإدارة العامة والدفاع	**14.9**	**14.0**	**14.3**	**14.7**	**14.5**	**14.6**
الخدمات المنزلية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة غير المباشرة	-5.3	-5.2	-5.4	-5.4	-5.3	-5.0
زائد: الرسوم الجمركية	5.1	6.0	6.2	5.8	5.8	5.4
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	8.1	9.1	10.5	10.1	9.5	9.8
الناتج المحلي الإجمالي (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الناتج المحلي الإجمالي	**1,213.9**	**1,298.8**	**1,307.1**	**1,327.4**	**5,147.2**	**1,365.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.
تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والايجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

* الأراضي الفلسطينية: باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة للضفة الغربية بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

** تقديرات أولية وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

*** الإصدار الأول وهي وعرضة للتنقيح والتعديل.

صندوق 2: حملة مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية

تلعب المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية دوراً مركزياً في العمل على تغيير الوضع الديموغرافي لصالح إسرائيل، وفي تقطيع وحدة الأرض الفلسطينية، وفي استنزاف الموارد الطبيعية كالأرض والمياه. كما أن للمستوطنات دوراً اقتصادياً ينسجم مع السياسة الاقتصادية التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولقد كان من الطبيعي أن تبذل المؤسسات الرسمية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والفعاليات الوطنية جهوداً كبيرة في سياق مقاومة المشروع الاستيطاني، بغاياته وأدواره المتعددة، والذي يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وتكريس تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. ولقد استكملت السلطة الوطنية الفلسطينية هذه الجهود بإطلاق حملة وطنية لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية. وسخّرت السلطة إمكانياتها ومواردها لإنجاح الحملة وتحقيق أهدافها. واستندت السلطة في إطلاق الحملة على مرجعيات قانونية واتفاقات ثنائية ودولية. إذ ينسجم الموقف الفلسطيني مع القانون الدولي الذي يعتبر المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان التي احتلتها عام 1967 غير قانونية[17]. كما أن هذه المقاطعة لا تتعارض مع بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في نيسان عام 1994 لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ومع العالم الخارجي. ويتسق الموقف الفلسطيني مع توجه الاتحاد الأوروبي الذي ظهر خلال العام 2000، والذي استثنى منتجات المستوطنات من التسهيلات الجمركية التي منحها للمنتوجات الإسرائيلية بموجب الاتفاقيات التجارية الأوروبية – الإسرائيلية.

بدأت السلطة أولى خطواتها الفعلية في إطار مقاطعة منتجات المستوطنات من خلال إصدار قرار مجلس وزراء رقم (59) لسنة 2005 بشأن حظر دخول السلع المنتجة أو المصنفة أو المعبأة داخل المستوطنات إلى السوق الفلسطيني. إلا أن هذا القرار لم يطبق على أرض الواقع، وذلك لغياب الإرادة السياسية القادرة على حشد الإمكانات الضرورية لتطبيقه. وبعد خمس سنوات، وبموجب قرار رئاسي، صدر في شهر نيسان 2010 قانون أكثر تفصيلاً ووضوحاً من قرار العام 2005. وبدأت حملة مقاطعة منتجات المستوطنات بشكل جدي. وفيما يلي سنتعرض لبعض الجوانب الهامة في عمل هذه الحملة.

الإطار المؤسسي

استكمالاً للخطوة الرئيسية الأولى المتمثلة بإصدار القانون، واستناداً للمادة (6) من القانون تم تأسيس "صندوق الكرامة الوطنية" بهدف تمويل جهود مقاطعة وحظر منتجات المستوطنات، حيث يتبع الصندوق لوزارة الاقتصاد. وتتحدّد مهام الصندوق وآلية عمله بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء. كما أنيطت بالدائرة المختصة[18] مهام تلقي الشكاوى وإعداد ونشر قائمة بمنتوجات المستوطنات. وتتكون الموارد المالية للصندوق من مساهمات السلطة الوطنية، بمبلغ 250 ألف دولار سنوياً أو 25% من التبرعات الأخرى أيهما أكثر، ومن مساهمات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والتبرعات المادية والعينية من الأفراد والمؤسسات، والمنح غير المشروطة. ويشترك في إدارة الصندوق ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الحكومية إضافة إلى ممثلي القطاع الخاص وجمعيات حماية المستهلك. كما يخضع الصندوق لمبادئ وأسس الحوكمة والإدارة السليمة من خلال نشر البيانات المالية بعد تدقيقها من قبل مدقق حسابات معتمد وتقديم التقارير للهيئة العامة للصندوق وللمجلس الفلسطيني لحماية المستهلك باعتباره مجلس إدارة الصندوق.

آليات العمل

تعددت الأنشطة والفعاليات التي قام بها صندوق الكرامة الوطنية في إطار حملة مكافحة منتجات المستوطنات. وتضمنت الأنشطة بدايةً إطلاق الموقع الالكتروني للصندوق[19] والذي يشمل على العديد من المواد والمعلومات المفيدة والمهمة، وتحديداً ما يتعلق بقوائم توضيحية لمنتجات المستوطنات مصنفة حسب القطاع والمجال لحوالي 500 منتج. وفي نفس السياق، نشط

[17] المادة (49) من الاتفاقية الجنائية الدولية.

[18] الدائرة المختصة: هي الوحدة الإدارية المعنية بحماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني.

[19] www.karama.ps

الصندوق على صعيد إطلاق العديد من برامج التوعية والتثقيف عبر وسائل الإعلام أو عقد الندوات وورش العمل. إضافة إلى الحملات التي اكتسبت طابعاً جماهيريا وتأييداً واسعاً من قبل المجتمع الفلسطيني، وخصوصاً "حملة من بيت لبيت" التي استهدفت زيارة 427 ألف منزل من قبل 3,000 متطوع في الحملة في مختلف التجمعات السكانية. ولاحقاً "حملة من محل لمحل" (وسام الكرامة) والتي شملت أكثر من 66 ألف محل في محافظات الضفة الغربية. وتشترك أطراف وجهات عديدة في إنجاح الحملة وتحقيق أهدافها، ومن هذه الجهات، طواقم التفتيش التابعة للوزارة، والضابطة الجمركية، ووسائل الإعلام المختلفة، والمتطوعين في الحملة، وعدد من مؤسسات القطاع الخاص والفعاليات والأحزاب السياسية. ورافق الجهود المبذولة من مختلف الجهات، توفر إرادة سياسية جدية لدى صناع القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية مصحوبة بآليات عمل واضحة وشاملة. وبحسب دائرة حماية المستهلك، قام الصندوق بالتعاون مع الضابطة الجمركية باتلاف بضاعة من منتجات المستوطنات من لدى محلات الباعة الفلسطينيين بقيمة 25 مليون شيكل منذ شهر تشرين الثاني 2009 وحتى نيسان 2010. ويجدر بالذكر أن الصندوق اكتفى حتى القريب كمرحلة أولى بإتلاف البضائع دون اللجوء إلى العقوبات الأخرى التي يتيحها القرار كالسجن والتغريم، حيث قد تصل عقوبة السجن إلى خمس سنوات، والتغريم إلى أكثر من 10 آلاف دينار في بعض الحالات[20].

أصداء حملة المقاطعة

أظهرت حملة مقاطعة منتجات المستوطنات والأنشطة المتعلقة بها نتائج ايجابية على مختلف الأصعدة والمجالات. ففي الجانب الاقتصادي، يتوقع القائمون على الحملة أن يظهر تأثير الحملة في تعزيز مكانة الصناعة المحلية من خلال تشجيع استهلاك المنتجات المحلية وانعكاس ذلك على مؤشرات نشاط الاقتصاد الوطني. وظهرت تأثيرات الحملة من خلال الضرر الكبير الذي لحق بالمنشآت والمصانع الإسرائيلية العاملة في المستوطنات، حيث تم توقف بعض هذه المصانع عن الإنتاج نتيجة فقدها لجزء مهم من أسواقها التقليدية في الأسواق الفلسطينية. أما في الجانبين الاجتماعي والثقافي، فقد تعززت روح العمل الجماعي، وأظهرت الأسر الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص ومكونات المجتمع الفلسطيني الأخرى إيجابية كبيرة وتعاوناً ملحوظاً مع أنشطة وفعاليات الحملة. وساهمت الحملة كذلك في تعزيز موقف المفاوض الفلسطيني في الجانب السياسي، حيث لفتت الأنظار وزادت التركيز على قضية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. وكسبت الحملة تأييداً واسعاً لدى الرأي العام المحلي والعالمي.

معيقات تنفيذ الحملة

واجهت حملة المقاطعة عدداً من المعيقات التي حدّت من مستوى الإنجاز المنشود. إذ أعاقت مجموعة من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي عمل الطواقم وفرق التفتيش الفلسطينية. وتمثلت هذه الإجراءات بشكل رئيسي باستمرار إقامة مئات الحواجز وتجزئة المناطق الفلسطينية، وصعوبة تغطية الحملة لمناطق (ج) الخاضعة للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية. واستخدمت المنشآت والمصانع العاملة في المستوطنات أساليب تحايل عديدة، مثل إصدار شهادة منشأ إسرائيلية، أو تغيير الملصقات على منتجاتهم أو إجراء جزء من العمليات الإنتاجية في المدن الإسرائيلية بهدف تضليل المواطن والتاجر الفلسطيني والقائمين على حملة المقاطعة من جهة أخرى، أطلق المسؤولون في الحكومة الإسرائيلية سيلاً من التهديدات والابتزازات السياسية الموجهة ضد السلطة الفلسطينية، كما مارست السلطات الإسرائيلية ضغوطات كبيرة ووضعت عراقيل في وجه التجارة الخارجية الفلسطينية التي تتم عبر الموانئ والمعابر الإسرائيلية.

بالنتيجة، تظل الجهود والمبادرات المندرجة في إطار حملة مقاطعة منتجات المستوطنات خطوة أساسية ومهمة في مقاومة الاحتلال كما أنها تعبير صارخ على القدرات والإمكانيات الفلسطينية غير المستغلة في صراعنا مع الاحتلال وافرازاته.

[20] يمكن الرجوع لنص القرار من الموقع الإلكتروني لصندوق الكرامة.

3- سوق العمل

إن المؤشرات الرئيسية التي تحدد عدد العاملين في الاقتصاد هي ثلاثة: عدد السكان في سن العمل، ونسبة المشاركة في سوق العمل، ونسبة العاطلين عن العمل. أما دور العمال في النشاط الاقتصادي فتحدده مؤشرات تخص رأس المال البشري الذي يملكه العمال، وكمية رأس المال المادي المتاح للعمال، وطبيعة المؤسسات التي لها تأثير مباشر وتأثير غير مباشر على العملية الإنتاجية. وتعكس أوضاع سوق العمل الحالة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام؛ فعلى الصعيد الكمي، نلاحظ ارتفاع في معدلات زيادة السكان في سن العمل وانخفاض في نسبة المشاركة وارتفاع نسبة البطالة. ويعاني سوق العمل من عدم توازن يتمثل في عجز الطلب من الوصول إلى مستوى العرض. وعند التدقيق في أسباب عجز الطلب على العمال من الارتفاع إلى مستوى العرض، نجد أن السبب الرئيسي يعود إلى التراجع في حجم الطلب العام على السلع والخدمات (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والتصدير)، وخصوصاً ضعف النشاط الاستثماري، وعدم قدرته على إحداث التراكم الرأسمالي المناسب لفتح فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة السنوية في الأيدي العاملة.

وقد تفاقمت مشكلة عدم التوازن في سنوات الانتفاضة بسبب التقليص الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي نتيجة لممارسات الجيش الإسرائيلي في القتل والدمار والحصار والإغلاق، وبناء جدار الضم والتوسع، وتقييد حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة والقطاع، وبين بلداتها وقراها. وخلال سنوات الانتفاضة، كان التزايد في معدل الزيادة في القوى البشرية أعلى من معدل التزايد في القوى العاملة (3.6% زيادة في القوى البشرية سنوياً، مقابل 3.5% زيادة في القوى العاملة سنوياً)، وهذا يدل على أن نسبة المشاركة كانت في تناقص. كذلك نلاحظ أن معدل زيادة التوظيف في القطاع العام زاد بشكل طفيف عن مثيله في القطاع الخاص.

3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بالنظر إلى نسبة المشاركة على مستوى المناطق الفلسطينية، يلاحظ استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تعززت في سنوات الانتفاضة، خاصة في ظل فرض إسرائيل حصاراً مشدداً على قطاع غزة. وقد بلغت نسبة المشاركة في الضفة 43.2% في الربع الأول 2010، في حين أنها لم تتعدَ 36.3% في القطاع. كما شهد الربع الأول من العام 2010 انخفاضاً طفيفاً في نسب مشاركة الذكور في الأراضي الفلسطينية، إذ انخفضت بشكل طفيف من 67.3% في الربع الرابع 2009 إلى 66.7% في الربع الأول 2010 (أنظر جدول 6). وفي نفس الوقت، شهد متوسط نسبة المشاركة في الربع الأول 2010 انخفاضاً طفيفاً مقارنة بأرباع العام 2009.

جدول 6: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس للأرباع: الأول 2009- الأول 2010

(نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009	Q1/2010
كلا الجنسين					
الضفة الغربية	42.8	**44.4**	**43.7**	**44.1**	**43.2**
قطاع غزة	38.9	**36.9**	**37.7**	**36.9**	**36.3**
الأراضي الفلسطينية	**41.4**	**41.7**	**41.6**	**41.5**	**40.7**
ذكور					
الضفة الغربية	68.5	69.6	69.5	70.5	70.0
قطاع غزة	63.8	61.4	63.1	61.6	60.9
الأراضي الفلسطينية	**66.9**	**66.7**	**67.2**	**67.3**	**66.7**

المنطقة والجنس	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009	Q1/2010
إناث					
الضفة الغربية	16.5	18.7	17.3	17.1	15.8
قطاع غزة	13.5	11.8	11.9	11.6	11.2
الأراضي الفلسطينية	**15.4**	**16.2**	**15.4**	**15.1**	**14.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

سجلت البيانات الربعية ارتفاعاً في أعداد العاملين، إذ ارتفع عدد العاملين من 724.2 ألف في الربع الرابع من العام 2009 إلى 743.7 ألف في الربع الأول 2010. أما بالنسبة للحالة العملية للعمال، فتشير البيانات الربعية إلى انخفاض نسبة العاملين في منشآت يملكونها أو يملكون جزءاً منها، في حين ارتفعت نسبة المستخدمين بأجر (أنظر جدول 7).

جدول 7: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة للأرباع: الأول 2009– الأول 2010

نسبة مئوية

المنطقة والحالة العملية	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009	Q1/2010
الضفة الغربية					
صاحب عمل	6.0	7.0	7.5	7.3	7.1
يعمل لحسابه	20.8	19.8	20.2	22.0	21.4
مستخدم بأجر	64.6	62.5	63.1	62.0	63.3
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.6	10.7	9.2	8.7	8.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة					
صاحب عمل	5.3	3.9	3.6	4.8	4.3
يعمل لحسابه	14.9	13.2	15.4	16.3	17.1
مستخدم بأجر	73.7	79.5	78.2	74.2	75.0
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	6.1	3.4	2.8	4.7	3.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الأراضي الفلسطينية					
صاحب عمل	5.8	6.2	6.5	6.6	4.8
يعمل لحسابه	19.1	18.0	19.0	20.5	18.2
مستخدم بأجر	67.2	66.9	66.9	65.1	73.6
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	7.9	8.9	7.6	7.8	3.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير في نسب توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، إذ شهد الربع الأول من العام 2010 ارتفاعاً في نسبة العاملين في قطاع البناء وانخفاضها في قطاع الزراعة (أنظر جدول 8). وهو أمر متوقّع في ظل انتهاء موسم قطف الزيتون وعودة النشاط الاقتصادي إلى قطاع الإنشاءات مع نهاية فصل الشتاء. كما يلاحظ من الجدول 8 انخفاض نسبة العاملين في قطاع الخدمات وثباتها في قطاع الصناعة. إن الانخفاض الطفيف في نسبة العاملين في قطاع الخدمات لا ينفي حقيقة الاتجاه العام للارتفاع في نسبة العاملين في هذا القطاع والتي بلغت في الربع الأول (37.7%)، حيث ازدادت نسبة العاملين في قطاع الخدمات في سنوات الانتفاضة بشكل خاص.

جدول 8: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة للأرباع: الأول 2008- الأول 2010

نسبة مئوية

النشاط الاقتصادي والمنطقة	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/ 2009	Q1/ 2010
الأراضي الفلسطينية									
الزراعة والصيد والحراجة	12.9	14.9	12.7	13.0	11.7	12.3	10.7	12.4	11.8
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13.0	12.1	12.4	11.1	12.6	11.4	11.8	12.6	12.6
البناء والتشييد	9.4	10.8	12.7	10.8	11.1	12.3	12.2	11.4	12.7
الخدمات والفروع الأخرى	38.5	38.2	37.2	39.4	40.5	40.4	39.4	37.9	37.7
الضفة الغربية									
الزراعة والصيد والحراجة	13.0	15.7	13.5	15.0	13.1	14.9	12.6	14.2	12.5
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	16.2	14.5	15.0	13.9	15.4	13.9	13.8	15.0	15.1
البناء والتشييد	12.7	14.1	16.8	14.2	15.1	16.5	16.0	15.1	17.0
الخدمات والفروع الأخرى	32.8	30.9	29.1	29.8	31.6	30.9	31.5	30.0	29.9
قطاع غزة									
الزراعة والصيد والحراجة	12.5	12.3	10.6	7.1	8.4	4.8	4.9	7.3	9.9
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	5.5	4.6	4.8	2.7	5.6	4.2	6.0	5.7	6.0
البناء والتشييد	1.6	0.4	0.7	0.8	1.0	0.7	0.9	1.0	1.3
الخدمات والفروع الأخرى	52.0	61.4	60.7	67.9	16.9	67.0	63.2	60.1	58.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

توزع العاملون في الربع الأول 2010 حسب مكان العمل على 61.7% يعملون في الضفة الغربية، و27.2% يعملون في قطاع غزة و11.1% يعملون في إسرائيل والمستوطنات، حيث شهد هذا الربع ارتفاعاً في نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات وفي أعدادهم. إن الزيادة في نسبة العاملين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين العامين 2008 و2009 والربع الأول 2010 متقاربة جداً، (أنظر جدول 9). وتأتي هذه النسب بعكس ما كان سائداً في السنوات الأولى لإغلاق سوق العمل الإسرائيلي خلال سنوات انتفاضة الأقصى والتي شهدت ارتفاعاً في أعداد العاملين في الضفة الغربية أكبر منه في قطاع غزة. وتشير البيانات أن حصة الضفة الغربية من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية قد ازدادت في العام 2008 بحوالي 18% عما كانت عليه قبل الانتفاضة، بينما لم تتعدَ زيادة حصة قطاع غزة الـ 8%. إن ذلك يشير إلى أن استيعاب العمال الذين فقدوا عملهم في إسرائيل خلال سنوات انتفاضة الأقصى في مجالات السوق المحلية قد كان أكبر مدى في الضفة الغربية منه في قطاع غزة.

جدول 9: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: للأرباع: الأول 2008- الأول 2010

مكان العمل	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/ 2009	Q1/ 2010
القوة البشرية (ألف)	2,169.1	2,190.3	2,211.7	2,233.4	2,255.1	2,276.8	2,298.6	2,320.7	2,342.4
قوة العمل	-	-	-	896.1	934.0	949.8	955.4	963.5	953.9
عدد العاملين (ألف)	675.8	666.7	665.4	664.2	697.1	738.7	709.2	2.724	743.7
الضفة الغربية (%)	59.0	65.3	62.4	62.9	61.6	63.7	63.9	64.2	61.7
قطاع غزة (%)	29.8	23.9	25.5	25.0	28.4	26.1	25.4	25.8	27.2
إسرائيل والمستوطنات (%)	11.2	10.8	12.1	12.1	10.0	10.2	10.7	10.0	11.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

2-3 البطالة

إن مشكلة البطالة ليست حديثة في الاقتصاد الفلسطيني، وبالرغم من أن نسبها قبل انتفاضة الأقصى كانت أقل بكثير من مستوياتها في سنوات الانتفاضة، إلا أنها كانت نسب مرتفعة نسبياً. وقد شهدت البطالة ارتفاعاً منذ الربع الأول من العام 2008 ولغاية الربع الرابع من العام 2008. وعند مقارنة نسبة البطالة في العام 2008 مع ما كانت عليه قبيل الانتفاضة (1999)، نجد أنها ازدادت بأكثر من الضعفين. وفي العام 2008، استفحلت مشكلة البطالة في قطاع غزة تحديداً نتيجة للحصار الإسرائيلي، لتصل إلى 44.8% في الربع الرابع، وهي أعلى نسبة بطالة في العالم. ويشير الجدول 10 إلى حدوث انخفاض في متوسط نسب البطالة في أرباع العام 2009 والربع الأول 2010 مقارنة بأرباع العام 2008.

جدول 10: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس للأرباع: الأول 2008- الأول 2010

نسبة مئوية

المنطقة والجنس	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/ 2009	Q1/ 2010
الأراضي الفلسطينية									
ذكور	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3	21.1
إناث	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3	26.8
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**	**22.0**
الضفة الغربية									
ذكور	19.9	16.6	20.5	21.0	20.1	15.1	17.2	17.9	15.9
إناث	15.0	15.2	21.6	14.9	16.8	18.8	20.3	19.1	19.1
المجموع	**19.0**	**16.3**	**20.7**	**19.8**	**19.5**	**15.9**	**17.8**	**18.1**	**16.5**
قطاع غزة									
ذكور	28.2	45.8	41.2	45.1	36.6	34.9	40.0	37.5	31.7
إناث	39.3	43.3	45.7	42.9	39.0	41.6	54.7	48.9	46.0
المجموع	**29.8**	**45.5**	**41.9**	**44.8**	**37.0**	**36.0**	**42.3**	**39.3**	**33.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

ومن أهم صفات البطالة في الأراضي الفلسطينية في الوقت الحاضر ما يلي:

- بلغت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة، وبخاصة بين الإناث. إن هذا يعني أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (أنظر جدول 11).
- بالنسبة لسنوات التعليم، هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل، ففي حين كانت نسبة البطالة للحاصلين على 13 سنة تعليم أو أكثر هي الأعلى بين الإناث، كانت هذه النسبة هي الأقل بين الذكور. وهذا الفرق موجود منذ مدة طويلة، مما يشير إلى أن نسبة المشاركة في العمل بين الإناث تنمو بمعدل أعلى من معدل تزايد الطلب على الإناث في سوق العمل (أنظر جدول 12).

جدول 11: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة
15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية
للأرباع: الأول 2008– الأول 2010

نسبة مئوية

الفئات العمرية والجنس	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/ 2009	Q1/ 2010
كلا الجنسين									
24-15	37.0	39.7	42.1	41.7	39.1	35.7	40.9	39.7	35.3
34-25	21.9	25.6	27.8	26.7	25.1	23.2	26.9	24.6	22.4
44-35	16.6	20.5	18.7	22.0	19.5	14.7	16.8	16.7	15.5
54-45	15.7	18.2	19.7	19.7	17.0	15.1	17.3	18.0	14.7
+55	11.1	11.9	15.3	19.4	15.6	10.9	10.3	13.7	12.3
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**	**22.0**
ذكور									
24-15	35.0	38.6	39.4	41.7	38.0	33.1	38.7	38.8	33.7
34-25	21.4	25.4	26.5	27.1	24.0	21.0	23.9	22.1	19.0
44-35	17.6	22.6	20.7	23.9	21.4	15.6	17.8	17.6	15.4
54-45	18.2	20.4	22.1	22.5	19.4	17.5	19.7	19.6	16.9
+55	13.4	14.6	18.2	23.3	17.9	13.1	11.4	15.3	14.5
المجموع	**22.7**	**26.5**	**27.3**	**29.1**	**25.7**	**21.6**	**24.9**	**24.3**	**21.1**
إناث									
24-15	47.3	44.6	55.0	41.9	44.6	47.4	51.1	44.4	44.3
34-25	24.1	26.1	33.1	25.2	29.4	31.0	38.8	34.6	36.1
44-35	11.2	11.7	9.1	11.8	10.6	10.8	12.4	12.5	16.2
54-45	3.9	7.8	7.4	5.5	5.2	3.1	5.0	9.4	3.1
+55	2.9	1.7	2.3	3.0	6.0	0.9	4.6	5.0	1.5
المجموع	**21.7**	**22.7**	**28.2**	**22.5**	**23.8**	**24.7**	**29.8**	**27.3**	**26.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

جدول 12: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية للأرباع: الأول 2008– الأول 2010

نسبة مئوية

عدد السنوات الدراسية والجنس	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/ 2009	Q1/ 2010
كلا الجنسين									
0	7.8	11.9	16.9	11.9	14.5	13.1	14.8	16.9	10.5
6–1	23.7	28.9	30.1	33.9	29.2	23.8	27.8	26.6	24.5
9–7	22.4	27.5	29.1	29.8	27.2	22.0	26.8	25.9	23.2
12–10	23.8	25.2	25.4	29.5	26.3	22.6	25.1	24.1	20.8
+13	21.9	24.5	27.9	22.9	22.1	21.8	25.5	24.6	22.1
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**	**22.0**
ذكور									
0	16.0	25.3	27.5	21.6	25.8	23.9	22.7	32.0	20.7
6–1	26.3	32.9	34.4	38.1	32.8	27.2	31.2	29.3	27.2
9–7	23.8	29.0	31.1	31.7	28.3	23.4	28.4	27.2	24.1
12–10	25.4	26.5	26.6	30.6	27.1	23.3	26.0	25.1	21.5
+13	15.7	19.8	20.2	18.6	17.0	14.7	16.9	17.3	13.7
المجموع	**22.7**	**26.5**	**27.3**	**29.1**	**25.7**	**21.6**	**24.9**	**24.3**	**21.1**
إناث									
0	1.2	2.3	4.8	3.1	4.5	0.7	5.3	2.7	–
6–1	8.5	7.5	6.3	7.2	4.9	4.0	6.0	6.4	5.1
9–7	5.5	11.0	4.4	6.8	11.8	5.5	6.1	10.0	10.6
12–10	7.3	14.2	12.1	18.1	19.1	15.3	13.1	12.8	13.4
+13	33.8	33.1	41.8	30.5	31.0	33.7	40.2	37.5	37.2
المجموع	**21.7**	**22.7**	**28.2**	**22.5**	**23.8**	**24.7**	**29.8**	**27.3**	**26.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

3-3 الأجر وساعات العمل

يبين جدول 13 أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الأول من العام 2010 يساوي 66.4% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و35.4% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل، وكانت النسب قد بلغت 73% و42.3% في الربع السابق. إن هذا التدني المستمر في معدلات الأجور في قطاع غزة تعكس بشكل واضح ظروف الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. ومن المعروف أن الفجوة الكبيرة بين معدل الأجر في الضفة والقطاع ليست ظاهرة جديدة، فقد كانت موجودة قبل اندلاع انتفاضة الأقصى.

جدول 13: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل الربع الأول 2009- الربع الأول 2010

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الأول 2009				
الضفة الغربية	42.0	22.1	83.8	76.9
قطاع غزة	38.8	21.3	62.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.8	57.7	142.1	150.0
المجموع	**41.5**	**62.2**	**89.5**	**76.9**
الربع الثاني 2009				
الضفة الغربية	42.7	22.6	86.6	76.9
قطاع غزة	39.5	24.9	64.0	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.5	20.1	145.9	150.0
المجموع	**41.9**	**22.7**	**76.9**	**90.7**
الربع الثالث 2009				
الضفة الغربية	43.3	22.7	87.5	76.9
قطاع غزة	41.2	23.9	62.1	57.7
إسرائيل والمستوطنات	41.4	20.2	147.7	150.0
المجموع	**42.5**	**22.5**	**93.2**	**76.9**
الربع الرابع 2009				
الضفة الغربية	42.3	22.3	85.6	76.9
قطاع غزة	38.1	23.7	62.3	54.7
إسرائيل والمستوطنات	40.2	20.2	156.4	150.0
المجموع	**41.0**	**22.3**	**91.8**	**76.9**
الربع الأول 2010				
الضفة الغربية	42.8	22.0	85.7	76.9
قطاع غزة	39.1	23.1	56.9	46.2
إسرائيل والمستوطنات	39.6	20.1	160.8	150.0
المجموع	**41.3**	**21.9**	**92.5**	**76.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة

يتم في هذا الجزء من المراقب رصد أعداد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف اليومية، وذلك لإعطاء صورة عن الطلب المحلي على العمالة الفلسطينية. وبالرغم من أن الوظائف المعلن عنها في الصحف اليومية لا ترصد بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، إلا أنها تقدّم صورة عن التخصصات والدرجات العلمية الأكثر طلباً، بالإضافة إلى التوزيعات الجغرافية. وتجدر الإشارة إلى أن الوظائف الحكومية الشاغرة يجب الإعلان عنها في الصحف اليومية وذلك بنص القانون، إذ تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على أنه "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

ارتفع عدد إعلانات الوظائف الشاغرة في الربع الأول من العام 2010 مقارنة مع الربع السابق بشكل كبير جداً بلغت حوالي 98%، ليصل العدد الإجمالي لهذه الإعلانات إلى 1,262 إعلاناً[21] (أنظر جدول 14). ويعتبر عدد الإعلانات في هذا الربع الأعلى منذ عامين. وكان الارتفاع الأكبر من نصيب إعلانات القطاع الحكومي بنسبة 117%، بينما ارتفعت حصة كل من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بنسبة 95% و92% على التوالي. وعلى الرغم من غياب قانون يفرض على القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية الإعلان عن الوظائف الشاغرة عن طريق الصحف المحلية، إلا أن إعلانات القطاع الخاص تستحوذ على النسبة الكبرى منها، تليها إعلانات المنظمات غير الحكومية، ومن ثم إعلانات القطاع العام. ففي الربع الأول 2010 بلغت النسب كالآتي: 43.5% و41.7% و14.8%، على التوالي.

جدول 14: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع 2009 والربع الأول 2010

	الربع الرابع 2009				الربع الأول 2010			
	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول	المجموع	كانون ثاني	شباط	آذار	المجموع
حسب القطاع								
القطاع ألخاص	109	108	64	**281**	188	166	**195**	**549**
القطاع العام	29	33	24	**86**	66	43	**78**	**187**
المنظمات غير الحكومية	138	93	43	**274**	144	222	**160**	**526**
حسب المنطقة الجغرافية								
شمال الضفة	32	30	20	**82**	96	49	**79**	**224**
وسط الضفة	181	161	77	**419**	223	266	**273**	**762**
جنوب الضفة	22	15	18	**55**	50	85	**55**	**190**
قطاع غزة	41	28	16	**85**	**29**	**31**	**26**	**86**
حسب الدرجة العلمية								
دكتوراه	**3**	**4**	**0**	**7**	**12**	**2**	**9**	**23**
ماجستير	13	9	4	**26**	21	34	**21**	**76**
بكالوريوس	214	182	103	**499**	236	292	**280**	**808**
دبلوم	22	20	10	**52**	82	73	**92**	**247**
أقل من ذلك	24	19	14	**57**	47	30	**31**	**108**
المجموع								
	276	**234**	**131**	**641**	**398**	**431**	**433**	**1262**

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الالكتروني www.jobs.ps

وبارتفاع أعداد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الأول 2010، ارتفع عدد تلك الإعلانات في مناطق الضفة الغربية المختلفة. إذ ارتفع بشكل كبير في شمال ووسط وجنوب الضفة بنسب 173% و82% و245%، على التوالي. في المقابل، لم يحدث أي تغير جوهري على عدد إعلانات الوظائف الشاغرة في قطاع غزة لنفس الربع.ولا تزال مناطق وسط الضفة تستحوذ على النسبة الأكبر من هذه الإعلانات (أكثر من النصف). ويوضّح الشكل 1 التوزيع النسبي للإعلانات الشاغرة على المستوى الجغرافي في الربع الأول من العام 2010.

[21] بلغ عدد الإعلانات التي لم تحدد عدد الشواغر 89 إعلاناً.

شكل 1: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب المنطقة الجغرافية خلال الربع الأول عام 2010

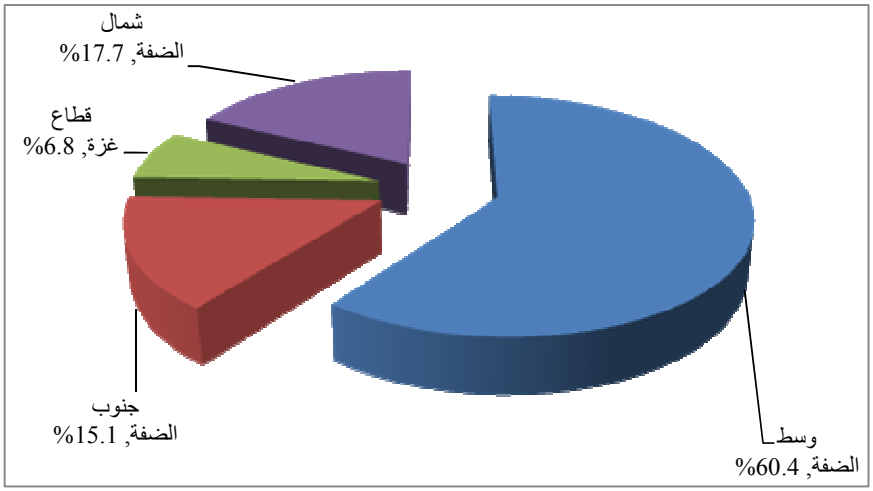

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الالكتروني www.jobs.ps

فيما يخص إعلانات الوظائف الشاغرة موزعة حسب المؤهل العلمي في الربع الأول من العام 2010، فقد نالت درجة البكالوريوس النسبة الأكبر من إعلانات الشواغر بنسبة 64%، وارتفعت نسبة الطلب على درجة الدبلوم بشكل ملفت في هذا الربع من 8% في الربع السابق إلى حوالي 20%. أما قطاعياً، فقد بلغت نسبة الطلب على درجة البكالوريوس في القطاع العام 74.3%، يليها الطلب على درجة الدبلوم بنسبة 16%. أما في قطاع المنظمات غير الحكومية، فقد بلغ الطلب على درجة البكالوريوس 69.3%، تلاها الطلب على حملة شهادة الدبلوم وحملة الشهادات العليا بنسبة 12.6% و11.3%، على التوالي. ومثل القطاعين السابقين، بلغت أعلى نسبة طلب على الدرجات العلمية في القطاع الخاص على درجة البكالوريوس وبنسبة 56.4%. تلاها الطلب على موظفين من حملة شهادة الدبلوم بنسبة وصلت إلى 26.7% (أنظر جدول 15).

وقد شهد الربع الأول 2010 انخفاضاً في أعداد إعلانات الوظائف الشاغرة للعمل خارج الأراضي الفلسطينية. وقد كانت غالبية هذا الإعلانات، كما هو الحال دوماً، بخصوص العمل في منطقة الخليج العربي (الإمارات العربية المتحدة، والسعودية). وقد شهدت إعلانات الوظائف في الربع الأول 2010 تركيزاً أكثر في الطلب على تخصصات الهندسة المدنية والميكانيكية والمحاسبة، مقارنة بتنوع أكثر في التخصصات المطلوبة للعمل في الخارج في الربع السابق.

ويحاول المراقب في هذا العدد النظر إلى طبيعة إعلانات الوظائف الشاغرة من منظورين؛ يختص الأول بطبيعة المسمّى الوظيفي الذي يتم الإعلان عنه، فيما ينظر الثاني إلى طبيعة التخصص الذي يشترط توافره في المتقدّم للوظيفة، حيث أن بعض المسميات الوظيفية تحتمل أكثر من تخصص، أو أن المسمى الوظيفي لا يعبّر بالضرورة عن طبيعة التخصص. ومثال ذلك أن يكون المسمى الوظيفي في مجال التسويق، كتسويق المنتجات الطبية مثلاً، وهو ما ينتج عنه الطلب على تخصصات طبية كالصيدلة وغيرها وليس تخصصات إدارية واقتصادية؛ كالتسويق والإدارة وغيرها. كما أن الإعلانات التي تطلب مدرسين للمرحلة الابتدائية بالتحديد، قد تقبل بتخصصات مختلفة في العلوم الإنسانية والاجتماعية غير التربية الابتدائية.

جدول 15: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الأول 2010، والربع السابق

	الربع الرابع 2009				الربع الأول 2010			
	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول	المجموع	كانون ثاني	شباط	آذار	المجموع
حسب القطاع								
القطاع الخاص	109	108	64	**281**	188	166	**195**	**549**
القطاع العام	29	33	24	**86**	66	43	**78**	**187**
المنظمات غير الحكومية	138	93	43	**274**	144	222	**160**	**526**
حسب المنطقة الجغرافية								
شمال الضفة	32	30	20	**82**	96	49	**79**	**224**
وسط الضفة	181	161	77	**419**	223	266	**273**	**762**
جنوب الضفة	22	15	18	**55**	50	85	**55**	**190**
قطاع غزة	41	28	16	**85**	**29**	**31**	**26**	**86**
حسب الدرجة العلمية								
دكتوراه	**3**	**4**	**0**	**7**	**12**	**2**	**9**	**23**
ماجستير	13	9	4	**26**	21	34	**21**	**76**
بكالوريوس	214	182	103	**499**	236	292	**280**	**808**
دبلوم	22	20	10	**52**	82	73	**92**	**247**
أقل من ذلك	24	19	14	**57**	47	30	**31**	**108**
المجموع								
	276	**234**	**131**	**641**	**398**	**431**	**433**	**1,262**

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الالكتروني www.jobs.ps

وعند النظر إلى المسميات الوظيفية التي تم الإعلان عنها في الصحف الفلسطينية خلال الربع الأول 2010، يتضح أن نسبة الإعلانات الشاغرة التي تطلب المسميات الوظيفية الإدارية (بشكل خاص التسويق، والمبيعات) قد كانت الأعلى، إذ بلغت 25.3% و8.1%، على التوالي. تلتها تخصصات الهندسة والمحاسبة بنسبة 11.6% و9.8%، على التوالي. وتشكل إعلانات هذه الوظائف ما يقرب من 55% من مجموع الإعلانات الكلي، فيما تتوزع باقي الإعلانات بالترتيب على تخصصات: العلوم الطبية (طب، تمريض، صيدلة)، التعليم والتدريب، الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العلاقات العامة، الفندقة والضيافة، الصحافة والإعلام، القانون (أنظر جدول 16).

جدول 16: عدد الوظائف الشاغرة موزعة حسب المسمى الوظيفي المطلوب والقطاعات خلال الربع الأول 2010

الوظيفة	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
إدارة	40	109	135	1	2	32	319
محاسبة	17	52	50	0	0	5	124
تسويق ومبيعات	2	94	6	0	0	0	102
هندسة	43	77	21	2	1	3	147
التعليم والتدريب	10	30	23	0	0	2	65
طب، تمريض، صيدلة	14	17	39	0	0	1	71

الوظيفة	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
أخرى (كمبيوتر واتصالات، صحافة وإعلام، قانون...الخ)	58	166	173	0	1	36	434
المجموع	184	545	447	3	4	79	1262

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الالكتروني www.jobs.ps

احتل الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية الصدارة في الربع الأول 2010، حيث بلغ إجمالي الطلب على هذه التخصصات في الربع الأول عام 2010 (450)، ما نسبته 35.7% من إجمالي إعلانات الوظائف الشاغرة في ذلك الربع. يلي ذلك الطلب على تخصصات العلوم التطبيقية بنسبة 21.6% من إجمالي إعلانات الوظائف. ويلاحظ أن القطاع الخاص هو أكثر القطاعات طلباً على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية، بنسبة 48% من إجمالي الطلب على هذه التخصصات. كما توضّح النتائج أن قطاع المؤسسات الأهلية هو الأكثر اهتماماً بتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبنسبة 77% من إجمالي الطلب على هذا التخصص (أنظر جدول 17). ويلاحظ من الجدول 17 الانخفاض الكبير في إعلانات الوظائف الشاغرة في قطاع غزة، بالذات في القطاعين العام والخاص والذي يمكن ردّه إلى التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي في قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي المستمر، وارتفاع نسب البطالة وفقدان العديد من الوظائف، أو عدم القدرة على خلق وظائف جديدة.

جدول 17: عدد الوظائف الشاغرة موزعة
حسب التخصص المطلوب والقطاعات خلال الربع الأول 2010

التخصص	الصفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
علوم طبية وصحية (طب، تمريض،صيدلة.....الخ)	17	26	48	0	0	8	99
علوم إنسانية واجتماعية (علم اجتماع، علم نفس، إعلام، آداب....الخ)	33	16	138	1	0	29	217
علوم تطبيقية (هندسة، تكنولوجيا المعلومات،فيزياء، كيمياء...الخ)	67	143	49	2	2	9	272
علوم إدارية واقتصادية (إدارة، تسويق، محاسبة...الخ)	47	214	162	0	2	25	450
أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)	20	146	50	0	0	8	224
المجموع	184	545	447	3	4	79	262,1

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الالكتروني www.jobs.ps

ويمكن الاستنتاج من الجدولين 16 و17 وجود انسجام بين الوظائف المعلن عنها والتخصصات المطلوبة فيما يخص الوظائف التي تحتاج إلى تخصصية عالية كالتخصصات الطبية والصحية. إلا أن العكس يمكن ملاحظته فيما يخص التخصصات الإدارية والاقتصادية، إذ عادة ما تكون عدد الوظائف المعلن عنها في المجالات الإدارية أعلى من عدد التخصصات الإدارية المطلوبة، ما يشير بطريقة أو بأخرى إلى أن هذه الشواغر لا تقتصر على أصحاب الشهادات الإدارية، بل تتعداها إلى التخصصات الأخرى كتخصصات العلوم الإنسانية مثلا، وغيرها.

4- تطورات المالية العامة

تواصلت خلال الربع الأول من العام 2010 جهود الإصلاح المالي، وتحسين مصداقية النظام المالي الفلسطيني، والإدارة الضريبية، وتوسيع قاعدتها، ومكافحة التهرب الضريبي، والتي أسفرت عن تحسن إمكانات التحصيل، وإن كان هذا التحسن لا يكفي لتغطية إجمالي النفقات العامة المتزايدة بفعل الضغوط الإنفاقية المختلفة. وفيما يلي ملخصاً لأهم تطورات العمليات المالية خلال الربع الأول من عام 2010 مقارنة مع الربع الرابع من عام 2009.

- ✧ تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى 656.9 مليون دولار، بانخفاض نسبته 5%.
- ✧ تراجع الإيرادات المحلية إلى 447.1 مليون دولار، بزيادة نسبتها 12.5%.
- ✧ تراجع الإيرادات الخارجية إلى 209.8 مليون دولار، بانخفاض نسبته 28.7%.
- ✧ ارتفاع إجمالي النفقات العامة إلى 758.5 مليون دولار، بزيادة نسبتها 15.7%.
- ✧ ارتفاع النفقات الجارية إلى 708.1 مليون دولار، وبنسبة 18.6%.
- ✧ ارتفاع نفقات الأجور إلى 373.2 مليون دولار، وبنسبة 48.2%.
- ✧ تراجع صافي الإقراض إلى 73.9 مليون دولار، بانخفاض نسبته 9%.
- ✧ تراجع الإنفاق التطويري إلى 50.4 مليون دولار، وبنسبة 8.2%.
- ✧ ارتفاع العجز الجاري إلى 261 مليون دولار، وبنسبة 30.7%. ليشكل نحو 15.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 12.5%.
- ✧ ارتفع الرصيد القائم من الدين العام خلال الربع الأول من العام 2010 إلى 1813 مليون دولار، وبنحو 4.7% عما كان عليه في نهاية عام 2009.

4-1 خلاصة الموازنة العامة

تشير البيانات المستقاة من التقارير الشهرية لوزارة المالية، أن إمكانات تحصيل الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من العام 2010 قد تزايدت بنحو 12.5% قياساً على الربع الرابع من العام 2009، وبنحو 30.7% مقارنة مع الربع الأول من العام 2009، لترتفع إلى 447.1 مليون دولار. وإذا ما أخذت المنح والمساعدات الخارجية بعين الاعتبار، التي تراجعت إلى 209.8 مليون دولار، بعد انخفاضها الملحوظ بنسبة 28.7% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2009، وبنحو 24.6% مقارنة مع الربع الأول من العام 2009، يكون إجمالي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الأول من العام 2010 قد تراجع بنحو 5% عما كانت عليه في الربع الرابع من عام 2009، مقابل ارتفاعها بنحو 5.9% مقارنة مع الربع الأول من العام 2009، لتصل إلى 656.9 مليون دولار.

غير أن هذه الإيرادات مجتمعة لم تكن كافية لتغطية النفقات الحكومية العامة، التي تزايدت في الربع الأول من العام 2010 بنسبة 15.7% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2009، وبنحو 3.2% مقارنة مع الربع الأول من العام 2009، لتبلغ 758.5 مليون دولار. الأمر الذي حال دون استقرار الوضع المالي للسلطة الوطنية. فالعجز الجاري تزايد خلال الربع الأول من العام 2010 بنسبة 30.7% قياساً على مستواه في الربع الرابع من العام 2009، مقابل تراجع بنحو 32% عن مستواه في الربع الأول من العام 2009، ليصل إلى حوالي 261 مليون دولار. أضف إلى ذلك ارتفاع العجز الكلي بحوالي 24.2% عن مستواه في الربع الرابع، مقابل تراجعه بنحو 17.4% عن مستواه في الربع الأول من العام 2009. وفيما يلي تحليل لبنود الإيرادات والنفقات خلال الربع الأول من العام 2010.

شكل 2: خلاصة الموازنة العامة للربع الأول 2010 مقارنة بالربع السابق والمناظر

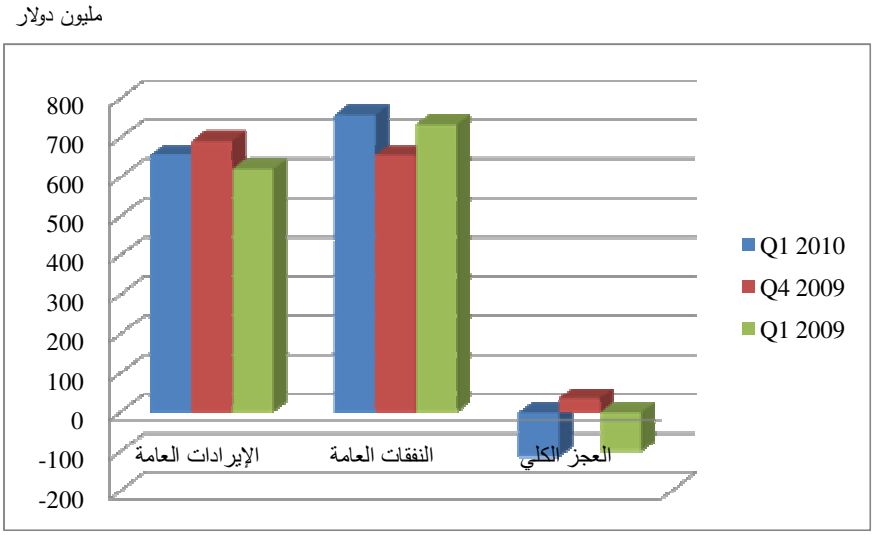

المصدر: الجداول 1 و2 و4، العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي)، وزارة المالية.

2-4 تحليل بنود الإيرادات العامة والمنح

مع تواصل جهود الإصلاحات الإدارية التي تقوم بها وزارة المالية، ارتفعت حصيلة صافي الإيرادات المحلية التي تمكنت الخزينة من تجميعها خلال الربع الأول من العام 2010 بنسبة 12.5% عن الربع الرابع من العام 2009، وبنحو 30.7% عن الربع الأول من العام 2009.

فقد بلغ مجموع ما تمكنت الخزينة من تجميعه من إيرادات محلية خلال الربع الأول من العام 2010 حوالي 447.1 مليون دولار، وبمتوسط شهري يعادل 149 مليون دولار، مقارنة مع متوسط شهري بنحو 132 مليون دولار في الربع الرابع من العام 2009، وحوالي 114 مليون دولار في الربع الأول من العام 2009. وتمكنت هذه الإيرادات من تغطية نحو 58.9% من النفقات العامة، مقارنة مع 60.6% في الربع الرابع من العام 2009، ونحو 46.6% في الربع الأول من العام 2009.

بشكل عام، شكلت حصيلة الإيرادات المحلية ما يقارب 27.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 24.9% في الربع الرابع من العام 2009، و23.5% في الربع الأول من العام 2009. كما شكلت ما نسبته 23.2% من المبالغ المستهدفة في ميزانية العام 2010. وإذا ما استمر الأداء الاقتصادي، وإمكانات التحصيل خلال الأرباع الثلاثة المتبقية من العام بنفس وتيرة الربع الأول، فمن المتوقع أن تكون الإيرادات المحلية المتحققة على مدار العام في حدود تلك المبالغ المستهدفة في الموازنة.

ارتبط هذا الأداء القوي للإيرادات بالزيادة المتحققة من مصادر الجباية المحلية، حيث الإصلاحات الإدارية في الدوائر الضريبية، خاصة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، مما أدى إلى تزايد حجم الإيرادات الضريبية خلال الربع الأول من العام 2010 بنسبة 36.5% عما كانت عليه في الربع الرابع من العام 2009، وبنحو 63.8% عما كانت عليه في الربع الأول من العام 2009، لتصل إلى 116.6 مليون دولار. جاءت هذه الزيادة في الإيرادات الضريبية على خلفية توسيع القاعدة الضريبية وتحصيل الدفعات المتأخرة، ومراجعة المستحقات الضريبية لبعض الشركات، إضافة إلى الضوابط التي فرضت من قبل مسؤولي الجمارك وأدت إلى زيادة حصيلة ضريبة القيمة المضافة.

وفي المقابل، شهدت الإيرادات غير الضريبية خلال الربع الأول من العام 2010 تراجعاً بنحو 3.3% عما كانت عليه في الربع الرابع من العام 2009، مقابل ارتفاع بنحو 8.7%

عما كانت عليه في الربع الأول من العام 2009، لتصل إلى 43.7 مليون دولار. وتعتبر رسوم الرخص، استناداً إلى التقارير الصادرة عن وزارة المالية، المكون الرئيس لهذا النوع من الإيرادات، الأمر الذي يشير إلى عدم استقرار هذا العنصر من عناصر الإيرادات الضريبية، أو إلى عدم الانتظام والتأخر في دفعها.

من ناحية أخرى، عكست إيرادات المقاصة (تشكل في العادة نحو ثلثي الإيرادات المحلية) خلال الربع الرابع من العام 2010 أداءً اقتصاديا قوياً، على الأقل في الضفة الغربية، بزيادتها بنسبة 3.6% قياساً على الربع الرابع من العام 2009، وبنحو 19.4% قياساً على الربع الأول من العام 2009، لترتفع إلى 287.9 مليون دولار. أما في قطاع غزة، فلا يزال القطاع يعاني من الحصار المشدد الذي تمخض عن تراجع في حجم نشاطه وبالتالي تراجع في حجم إيرادات المقاصة ذات العلاقة بأنشطة القطاع.

شكل 3: هيكل الإيرادات المحلية للربع الأول 2010 مقارنة بالربع السابق والمناظر

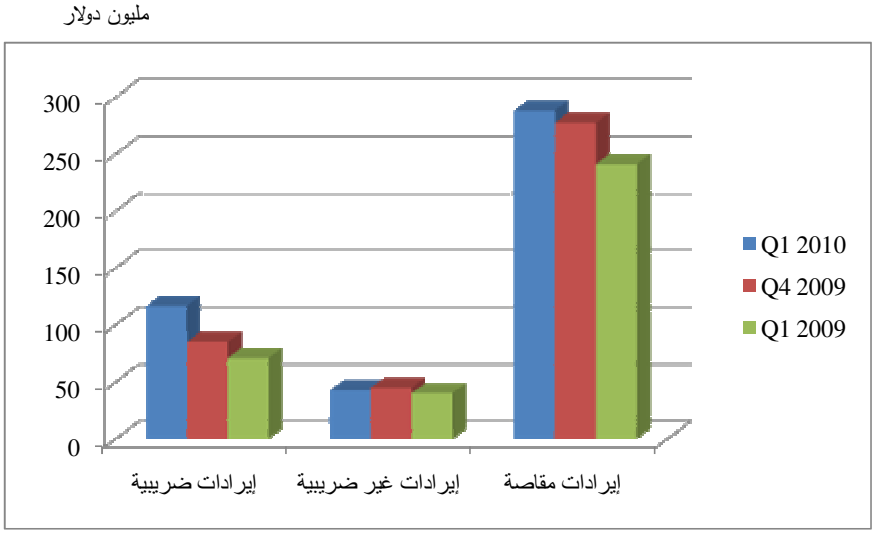

المصدر: جدول رقم (1)، العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي)، وزارة المالية.

كما بلغ حجم الإرجاعات الضريبية خلال الربع الأول من 2010 حوالي 1.1 مليون دولار، بتراجع نسبته حوالي 90% عن الربعين الرابع والأول من العام 2009، على خلفية النقص في حجم دعم الموازنة، وتزايد حجم الدين للنظام المصرفي.

وفي ذات الشأن، يلاحظ أن **الإيرادات الخارجية** (المنح والمساعدات) المقدمة من قبل الدول العربية والغربية لا تزال تشكل ملاذ الخزينة للخروج من نقص السيولة الضرورية للوفاء بالتزاماتها. ومع تزايد أهمية هذا النوع من الإيراد أصبح بمثابة حجز الزاوية في هيكلية الإيرادات، وفي الموازنة العامة، بمساهمتها في تمويل جزء غير بسيط من النفقات المتكررة، وتحديداً بند أجور ورواتب موظفي القطاع العام.

تمكنت الخزينة خلال الربع الأول من عام 2010، استناداً إلى البيانات المستقاة من وزارة المالية، من تأمين مساعدات خارجية بقيمة 209.8 مليون دولار، أو ما نسبته 31.9% من إجمالي الإيرادات، مقارنة مع 42.5% في الربع الرابع من عام 2009، وحوالي 44.8% في الربع الأول من العام 2009. ويمثل هذا المبلغ تراجعاً بنحو 28.7% عما حصلت عليه الخزينة من مساعدات خلال الربع الرابع من العام 2009، وتراجعاً بنسبة 24.6% عما كان عليه في الربع الأول من العام 2009.

جدول 18: مؤشرات الإيرادات العامة، والمنح، للأرباع: الأول 2009– الأول 2010

(مليون دولار)

البيان	2009				2010
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
صافي الإيرادات	**342.1**	**355.3**	**453.8**	**397.3**	**447.1**
إيرادات ضريبية	71.2	60.8	84.1	85.4	116.6
إيرادات غير ضريبية [1]	40.2	39.6	158.6	45.2	43.7
إيرادات مقاصة	241.2	259.0	312.0	277.8	287.9
إرجاعات ضريبية [2]	10.5	4.1	100.9	11.1	1.1
النسبة إلى إجمالي الإيرادات (%)	55.2	68.8	40.4	57.5	68.1
النسبة إلى النفقات الجارية (%)	47.1	55.1	47.7	66.5	63.1
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[3]	23.5	22.8	28.9	24.9	27.3
المنح والمساعدات (إيرادات خارجية):	**278.1**	**161.0**	**668.5**	**294.1**	**209.8**
منح لدعم الموازنة	259.0	148.3	663.4	284.2	207.6
منح لدعم المشاريع التطويرية	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2
النسبة إلى إجمالي الإيرادات (%)	44.8	31.2	59.6	42.5	31.9
النسبة إلى النفقات الجارية (%)	38.8	25.0	70.2	49.3	29.6
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[3]	19.1	10.3	42.6	18.5	12.8
الإيرادات العامة والمنح	**620.2**	**516.3**	**1122.3**	**691.4**	**656.9**
النسبة إلى النفقات الجارية (%)	85.4	80.1	117.9	115.8	92.8
النسبة إلى النفقات العامة (%)	84.4	73.1	111.2	105.5	86.6
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[3]	42.6	33.1	71.6	43.4	40.1

المصدر: جدول رقم (3) العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي)، وزارة المالية.

(1) يتضمن الربع الثالث مبلغ 100 مليون دولار كرخص مزاولة المهنة، تم استلامها في شهر تموز 2009، من شركة جوال (60 مليون دولار) ومن شركة زين للاتصالات (40 مليون دولار)، وذلك بمناسبة الدمج بينهما.

(2) تضمنت الارجاعات الضريبية للربع الثالث مبلغ 90 مليون دولار من الارجاعات التراكمية، تم تحويلها إلى هيئة البترول في شهر تموز 2009.

(3) تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى اسمي باستخدام المخفض 1.2، الذي تم الحصول علية من خلال قسمة الناتج الاسمي لعام 2009 البالغ 6117 مليون دولار على الناتج الحقيقي لنفس العام البالغ 5147 (1.2=5147/6117) واعتباره ثابتاً على مستوى الأرباع قيد الدراسة .

خصص كامل هذا المبلغ تقريباً لتمويل النفقات الجارية (المتكررة)، وكان له الفضل في تمويل نحو 29.6% من النفقات الجارية، مقابل 49.3% في الربع الرابع من العام 2009، وحوالي 38.8% في الربع الأول من عام 2009. كما تم تخصيص مبلغ ضئيل من المنح لم يتعد 2.2 مليون دولار للمساهمة في تمويل بعض المشاريع التطويرية، مقارنة مع 9.9 مليون دولار في الربع الرابع من العام 2009، وحوالي 19.1 مليون دولار في الربع الأول من العام 2009. الأمر الذي يشير إلى تراجع واضح في حصة المشاريع التطويرية من التمويل الخارجي، والاكتفاء بالمبالغ المتواضعة المخصصة لها من قبل الخزينة.

جاء كامل مبلغ المساعدات الخارجية خلال الربع الأول من عام 2010 من الدول المانحة الغربية دون أية مساعدة من قبل الدول العربية، وذلك على عكس الفترات السابقة. وكان الاتحاد الأوروبي المصدر الأهم والأكبر لهذا الدعم من خلال الآلية الفلسطينية–الأوروبية التي ساهمت بأكثر من نصف إجمالي مبلغ المنح المقدمة لدعم الموازنة، وبقيمة 106.4 مليون دولار. علماً بأن هذه الآلية مخصصة لدعم الرواتب (مدنيين ومتقاعدين والشرطة والدفاع المدني)، والحالات الاجتماعية، والخدمات العامة، وتسديد متأخرات القطاع الخاص. إذ حظيت الرواتب بنحو 85% من إجمالي المساعدات المقدمة من خلال هذه الآلية، في حين توزعت النسبة الباقية على الحالات الاجتماعية بحوالي 13%، والخدمات العامة بنحو 1.8%، وتسديد متأخرات للقطاع الخاص بنحو 0.2%.

جدول 19: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية، للأرباع: الأول 2009– الأول 2010

مليون دولار

البيان	2009				2010
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
دعم الموازنة	**259.0**	**148.3**	**663.4**	**284.2**	**207.6**
منح عربية	**73.8**	**21.2**	**217.8**	**148.9**	**0.0**
منح دولية	**185.3**	**127.1**	**445.7**	**135.3**	**207.6**
الآلية الفلسطينية–الأوروبية	94.2	120.3	164.0	54.7	106.4
البنك الدولي	53.3	3.0	72.9	5.9	87.1
الولايات المتحدة			198.5	74.7	
الهند	10.1				9.9
فرنسا	27.7				
اليونان		**2.7**			
تركيا			10.3		
منح قديمة لصالح الواردات		1.1			4.2
التمويل التطويري	**19.1**	**12.7**	**5.1**	**9.9**	**2.2**
إجمالي التمويل الخارجي	**278.1**	**161.0**	**668.6**	**294.1**	**209.8**

المصدر: جدول رقم (7): الدعم الخارجي، وزارة المالية.

كما ساهم البنك الدولي بنحو 42% من إجمالي الدعم المقدم للموازنة خلال الربع الأول من عام 2010، وبقيمة 87.1 مليون دولار، توزعت بين منح صندوق ائتمان البنك الدولي (تشترك فيه دول متعددة) بنحو 97.4%، وبرنامج دعم الخدمات الطارئ بنحو 2.6%. كما ساهمت الهند بحوالي 4.8% من إجمالي المبلغ المقدم لدعم الموازنة وبقيمة 9.9 مليون دولار. وحظيت بعض الوزارات بحوالي 2.4 مليون دولار، أو ما نسبته 2% من إجمالي مبالغ دعم الموازنة خلال الربع الأول من عام 2010.

بشكل عام، تميز الدعم الخارجي بالتذبذب وعدم الاستقرار، وبكونه أقل من مستوى متطلبات التمويل الربع سنوية التي تصل في حدود 300 مليون دولار، الأمر الذي دفع الخزينة إلى التوجه نحو الاقتراض من الجهاز المصرفي، للحيلولة دون تردي وضع السيولة من ناحية، وعدم تزايد تراكم متأخرات مدفوعات النفقات من ناحية أخرى.

3-4 تحليل بنود النفقات العامة

إن المتتبع للنفقات العامة للسلطة الفلسطينية، يلحظ التنامي والتذبذب في الضغوط الإنفاقية من ربع إلى آخر، فقد سجلت هذه النفقات خلال الربع الأول من عام 2010 ارتفاعاً بحوالي 15.7% عما كانت عليه في الربع الرابع من عام 2009، وبنحو 3.2% عما كانت عليه في الربع الأول من عام 2009، لتصل إلى 758.5 مليون دولار، وبمتوسط شهري يعادل نحو 253 مليون دولار، مقارنة مع متوسط شهري بنحو 219 مليون دولار في الربع الرابع من عام 2009، وحوالي 245 مليون دولار في الربع الأول من عام 2009. وشكلت النفقات العامة، بشقيها الاستهلاكي والاستثماري، نحو 46.3% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 41.2% في الربع الرابع من عام 2009، ونحو 50.4% في الربع الأول من نفس العام.

كما شكلت هذه النفقات ما نسبته 19.8% من المبالغ المستهدفة في موازنة عام 2010. وإذا ما استمرت مستويات الإنفاق خلال الأرباع الثلاثة المتبقية من العام على نفس مستواها في الربع الأول، فمن المتوقع أن تكون النفقات الفعلية على مدار العام أقل من تلك المبالغ المستهدفة في الموازنة بنحو 21%، وبذلك تكون الخزينة قد نجحت ومن خلال ترشيد النفقات العامة في التمكن من وضع النظام المالي على مساره الصحيح.

تعتبر النفقات الجارية (المتكررة) مصدر الخلل الرئيس في النفقات العامة، والتي ارتفعت خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة 18.6% عما كانت عليه في الربع الرابع من العام 2009، مقابل تراجعها بنحو 2.5% عما كانت عليه في الربع الأول من العام 2009، لتصل إلى 708.1 مليون دولار، مستحوذة بذلك على 93.4% من إجمالي النفقات العامة، مقارنة مع 91.1%، و98.8% في الربعين الرابع والأول من عام 2009 على التوالي. كما شكل هذا النوع من الإنفاق حوالي 43.2% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 37.5% في الربع الرابع من العام 2009، ونحو 49.8% في الربع الأول من نفس العام.

أظهر هذا التزايد في الإنفاق الجاري خلل وتباين في أداء مختلف بنود الإنفاق، ولعل التباين الأكثر أهمية من منظور السياسة المالية ما تمثل في نفقات الأجور والرواتب التي واصلت نموها، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب خلال الربع الأول من عام 2010 بنحو 48.2% عما كانت عليه في الربع الرابع من عام 2009، وبنحو 16.2% مقارنة مع الربع الأول من عام 2009، لترتفع إلى حوالي 373.2 مليون دولار، مستحوذة على ما نسبته 52.7% من النفقات الجارية في الربع الأول من عام 2010، مقارنة مع 42.2% و44.3% في الربعين الرابع والأول من عام 2009 على التوالي.

جدول 20: مؤشرات النفقات العامة وصافي الإقراض، للأرباع: الأول 2009– الأول 2010

(مليون دولار)

البيان	2009				2010
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول
إجمالي النفقات وصافي الإقراض	**726.0**	**644.4**	**952.2**	**597.0**	**708.1**
الأجور والرواتب[1]	321.3	341.1	509.0	251.8	373.2
نفقات غير الأجور[2]	328.2	221.6	327.9	264.0	261.0
صافي الإقراض	76.5	81.7	115.3	81.2	73.9
النسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	98.8	91.2	94.4	91.1	93.4
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[4]	49.8	41.3	60.7	37.5	43.2
النفقات التطويرية[3]	**8.7**	**61.8**	**56.8**	**58.6**	**50.4**
مشاريع ممولة من قبل الخزينة	10.4–	49.1	51.7	48.7	47.6
مشاريع ممولة من قبل الدول المانحة	19.1	12.7	5.1	9.9	2.8
النسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	1.2	8.8	5.6	8.9	6.6
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[4]	0.6	4.0	3.6	3.7	3.1
إجمالي النفقات العامة	**734.7**	**706.2**	**1009.0**	**655.6**	**758.5**
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[4]	50.4	45.3	64.3	41.2	46.3

المصدر: جدول رقم (3) العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي)، وزارة المالية.

[1] تضمنت نفقات الأجور لشهر أيلول 2009، دفعتين من المصروفات: مبلغ 131.4 مليون دولار لشهر أيلول 2009، ومبلغ 148.5 مليون دولار لشهر تشرين الأول، تم دفعها مقدماً من قبل وزارة المالية إلى الموظفين قبل موعد استحقاقها، نتيجة لتزامن هذه الفترة مع الأعياد. كما تضمنت نفقات الأجور لشهر تشرين الثاني دفعتين: مبلغ 132 مليون دولار في شهر تشرين الثاني، ومبلغ 118.9 مليون دولار في شهر كانون الأول.

[2] تمت مراجعة سلسلة نفقات غير الأجور الشهرية للأشهر من كانون ثاني–أيلول لمعالجة تكرار العد المزدوج بين الالتزام والنفقات النقدية. كما ازدادت ميزانية نفقات غير الأجور بمقدار 300 مليون دولار، وذلك بعد مصادقة مجلس الوزراء على ملحق قانون الموازنة في 2009/9/29.

[3] في الأشهر من كانون ثاني إلى آذار 2009، جزء من النفقات التطويرية مدرج ضمن النفقات الرأسمالية الصغيرة.

[4] تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى اسمي باستخدام المخفض 1.2، الذي تم الحصول علية من خلال قسمة الناتج الاسمي لعام 2009 البالغ 6117 مليون دولار على الناتج الحقيقي لنفس العام البالغ 5147 (1.2=5147/6117) واعتباره ثابتاً على مستوى الأرباع قيد الدراسة .

يعزى هذا التنامي في فاتورة الأجور خلال الربع الأول من عام 2010 إلى ثلاثة عوامل رئيسة، الأول، صرف علاوة غلاء معيشة مقدارها 4% وفق ما تم الاتفاق عليه مع نقابة موظفي القطاع العام. والثاني، زيادة عدد موظفي القطاع العام خلال الربع الأول من عام 2010، بنحو 1854 موظفاً، ليصل عددهم إلى 149,580 موظفاً بين مدني وأمني. وجاءت غالبية الزيادة في القطاع التعليمي، كمعلمين جدد كان قد تم توظيفهم على أساس عقود في بداية السنة الدراسية (أيلول 2009)، وتم تثبيتهم على جدول الرواتب في سنة 2010. ويرتبط العامل الثالث بإعادة تصنيف بعض بنود النفقات، حيث تم نقل تصنيف الأجور التي تدفع لموظفي العقود من بند النفقات التشغيلية إلى بند الأجور والرواتب، وذلك منذ بداية الربع الأول من العام 2010.

وفي المقابل، سجلت نفقات غير الأجور (التشغيلية، والتحويلية، والرأسمالية العادية) تراجعاً خلال الربع الأول من العام 2010 بحوالي 1.1% عما كانت عليه في الربع الرابع من العام 2009، وبنحو 20.5% مقارنة مع الربع الأول من العام 2009، لتنخفض إلى 261 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 36.9% من النفقات الجارية، مقارنة مع 44.2% في الربع الرابع من العام 2009، وحوالي 45.2% في الربع الأول من العام 2009. ويرتبط هذا التراجع في نفقات غير الأجور بتخفيف حجم النفقات الطارئة الاستثنائية المخصصة لقطاع غزة والعودة بها إلى المستويات الطبيعية. إضافة إلى عملية إعادة تصنيف بعض بنود النفقات، ونقلها كما أشير سابقاً من بند النفقات التشغيلية إلى بند الأجور والرواتب. وكذلك تراجع مستويات التعويضات المقدمة للمواطنين الذين تأثروا بالعدوان على قطاع غزة، وانخفاض المشتريات من الخدمات الطبية.

شكل 4: هيكل النفقات الجارية للربع الأول 2010 مقارنة بالربع السابق والمناظر

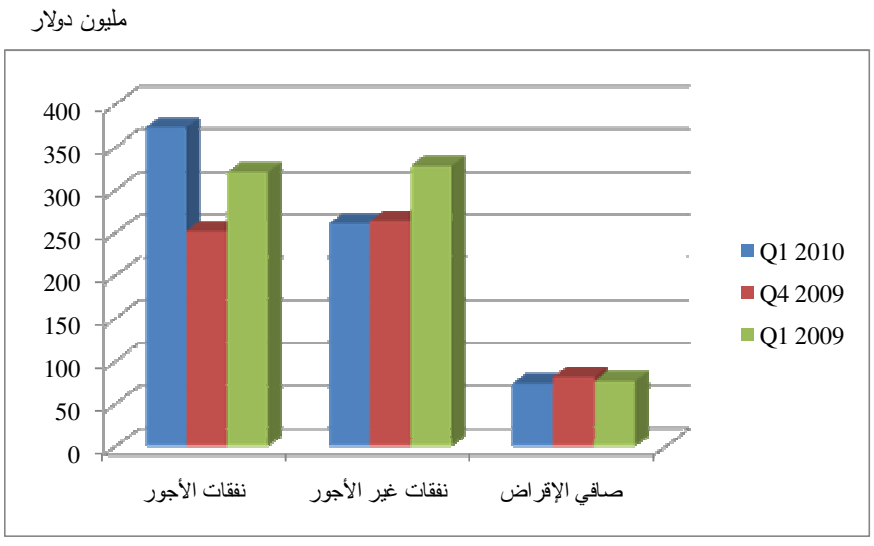

المصدر: جدول رقم 20.

كما تراجع الإنفاق على بند صافي الإقراض[22] خلال الربع الأول من العام 2010 بحوالي 9% قياساً على الربع الرابع 2009، وبنحو 3.4% قياساً على الربع الأول من العام 2009، لينخفض إلى 73.9 مليون دولار، مشكلاً حوالي 10.4% من النفقات الجارية، مقارنة مع حوالي 13.6%، و10.5% من النفقات الجارية خلال الربعين الرابع والأول من العام 2009 على التوالي. ويأتي هذا التخفيض ضمن سياسة الحكومة الرامية إلى إنهاء صافي الإقراض بشكل كلي.

[22]. يمثل المبالغ التي يتم تحويلها من الخزينة سواء بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة، لتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر من خلال المبالغ التي يتم تحويلها من الخزينة لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية من خلال الخصم من مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية لدى إسرائيل.

وفي هذا الإطار يلاحظ أن البلديات في الضفة الغربية تبذل مجهوداً كبيراً لزيادة عمليات التحصيل المختلفة، فعلى سبيل المثال، وصلت قيمة فواتير الكهرباء غير المدفوعة في الضفة الغربية في العام 2006 إلى حوالي 350 مليون دولار، ومع حلول العام 2009 تراجعت هذه الحصيلة إلى حوالي 70 مليون دولار، حيث ساهم استخدام عدادات الكهرباء مسبقة الدفع في تعزيز هذا التحصيل وتقليص حجم صافي الإقراض.

كما كانت السلطة تقوم بتغطية فواتير استهلاك الكهرباء في قطاع غزة لشركة الكهرباء الإسرائيلية، وكذلك نفقات الوقود المستهلك في محطة توليد الكهرباء، وبمعدل شهري يصل إلى حوالي 40 مليون دولار. ومع بداية العام 2010 أخذت شركة توزيع الكهرباء في القطاع (التي تنفرد بإيرادات فواتير الكهرباء) بدفع ما يزيد على المليون دولار شهرياً إلى الخزينة. كما قامت وزارة المالية بجدولة دفعات شركة توزيع الكهرباء في غزة بشكل تنازلي، حتى تتمكن الشركة مع نهاية عام 2010 من تحمل مسؤولية كامل دفعات الوقود.

أما النفقات التطويرية وعلى الرغم من ضآلة المبالغ التي يتم تخصيصها لهذا النوع من الإنفاق، فلم تسلم من التقليص، إذ تراجع هذا الإنفاق خلال الربع الأول من العام 2010 بحوالي 8.2% عما كان عليه في الربع الرابع من العام 2009، وبنحو 14% عما كان عليه في الربع الأول من العام 2009، لينخفض إلى 50.4 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 6.6% من إجمالي النفقات العامة، مقارنة مع 8.9%، وحوالي 1.2% خلال الربعين الرابع والأول من العام 2009 على التوالي.

يذكر في هذا الشأن، أن الإنفاق التطويري خلال الربع الرابع من العام 2010 كان في حدود 3.1% من مجمل قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 3.7% في الربع الرابع من العام 2009، وحوالي 0.6% في الربع الأول من العام 2009. إن استمرار تقليص هذا النوع من النفقات سيكون له تأثيرات سلبية بالغة الخطورة على مجمل التكوين الرأسمالي والنمو المستقبلي في الأراضي الفلسطينية.

4-4 الفائض (العجز) المالي

في ظل تزايد النفقات بوتيرة أسرع من تزايد الإيرادات، ارتفع العجز الجاري (الذي يبين درجة تغطية الموارد المحلية للنفقات الجارية، من خلال الفرق بين الإيرادات المحلية والنفقات الجارية) خلال الربع الأول من عام 2010 بنحو 30.7% عما كان عليه في الربع الرابع من عام 2009، مقابل تراجع بحوالي 32% مقارنة مع الربع الأول من العام 2009، ليبلغ 261 مليون دولار، مشكلاً نحو 15.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 12.5% في الربع الرابع من العام 2009، وحوالي 26.4% في الربع الأول من العام 2009.

كما ارتفع العجز الكلي قبل المنح والمساعدات (الذي يوضح مدى اعتماد النفقات العامة على مصادر التمويل الذاتية، من خلال الفرق بين الإيرادات المحلية والنفقات العامة) خلال الربع الأول من العام 2010 بنحو 24.2% عما كان عليه في الربع الرابع من العام 2009، مقابل تراجعه بنحو 17.4% عما كان عليه في الربع الأول من العام 2009، ليبلغ 308.6 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 18.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 15.6% في الربع الرابع من العام 2009، وحوالي 25.6% في الربع الأول من العام 2009.

ومع إضافة المنح والمساعدات التي حصلت عليها الخزينة إلى الإيرادات المحلية، يتراجع العجز الكلي للموازنة بنسبة 11.3% عما كان عليه في الربع الأول من العام 2009، ليستقر عند مستوى 101.6 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع فائض بنحو 2.2% في الربع الرابع من العام 2009، وعجز بنحو 7.9% في الربع الأول من العام 2009.

ولتمويل هذا العجز البالغ قيمته 101.6 مليون دولار، وفي ظل كون الدعم الخارجي للموازنة دون المستوى المطلوب، ونقص السيولة المتاحة للخزينة، لجأت الخزينة إلى النظام المصرفي، حيث ارتفع صافي التمويل الذي حصلت عليه من الجهاز المصرفي خلال الربع الأول من العام 2010 بحوالي 97.7 مليون دولار، إضافة إلى تراكم بعض متأخرات مدفوعات النفقات والرديات أو الإرجاعات الضريبية.

جدول 21: مؤشرات العجز المالي والتمويل، للأرباع: الأول 2009- الأول 2010

(مليون دولار)

البيان	2009				2010
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
العجز (الفائض) الجاري	**383.9-**	**289.1-**	**498.4-**	**199.7-**	**261.0-**
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[1]	26.4-	18.5-	31.8-	12.5-	15.9-
العجز (الفائض) الكلي (قبل المنح والمساعدات)	**373.5-**	**338.2-**	**550.1-**	**248.4-**	**308.6-**
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)[1]	25.6-	21.7-	35.1-	15.6-	18.8-
العجز (الفائض) بعد المنح والمساعدات	**114.5-**	**189.9-**	**113.3**	**35.8**	**101.6-**
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)[1]	7.9-	12.2-	7.2-	2.2	6.2-
التمويل	**114.5**	**189.9**	**113.3-**	**35.8-**	**101.6**
صافي التمويل من المصارف المحلية	90.6	225.3	175.6-	35.5	97.7
الرصيد المتبقي	23.9	35.4-	62.3	71.3-	3.9
الفجوة المالية	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**

المصدر: جدول رقم (3) العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي)، وزارة المالية.

[1] تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى اسمي باستخدام المخفض 1.2، الذي تم الحصول علية من خلال قسمة الناتج الاسمي لعام 2009 البالغ 6117 مليون دولار على الناتج الحقيقي لنفس العام البالغ 5147 (1.2=5147/6117)واعتباره ثابتاً على مستوى الأرباع قيد الدراسة .

4-5 الدين العام

عانى الاقتصاد الفلسطيني وعلى مدى سنوات طويلة من نقص واضح في موارده المالية الذاتية في ظل تزايد الضغوط الإنفاقية، وعدم قدرته على توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيه، والوفاء بمتطلبات النمو والتنمية. الأمر الذي دفع السلطة الفلسطينية نحو مزيد من الاعتماد على المصادر البديلة، كالمعونات، والاقتراض الداخلي والخارجي لسد هذه الثغرة.

ارتفع الرصيد القائم من الدين العام خلال الربع الأول من عام 2010 بنحو 4.7% عما كان عليه في نهاية العام 2009، ليصل إلى حوالي 1813 مليون دولار، توزع بين دين داخلي بنسبة 41.1%، مقارنة مع 37.2% في نهاية العام 2009، ودين خارجي بنسبة 58.9%، مقارنة مع 62.8% في نهاية العام 2009.

فقد ارتفع الدين المحلي خلال الربع الأول من عام 2010 بنحو 15.6% مقارنة مع نهاية العام 2009، ليصل إلى 745.4 مليون دولار. وتعتبر المصارف المحلية المصدر الأساس للدين المحلي، إذ بلغ الرصيد القائم لما حصلت عليه الخزينة من المصارف حوالي 630.4 مليون دولار[23]، أو ما نسبته 84.6% من إجمالي الدين المحلي، توزعت بين قروض بنسبة 55.2%، وجاري مدين بنسبة 29.4%. في حين ساهمت كل من هيئة البترول بحوالي 14.4%، والمؤسسات العامة الأخرى بنحو 1.1% من إجمالي الدين المحلي.

في المقابل، تراجع إجمالي الدين الخارجي خلال الربع الأول من العام 2010 بحوالي 1.8% عما كان عليه في نهاية العام 2009، لينخفض إلى 1067.6 مليون دولار. توزع بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 51.6%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 33%، وقروض ثنائية بنحو 15.4%.

[23] استناداً إلى بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، بلغ الرصيد القائم الذي حصل عليه القطاع العام الفلسطيني من المصارف حوالي 637.4 مليون دولار، منه 627.2 مليون دولار للسلطة الفلسطينية. وقد يعدو سبب هذا التباين في البيانات الواردة من وزارة المالية عن بيانات المصارف إلى وقت التسجيل أو منهجية التسجيل ودرجة الشمول.

خلال الربع الأول من العام 2010 لم يطرأ أي تغير يذكر على مساهمة المؤسسات المالية العربية مقارنة مع ما كانت عليه في نهاية العام 2009، إذ بقيت مساهمتها في الدين الخارجي بقيمة 551 مليون دولار، توزعت بين كل من صندوق الأقصى بنحو 80.6%، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 9.9%، والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 9.5%.

في المقابل، تراجعت مساهمة المؤسسات الدولية والإقليمية خلال الربع الأول من عام 2010 بنحو 5.1% عما كانت عليه في نهاية العام 2009، لتنخفض إلى 351.8 مليون دولار، موزعة بين البنك الدولي بنسبة 87%، وبنك الاستثمار الأوروبي بنسبة 7.2%، ومنظمة الأوبك بنسبة 4.8%، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 1%.

كما تراجعت مساهمة القروض الثنائية خلال الربع الأول من العام 2010 بشكل طفيف وبنحو 0.2% عما كانت عليه في نهاية عام 2009، لتنخفض إلى 164.8 مليون دولار، شاركت فيها كل من أسبانيا بحوالي 56.4%، وإيطاليا بنسبة 18%، والسويد بنحو14.9%، واليونان بنسبة 7.8%، والصين بحوالي 2.9%.

تجدر الإشارة إلى أن غالبية الدين الخارجي عبارة عن قروض طويلة الأجل، بشروط ميسرة وأسعار فائدة منخفضة جداً. علماً بأن خدمة إجمالي الدين العام الداخلي والخارجي خلال الربع الأول من العام 2010 قد وصلت إلى حوالي 4.1 مليون دولار.

يذكر أن إجمالي الدين العام قد شكل مع نهاية العام 2009 نحو 28.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 226% من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، ونحو 111.8% من الإيرادات المحلية لعام 2009. واقتربت حصة المواطن الفلسطيني من هذا الدين من 440 دولار.

جدول 22: الدين العام للربع الرابع 2009، والربع الأول 2010

مليون دولار

البيان	الربع الرابع 2009	الربع الأول 2010 *
الدين العام الداخلي	**644.79**	**745.43**
المصارف المحلية	**561.15**	**630.40**
قروض	304.20	411.68
جاري مدين	256.95	218.72
هيئة البترول	**78.37**	**106.99**
المؤسسات العامة الأخرى[1]	**5.27**	**8.04**
الضمانات	0.80	15.55
الدين العام الخارجي	**1086.93**	**1067.55**
المؤسسات المالية العربية	**551.22**	**550.98**
صندوق الأقصى[2] [3]	444.09	444.09
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	54.71	54.38
البنك الإسلامي للتنمية[3]	52.42	52.51
المؤسسات الدولية والإقليمية	**370.58**	**351.81**
البنك الدولي[4]	308.22	305.95
بنك الاستثمار الأوروبي[3]	41.51	25.23
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.65	3.38
الأوبك[2]	17.20	17.25
القروض الثنائية	**165.13**	**164.76**

البيان	الربع الرابع 2009	الربع الأول 2010 *
اليونان	12.85	12.85
أسبانيا[2]	92.95	92.95
إيطاليا[4]	29.75	29.67
الصين[2]	4.77	4.77
السويد[2]	24.81	24.52
إجمالي الدين العام القائم في نهاية الفترة	**1731.72**	**1812.98**

المصدر: جدول رقم (8) تقرير الدين العام (الداخلي والخارجي)، وزارة المالية.

* تمثل بيانات شهر نيسان 2010.

(1) قروض من مؤسسة دار الأيتام إلى هيئة البترول.

(2) معلومات مؤقتة بحاجة إلى تأكيد.

(3) تتضمن ضمانات القروض.

(4) تتضمن الإقراض.

صندوق 3:
مؤتمر فلسطين الثاني للاستثمار 2010

شهدت مدينة بيت لحم في الثاني والثالث من حزيران 2010 انعقاد مؤتمر فلسطين الثاني للاستثمار. وكان المؤتمر الأول قد انعقد في ذات المدينة في أيار من العام 2008. وتركز موضوع المؤتمر هذا العام على "الاستثمار في فلسطين: تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة".

افتُتِح المؤتمر من قبل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بحضور قرابة الـ 2,000 مشارك من 26 دولة، وكان من ضمنها الإمارات العربية المتحدة، ومصر، والمغرب والأردن قطر والبحرين وإسرائيل وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين، وروسيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، وأستراليا. وعلى الرغم من الحصار الإسرائيلي الخانق على قطاع غزة، فقد شارك في المؤتمر 118 من رجال الأعمال في القطاع. وقد تم إلغاء المظاهر الاحتفالية للمؤتمر بسبب ما حدث قبل يومين من انعقاد المؤتمر من عدوان إسرائيلي على سفن أسطول الحرية التي كانت في المياه الدولية في طريقها إلى كسر الحصار الإسرائيلي على القطاع، وذهب ضحية العدوان عشرة شهداء أتراك وخمسين جريحاً من جنسيات متعددة.

توزعت أعمال المؤتمر على ستة جلسات متخصصة في أوضاع القطاعات الاقتصادية المختلفة، كالقطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، وقطاع الإنشاءات والسكن، وقطاع الطاقة والبيئة المتجددة، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما عقدت جلسة خاصة عن الاستثمار في القدس، حيث تم الحديث عن إطلاق مشروع ترميمي في القدس الشرقية "زاوية" برأسمال مقداره 20 مليون دولار أمريكي[24]. وقد نظمت بال تريد معرضاً للمنتجات الفلسطينية أقيم أثناء انعقاد المؤتمر بمشاركة 120 شركة فلسطينية[25].

هذا وقد تم الإعلان عن عدد من المشاريع الاستثمارية التي تم الاتفاق على تنفيذها بالمشاركة بين مؤسسات فلسطينية وعربية وأجنبية، كان من أهمها "برنامج الأمل للرهن العقاري والإقراض الميسر" حيث بلغ حجم الاستثمارات التي رصدت له ما يقارب من 500 مليون دولار. ويطمح البرنامج إلى تمويل بناء 30 ألف وحدة سكنية في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بواسطة توفير قروض عقارية طويلة الآجل تصل مدة سدادها إلى 25 سنة. وسيشترك في تمويل البرنامج كل من صندوق الاستثمار الفلسطيني (72 مليون دولار)، ومؤسسة الاستثمار عبر البحار (أوبيك)، التي هي مؤسسة حكومية أمريكية تعمل على تسهيل استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية الصديقة (240 مليون دولار)، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي (72 مليون دولار)، وبنك فلسطين وبنك القاهرة–عمان (100 مليون دولار). كما تعهدت مؤسسة DFID بتقديم مبلغ 20 مليون دولار كدعم تحفيزي لدعم عملية الإقراض[26].

كما تم الإعلان عن عدد من الاتفاقيات والمشاريع، كان من بينها إطلاق الشركة الفلسطينية "جلوبال كوم" للاتصالات، لتقديم جيل جديد من خدمات الهواتف النقالة[27]. وتوقيع مذكرة تفاهم بين شركة "كول نت"، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث تهدف المذكرة إلى توسيع تغطية الانترنت في جنين[28]. كما تم الإعلان عن اتفاقيات بمقدار 5 مليون يورو مقدم من بنك "ناتيكسس"Natixis الفرنسي، وأربعة بنوك تعمل في الأراضي الفلسطينية وهي؛ البنك العربي، بنك القاهرة –عمان، بنك القدس، والبنك العقاري المصري تهدف إلى تسهيل الإقراض المصرفي[29].

ومن ناحية أخرى، وفور انتهاء أعمال المؤتمر أعلن "فيليب كراولي"، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية عن أن الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا قد تعهدوا بتقديم 655 مليون دولار من أجل تطوير القطاع الخاص الفلسطيني. وأن الأولوية سوف تعطى للقطاعات ذات النمو السريع كقطاع الاتصالات، وقطاع تكنولوجيا المعلومات، وقطاع السياحة.

---

[24] أنظر: http://www.pic-palestine.ps/etemplate.php?id=135– النشرة الثالثة.

[25] أنظر: http://www.pic-palestine.ps/etemplate.php?id=135– النشرة الأولى.

[26] أنظر: http://www.pic-palestine.ps/etemplate.php?id=127 – البيان الصحفي الصادر عن مكتب التعاون الايطالي للإنماء.
http://www.alquds.com/node/263581.

أنظر: http://www.alquds.com/node/263581.

[29] أنظر: نفس المصدر السابق.

5- التطورات المصرفية*

يعتبر التحسن شبه المستمر في مؤشرات الأداء الرئيسة للجهاز المصرفي الفلسطيني من السمات المميزة لهذا الأداء، فمن ناحية استمر الارتفاع في المؤشرات الإيجابية الرئيسة التي يعكس ارتفاعها استمرار التحسن، ومن ناحية أخرى تراجعت بعض المؤشرات السلبية التي يدعم تراجعها ذلك التحسن. ومع نهاية الربع الأول من العام 2010، وبالمقارنة مع نهاية الربع الأخير من العام السابق، أظهرت بيانات الميزانية المجمعة للمصارف تطور البنود الرئيسة لجانبي الأصول والخصوم للميزانية، ففي جانب الأصول:

- ارتفع إجمالي موجودات المصارف بنسبة 3.8%
- تراجعت الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 7.2%.
- نما صافي التسهيلات الائتمانية بأكثر من 16%.
- تراجعت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد 5%.

أما في جانب الخصوم:

- ارتفعت ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) بنسبة بلغت 3.2%.
- ارتفاع إجمالي حقوق الملكية بنحو 1%.

5-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف

- **جانب الموجودات**

عادت موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى النمو من جديد نهاية الربع الأول من العام 2010، بعد التراجع الطفيف الذي شهدته نهاية الربع الأخير من العام السابق. فقد أظهرت بيانات الميزانية المجمعة للمصارف ارتفاع إجمالي موجوداتها بنسبة 3.8% خلال فترة المقارنة المشار إليها. يشار إلى أن هذه الموجودات كانت قد تراجعت نهاية الربع الأخير من العام 2009 بنحو 1% مقارنة بالربع الذي سبقه. وبشكل عام، فإنه على الرغم من مثل هذه التراجعات التي تحدث بين الفينة والأخرى، إلا أن الاتجاه العام لموجودات المصارف هو اتجاه تصاعدي على مدار الأعوام.

شكل 5: نسبة النمو في موجودات المصارف

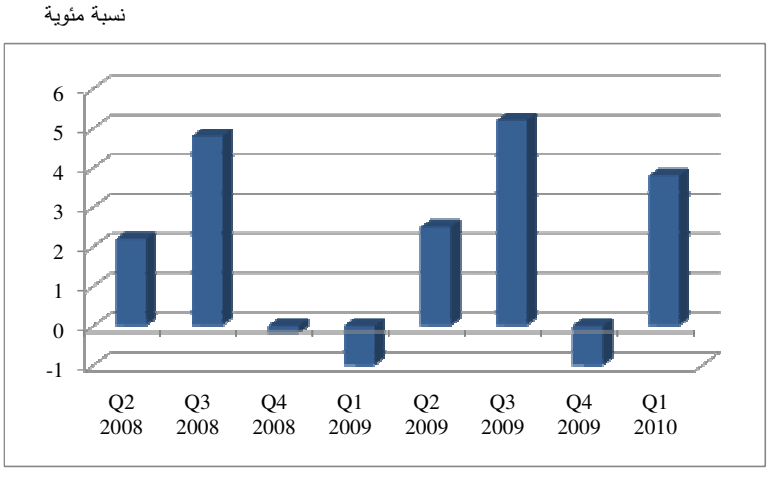

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

* بيانات أولية قابلة للتعديل.

شكل 6: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الأول 2010

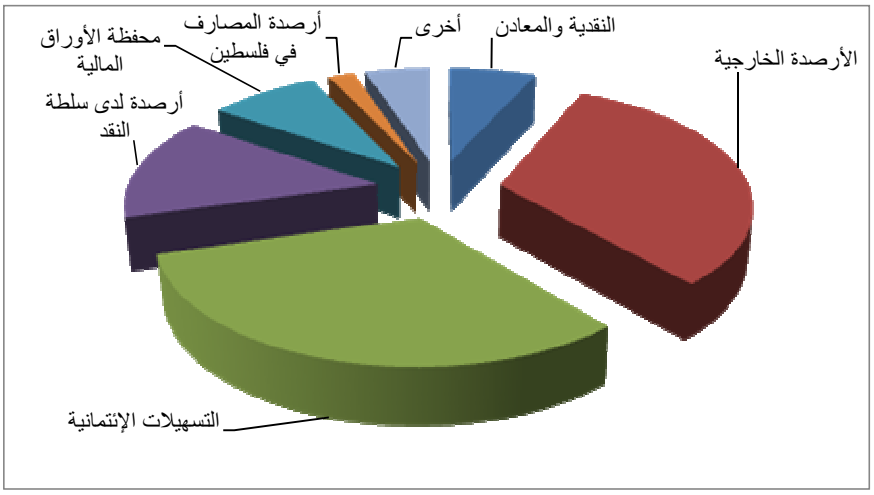

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

أخرى: القبولات المصرفية، الاستثمارات، الأصول الثابتة، والأصول الأخرى.

ومن خلال التدقيق في بنود المكونات الرئيسة لموجودات المصارف، يلاحظ بأن الأرصدة الخارجية للمصارف قد تراجعت خلال الربع الأول من العام 2010 بنحو 7.2%، مقارنة بالربع الأخير من العام السابق. وكانت هذه الأرصدة قد تراجعت بنسبة 1.4% في الربع الأخير من العام 2009. ويعتبر التراجع في هذا البند (في ظل زيادة إجمالي الموجودات) من المؤشرات الجيدة كون التراجع سيكون لصالح دعم التسهيلات الائتمانية. وعلى الرغم من التراجع المستمر في أرصدة المصارف الخارجية (كنسبة من إجمالي الموجودات، ودائع الجمهور)، إلا أنها بقيت بنداً رئيساً تستعمله المصارف لتوظيف موجوداتها. كما أن هذه الأرصدة تعتبر إحدى الوسائل التي تستخدمها سلطة النقد الفلسطينية لزيادة حجم الائتمان المحلي بهدف تحفيز النمو في الاقتصاد المحلي، حيث أن تخفيض الأرصدة الخارجية للمصارف يدفع المصارف لاستثمار نقودها في الداخل، وتقديم جزء منها على شكل تسهيلات ائتمانية.

شكل 7: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل نهاية الربع الأول 2010

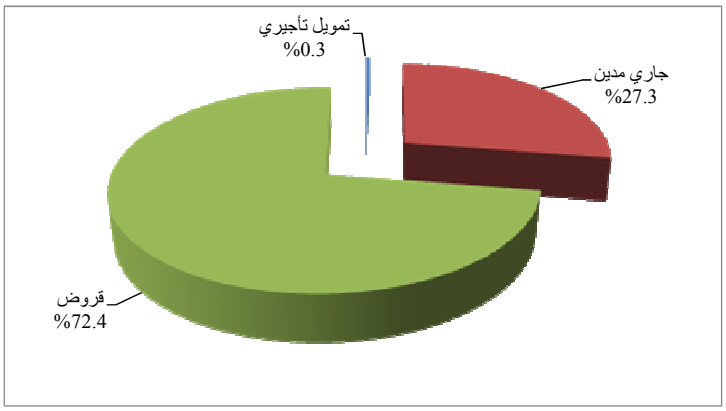

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

وبالتوازي مع تراجع أرصدة المصارف الخارجية، ولكن في الاتجاه المعاكس، ارتفعت التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الأول من العام 2010 بنسبة بلغت 16.3% مقارنة بالربع السابق. ليبلغ حجم صافي التسهيلات نهاية الربع الأول من العام الحالي حوالي 2516.5 مليون دولار. شكلت القروض ما نسبته 72.4% منها، وتسهيلات الجاري مدين 27.3%، أما النسبة الباقية والتي لم تتجاوز 0.3% فقد خصت التمويل التأجيري. ومن الملاحظ في هذا التوزيع استمرار نمو حصة القروض على حساب الجاري مدين من إجمالي التسهيلات.

ومن خلال هذه التطورات، لا بد من ملاحظة العلاقة التبادلية ما بين الأرصدة الخارجية للمصارف، والتسهيلات الائتمانية، بحيث أصبحت حصصهما من إجمالي موجودات المصارف متقاربة جداً. ومن المتوقع استمرار انحسار الفجوة بينهما بحيث تصبح التسهيلات الائتمانية البند الرئيسي في توظيف أموال المصارف، مما يعمل على تعزيز وظيفة المصارف كوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

وتوزعت هذه التسهيلات ما بين القطاعين الخاص والعام، بنسبة 66.4%، 33.6% على التوالي، وبذلك تكون التسهيلات الممنوحة للقطاع العام، قد ارتفعت حصتها نهاية الربع الأول من العام 2010 بأكثر من 5% على حساب حصة القطاع الخاص.

شكل 8: التطور في كل من التسهيلات الائتمانية والأرصدة الخارجية للمصارف كنسبة من إجمالي موجودات المصارف للفترة من الربع الأول 2008–الربع الأول 2010

نسبة مئوية

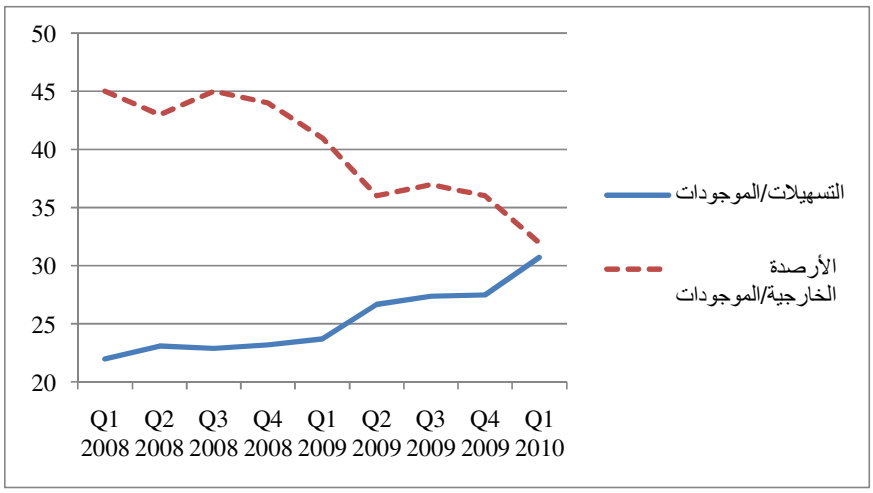

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

وتوزعت هذه التسهيلات فيما بين المحافظات الفلسطينية بنسبة 93% للضفة الغربية، و7% لقطاع غزة عاكسة استمرار تراجع حصة قطاع غزة من إجمالي التسهيلات، وارتفاعها في الضفة الغربية، حيث كانت هذه النسب 92.2%، 7.8% للمنطقتين، على التوالي كما في نهاية الربع الأخير من عام 2009. ولا بد من الإشارة إلى أن التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية تحوي بداخلها كل من التسهيلات الممنوحة للسلطة الوطنية، وكذلك التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين، مما يجعل هذه الحصة تبدو اكبر من حجمها الفعلي. إذ انه وفي حال استثناء تلك التسهيلات (التسهيلات الممنوحة للسلطة الوطنية + التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين) من حصة الضفة الغربية، فان تلك الحصة لا تتجاوز 58% من إجمالي التسهيلات المقدمة من المصارف.

شكل 9: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب المحافظة للفترة من الربع الأول 2008– الربع الأول 2010

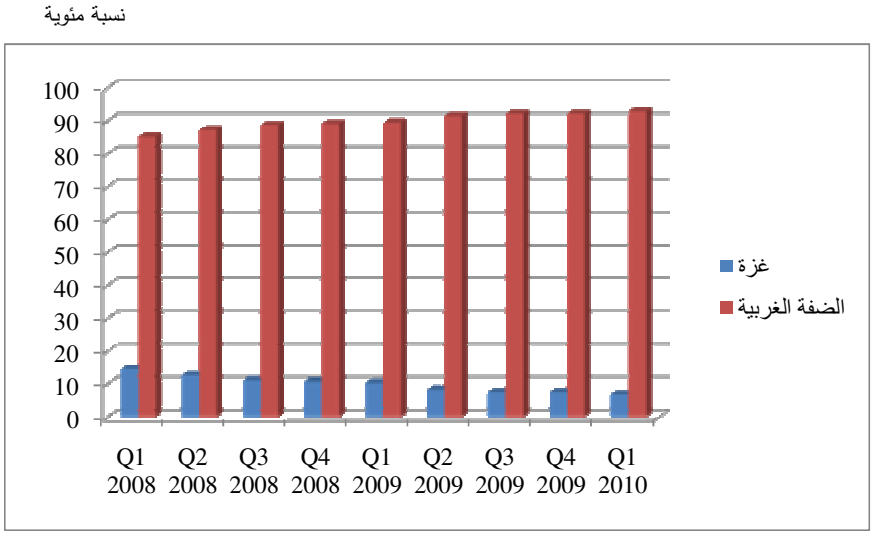

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

ويلاحظ استمرار سيطرة عملة الدولار الأمريكي على التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملات المختلفة المتداولة في الأراضي الفلسطينية، فقد شكلت التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار ما نسبته 64.2% نهاية الربع الأول من العام 2010، وهي نفس النسبة تقريباً نهاية الربع الأخير من العام السابق. أما نسبة التسهيلات بعملة الشيكل الإسرائيلي فبلغت نحو 29% مرتفعة من 26% نهاية الربع السابق. كما بلغت نسبة التسهيلات المقدمة بالدينار الأردني نحو 8.5% بتراجع بلغ 1.3% عن الربع السابق، ويبدو أن ما فقده الدينار من حصة في التسهيلات قد ذهب إلى حصة الشيكل، في ظل مراوحة حصة العملات الأخرى في التسهيلات الائتمانية لمكانها دون 0.5%.

جدول 23: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للأرباع: الأول 2008–الربع الأول 2010

مليون دولار

يان الميزانية	2008				2009				2010
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
مجموع التسهيلات	1,773.9	1,746.7	1,807.5	1,746.7	1,842.9	2,099.7	1,746.7	2,233.9	2,586.5
حسب التوزيع الجغرافي									
الضفة الغربية	1460.7	1509.1	1603.1	1625.5	1650.7	1924.2	2087.3	2061.2	2408
قطاع غزة	313.2	237.6	204.4	202.7	192.2	175.5	173.6	172.7	178.5
حسب الجهة المستفيدة									
قطاع عام	511.3	511.3	544.8	532.7	581.6	748.8	722.2	637.4	870.1
قطاع خاص مقيم	1191.3	1140.5	1129.6	1165.9	1123.2	1216.2	1365.2	1448.6	1662.4
قطاع خاص غير مقيم	82.0	95.3	133.1	129.6	138.1	134.7	151.0	147.9	54
حسب نوع التسهيل									
قروض	1062.0	1066.5	1109.2	1114.2	1159.0	1338.9	1500.2	1566.8	1873.6
جاري مدين	700.9	669.3	687.8	703.7	673.6	750.7	753.3	659.3	705.1
تمويل تأجيري	10.9	10.8	10.5	10.3	10.3	10.2	7.5	7.8	7.9

بيان الميزانية	2008				2009				2010
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
حسب نوع العملة									
دولار أمريكي	1159.5	1117.7	1163.1	1190.2	1225.9	1301.7	1388.6	1427.4	1602.4
دينار أردني	173.5	151.1	146.2	147.5	142.5	200.3	208.5	218.0	220.9
شيكل إسرائيلي	419.4	463.1	483.9	474.3	460.6	582.7	650.7	579.0	753.4
عملات أخرى	21.4	14.7	14.3	16.2	13.8	15.0	13.1	9.5	9.8

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف
القروض في الضفة الغربية تشمل القروض المقدمة للسلطة الوطنية، وكذلك القروض المقدمة لغير المقيمين.
الجدول أعلاه يتضمن إجمالي التسهيلات، أي صافي التسهيلات + المخصصات

وتراجعت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد نهاية الربع الأول من العام الحالي بنسبة بلغت 5.1%، بالمقارنة بالربع السابق، وهذا التراجع يعتبر ذو مدلول جيد كونه سيكون في الغالب لصالح زيادة حصة التسهيلات الائتمانية. يشار إلى أن نحو 49% من هذه الأرصدة عبارة عن احتياطيات إلزامية من البنوك لدى سلطة النقد.

وارتفعت قيمة بند النقدية والمعادن الثمينة بنسبة 3.1%، خلال فترة المقارنة. أما محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار فقد سجلت زيادة بنسبة 25.2% نهاية الربع الأول من العام الحالي، مقارنة بالربع الأخير من العام 2009. أما أصول المصارف الثابتة فلم يطرأ عليها تغير يذكر، إذ لم تتجاوز نسبة الزيادة فيها 0.3% نهاية الربع الأول من العام 2010، في حين ارتفعت الأصول الأخرى بنحو 21% خلال نفس الفترة.

✧ **جانب المطلوبات**

نظراً لأن ودائع الجمهور هي أهم وأكبر مكون للمطلوبات لدى المصارف، فان أية تغيرات قد تطرأ عليها تنعكس بالضرورة على باقي بنود الميزانية، خاصة تلك البنود الرئيسة التي تظهر في جانب موجودات المصارف من الميزانية. وفي نهاية الربع الأول من العام 2010، أشارت بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى أن ارتفاعاً بنسبة 3.2% قد طرأ على إجمالي ودائع الجمهور مقارنة مع نهاية الربع الأخير من العام 2009، الذي حدث فيه تراجع بنحو 1.4% عن الربع الذي سبقه.

شكل 10: نمو ودائع الجمهور خلال الفترة من الربع الأول 2008–الربع الأول 2010

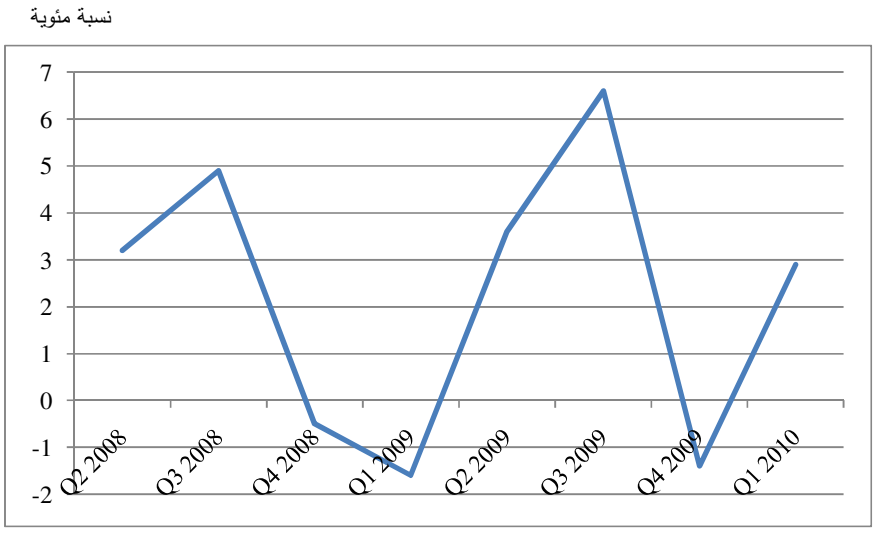

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

وقد شكلت ودائع الجمهور ما نسبته 78.5% من إجمالي مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الأول من العام 2010، مسجلة بذلك زيادة في حصتها بما يقرب من 1% بالمقارنة مع نهاية الربع السابق. تجدر الإشارة هنا إلى أن الارتفاع شبه المستمر لهذا البند من عام لآخر من السمات الملازمة له، على الرغم من التباينات الموسمية التي قد تظهر خلال أرباع السنة.

وتوزعت هذه الودائع ما بين القطاعين العام والخاص بنسب 10%، 90% للقطاعين على التوالي، بزيادة طفيفة لصالح ودائع القطاع العام بلغت حوالي 0.8% مقارنة مع نهاية الربع الأخير من العام الماضي.

وتوزعت هذه الودائع فيما بين المحافظات الفلسطينية بنسب 86.1% للضفة الغربية و13.9% لقطاع غزة في نهاية الربع الأول من العام الحالي، وتعكس هذه النسب استمرار تراجع حصة قطاع غزة لصالح حصة الضفة الغربية. ويظهر ذلك من خلال المقارنة بما كان عليه الحال في الربع السابق، حيث كانت نسبة مشاركة قطاع غزة حوالي 14.6%.

وبتوزيع ودائع الجمهور حسب نوع الوديعة، يتبين أن نحو 39% منها هي ودائع جارية تحت الطلب، و34.6% ودائع لأجل، و26.3% ودائع توفير. وبذلك، تكون الودائع تحت الطلب قد ارتفعت بنحو 1.5% عما كانت عليه في الربع السابق على حساب أصناف الودائع الأخرى.

شكل 11: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الأول 2010

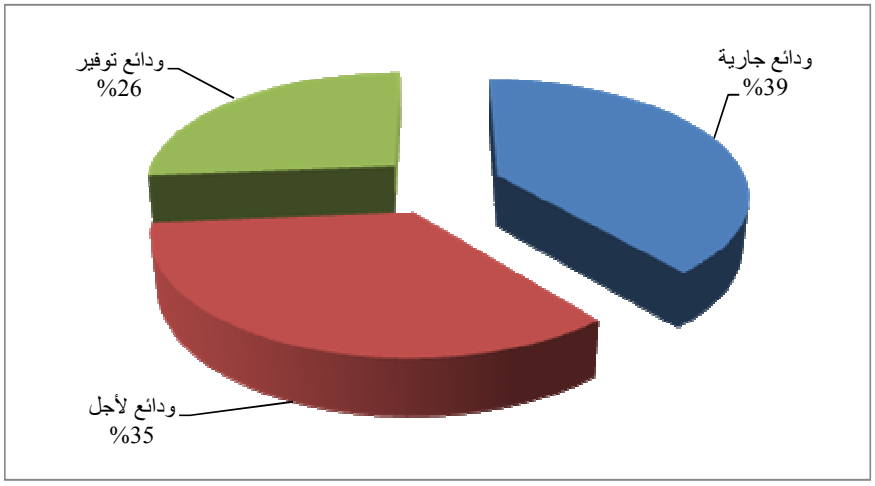

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 12: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع العملة نهاية الربع الأول 2010

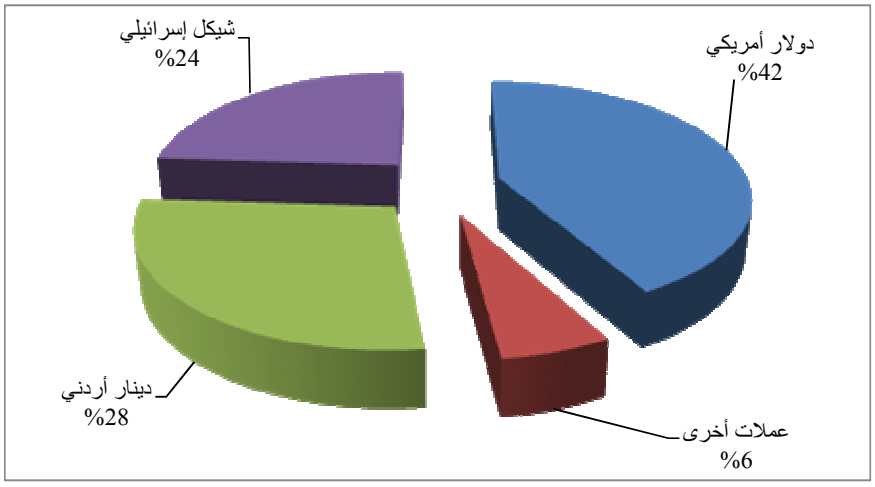

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية – الميزانية المجمعة للمصارف.

وتباين توزيع إجمالي ودائع الجمهور بحسب نوع عملة الإيداع، فبينما سيطرت عملة الدولار الأمريكي على 41.6% منها، بلغ نصيب كل من الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي 28.5%، 24% على التوالي، و5.9% للعملات الأخرى. وهي نسب قريبة لتلك التي كانت سائدة نهاية الربع السابق.

وشهدت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور تحسناً ملحوظاً نهاية الربع الأول من العام 2010، مقارنة مع نهاية الربع السابق، لتبلغ ما نسبته 39.8%، مقارنة مع 35.5% نهاية الربع الأخير من العام الماضي، و35.4% في الربع الثالث من العام الماضي، وحوالي 31% نهاية الربع الأخير من العام 2008. ويعتبر هذا الارتفاع نتيجة أساسية لسياسة سلطة النقد الهادفة إلى زيادة حجم الائتمان المحلي.

شكل 13: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور للفترة من الربع الأول 2008–الربع الأول 2010

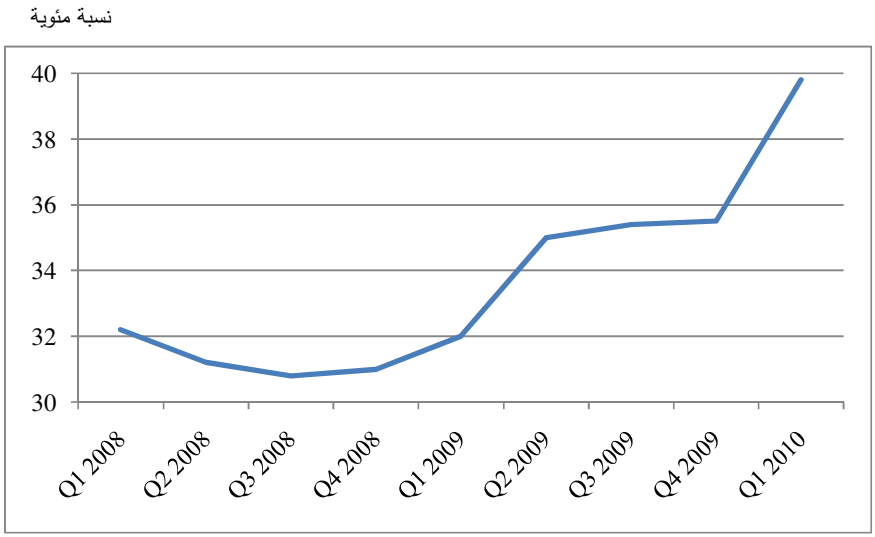

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية – الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 14: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الأول 2010

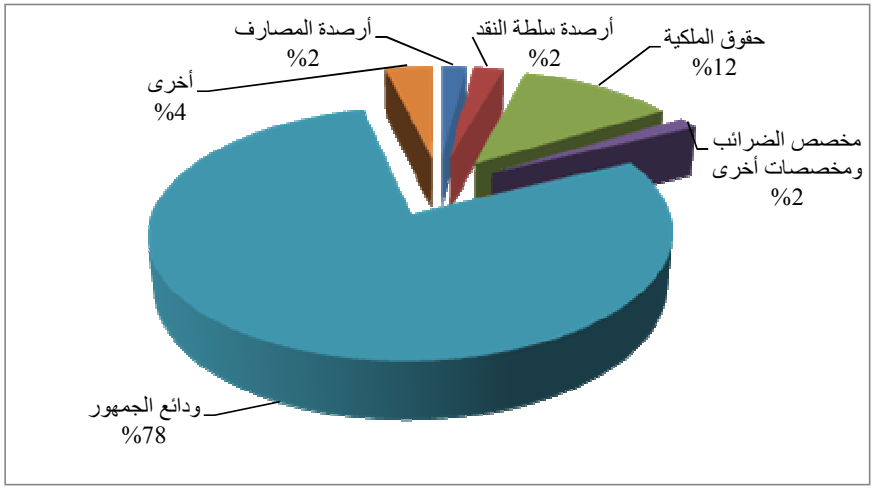

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.
أخرى تشمل: المطلوبات الأخرى، القبولات المنفذة والقائمة، أرصدة المصارف من خارج فلسطين.

أما مجموع رأس المال ممثلا ببند حقوق الملكية، وهو المكون الثاني من حيث الأهمية النسبية في جانب المطلوبات لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، فقد ارتفع خلال الربع الأول من العام الحالي، وبنسبة 0.3% بالمقارنة مع الربع السابق. وعند النظر إلى رأس المال المدفوع وهو المكون الرئيس لحقوق الملكية، نجد ارتفاعاً بنسبة 2.1% قد حدث على هذا البند خلال نفس فترة المقارنة.

وشهدت أرصدة سلطة النقد لدى المصارف تراجعاً ملحوظاً نهاية الربع الأول من العام 2010، إذ بلغت نسبة هذا التراجع نحو 10.7% مقارنة بالربع السابق، بعد أن كانت هذه الأرصدة قد زادت بنسبة 15% في الربع الأخير من العام الماضي، مقارنة بالربع الثالث من العام الماضي. أما أرصدة المصارف داخل فلسطين فيما بينها فلم يطرأ عليها تغير يذكر في الربع الأول من العام، وبقيت عند نفس المستوى تقريباً الذي كانت عليه نهاية الربع السابق.

جدول 24: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني الربع الأول 2008- الربع الأول 2010

مليون دولار

البيان	2008				2009				2010
بيان الميزانية	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
النقدية والمعادن الثمينة	357.3	367.5	273.9	346.2	334.6	501.0	515.8	534.9	551.5
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4492.9	4332.2	4708.9	4674.0	4513.5	4086.8	4265.3	4185.5	3935.8
محفظة الأوراق المالية	185.7	217.9	214.4	206.6	233.1	429.7	467.5	535.6	685.6
التسهيلات الائتمانية المباشرة	1773.1	1746.6	1807.5	1828.2	1842.9	2099.7	2261.2	2233.9	2586.5
القبولات المصرفية	3.4	4.2	4.3	6.2	3.2	3.5	4.2	3.9	3.6
الاستثمارات	190.1	188.6	173.5	144.6	188.1	172.8	165.7	162.2	127.6
الأصول الثابتة	218.3	224.4	225.9	237.3	243.9	252.8	255.9	267.9	140.0
الأصول الأخرى	250.4	236.0	249.3	197.3	213.2	208.7	220.9	167.3	205.8
مجموع الأصول (الإجمالي)	**7471.9**	**7308.3**	**7657.6**	**7640.4**	**7570.7**	**7755.0**	**8156.5**	**8091.1**	**8249.1**
أرصدة سلطة النقد والمصارف	660.4	466.0	456.2	442.9	417.6	426.4	383.6	381.4	457.3
إجمالي ودائع الجمهور	5424.7	5599.0	5873.6	5846.9	5772.5	5988.7	6385.9	6295.3	6495.5
القبولات المنفذة والقائمة	16.7	15.9	15.2	21.0	9.3	10.7	13.2	12.4	11.7
المطلوبات الأخرى	217.8	155.7	158.3	135.2	144.0	111.9	115.7	93.2	101.1
مخصص ضرائب وأخرى	390.0	320.3	337.5	341.5	346.3	337.2	346.6	341.4	126.8
حقوق الملكية	762.3	751.5	817.0	853.0	880.9	880.1	911.5	967.8	970.4
مجموع المطلوبات (الإجمالي)	**7471.9**	**73083**	**7657.6**	**7640.4**	**7570.7**	**7755.0**	**8156.5**	**8091.1**	**8249.1**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

5-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

يستدل من بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الأول من العام 2010، أن كافة مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الفلسطيني قد شهدت تحسنا ملحوظا مقارنة مع ما كانت عليه نهاية الربع السابق. فقد ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى كل من إجمالي الودائع والودائع المصرفية بنسب 3.7% و4.3% على التوالي. كذلك ارتفع نسبة التسهيلات إلى ودائع القطاع الخاص بنسبة 1.5% مقارنة بنهاية الربع السابق. أما نسبة

الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع، فقد تراجعت بنسبة 5% خلال فترة المقارنة. وارتفعت ودائع العملاء إلى إجمالي الموجودات بنحو 1%، أما التسهيلات إلى إجمالي الموجودات فقد ارتفعت بنحو 3.8%.

جدول 25: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2006-الربع الأول 2010

نسبة مئوية

المؤشر	2006	2007	2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	الربع الأول 2010
صافي الدخل/معدل الموجودات	1.0	1.1	1.2	1.4	1.63	1.54	1.8	0.52
صافي الدخل /معدل حقوق الملكية	9.9	10.9	10.9	11.7	13.79	13.21	15.6	4.3
التسهيلات/إجمالي الودائع	39.5	29.8	29.1	29.8	32.7	33.4	33.5	37.2
التسهيلات/الودائع غير المصرفية	43.7	33.3	31.3	32.0	35.1	35.4	35.5	39.8
تسهيلات القطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص	35.4	27.8	24.7	24.1	24.6	26.6	27.9	29.4
تسهيلات القطاع الخاص المقيم/ودائع القطاع الخاص المقيم	34.1	26.9	22.8	22.3	23.3	25.4	26.8	30.3
الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع	50.8	55.0	52.1	52.4	42.5	43.2	42.3	37.7
ودائع العملاء/إجمالي الموجودات	73.4	73.1	76.6	76.2	77.2	78.4	77.8	78.7
التسهيلات الائتمانية/إجمالي الموجودات	32.0	24.3	24.0	24.3	27.0	27.7	27.6	31.4

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

أما بخصوص نسبة صافي الدخل إلى كل من معدل الموجودات ومعدل حقوق الملكية، فان النسبة التي تظهر في الجدول أعلاه هي فقط للربع الأول من العام، ولا يمكن مقارنتها بالنسبة السابقة التي تخص مجمل العام 2009.

نشاط غرف المقاصة

تشير بيانات غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد الفلسطينية في كل من رام الله وغزة، إلى أن انخفاضاً قد طرأ على عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص نهاية الربع الأول من العام الحالي، قياسا مع نهاية الربع السابق. فقد تراجع عدد هذه الشيكات بما نسبته 3.3%، في حين تراجعت قيمتها بنسبة 1.2% خلال تلك الفترة.

جدول 26: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من 2008-الربع الأول 2010

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد(شيك)	القيمة(مليون$)	العدد %	القيمة %
2008/Q1	603,281	1935.3	72,649	136.4	12.2	7.0
2008/Q2	647,267	2144.3	72,762	132.4	11.2	6.2
2008/Q3	686,097	2179.4	81,125	144.6	11.8	6.6
2008/Q4	717,579	2009.4	86,669	147.0	12.1	7.3
2009/Q1	668,531	1749.4	88,789	141.8	13.3	8.1
2009/Q2	741,186	2016.6	76,523	109.2	10.3	5.4
2009/Q3	813,545	2089.7	91,833	144.1	11.3	6.9
2009/Q4	845,135	2247.8	101,896	155.4	12.0	6.9
2010/Q1	817,520	2220.1	80,071	127.2	9.8	5.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

وبالتوازي مع هذا التراجع، تراجعت أيضا الشيكات المرتجعة في العدد والقيمة، فبينما تراجع عددها بنسبة 2.2%، لتشكل 9.8% من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص، تراجعت قيمتها بنسبة 1.2%، لتشكل ما نسبته 5.7% من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص نهاية الربع الأول من العام 2010. وتعتبر هذه النسب من أدنى النسب المسجلة حتى الآن في غرف المقاصة، ويبدو أن الجهود المتواصلة لسلطة النقد، الهادفة إلى خفض هذه الشيكات إلى أدنى مستوى ممكن قد بدأت تؤتي أكلها.

تجدر الإشارة إلى أن سلطة النقد قامت بإطلاق نظام جديد خاص بالشيكات المعادة، دخل حيز العمل اعتباراً من بداية العام 2010. ويعتمد هذا النظام على عملية الإدراج آلياً وفقاً لتقارير صادرة عن غرف المقاصة في سلطة النقد، ودون تدخل من المصارف. ويمتاز هذا النظام بشمولية البيانات وحداثتها ودقتها، وتوحيد مراكز العميل متعدد الحسابات في أكثر من مصرف. ويهدف هذا النظام للحد من ظاهرة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد، والحفاظ على المكانة القانونية للشيك كأداة وفاء.

6- سوق فلسطين للأوراق المالية

تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً مهماً في استقطاب رؤوس الأموال الفائضة وغير الموظفة وغير المعبأة في الاقتصاد القومي، بحيث تحوله من رأس مال خامل إلى رأس مال فاعل في الدورة الاقتصادية من خلال الاستثمار في الأسهم والسندات التي يتم طرحها في سوق الأوراق المالية. كما أن الأسواق المالية توفر موارد مالية حقيقية للشركات المصدرة للأسهم والسندات لتمويل مشاريعها، بالإضافة إلى أن سوق الأوراق المالية تعتبر حافزاً أمام هذه الشركات لتحسين أدائها الاقتصادي وزيادة ربحيتها من أجل المحافظة على أسعار أسهمها.

تمتاز السوق المالي الكفؤة بسرعة استجابة أسعار أسهم الشركة المدرجة فيه لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين من شأنها تغيير نظرتهم إلى الشركة المصدرة لهذه الأسهم. وتتجه أسعار الأسهم صعوداً وهبوطاً تبعاً لطبيعة المعلومات إذا كانت إيجابية أم سلبية، بمعنى أن سعر سهم الشركة في السوق المالية الكفؤة يعكس المعلومات المتاحة عنها سواء كانت تلك المعلومات على شكل بيانات تخص وضع الشركة المالي أو معلومات تتعلق بالاقتصاد الكلي تبثها وسائل الإعلام. فكلما كانت سرعة استجابة سعر السهم للمعلومة أكبر، كانت كفاءة السوق أعلى. وللوصول إلى سوق مالي كفؤ، يشترط إتاحة المعلومات عن السوق للجميع وفي نفس الوقت وبدون تكاليف وبدون قيود على المعاملات مثل الضرائب وغيرها، بالإضافة إلى قدرة المشترك في السوق على بيع وشراء كمية الأسهم التي يريدها بدون شروط وبسهولة، وتوفر عدد كبير من المشتركين بما يكفي لمنع تأثير تصرفات بعض المشتركين على أسعار الأسهم.

ولرصد واقع سوق فلسطين الأوراق المالية والتطورات الحاصلة فيه، فإنه عادةً ما يتم استخدام مجموعة من المؤشرات المالية أهمها:

1. مؤشرات حجم السوق المالي:

- **الرسملة السوقية:** وتقاس من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد القومي. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها[30]، وحيث أن بيانات العام 2010 متوفرة للربع الأول وبالأسعار الثابتة، فإنه من الصعب حساب هذه النسبة في ظل المعطيات المتوفّرة. إلا أن هذه النسبة قد بلغت 46.4% في العام 2009[31]. وهو ما يعني أن قيمة رؤوس الأموال الموظفة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني تعادل تقريباً نصف قيمة الإنتاج الفلسطيني.
- **عدد الشركات المدرجة:** ويدل هذا المؤشر على عمق السوق وتنوعها. وقد بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في الربع الأول من العام 2010 (39) شركة، منها خمس

[30] إن القيمة السوقية للأسهم خلال ربع معين هو آخر قيمة متوفرة من الشهر الأخير في الربع، وبالتالي فإن القيمة للسنة هي آخر قيمة للشهر الأخير من السنة، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي للسنة هو مجموع الأرباع. وبالتالي، لا يمكن احتساب نسبة الرسملة السوقية للربع لاختلاف أساس احتساب البسط (القيمة السوقية) عن المقام (الناتج المحلي الإجمالي).

[31] إن بيانات الحسابات القومية للعام 2009 متوفرة بالأسعار الثابتة فقط، ولذلك تم احتساب النسبة بناءً على الأسعار الثابتة وليس الجارية.

شركات موقوفة عن التداول. وهي تشكل نسبة 30% من إجمالي الشركات المساهمة العامة العاملة في الأراضي الفلسطينية.

2. مؤشرات السيولة:

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في سوق فلسطين للأوراق المالية للربع الأول 2010 9.9%، مقارنة مع9.7% في العام 2009 ككل.
- الدوران: ويحسب عن طريق قسمة إجمالي قيمة الأسهم المتداولة إلى إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في السوق. وبلغت هذه النسبة في الربع الأول 2010 حوالي 5.5% وهي نسبة متدنية، وقد تكون بسبب إما تخوف المستثمرين من تقلبات غير متوقعة للأسعار، أو بسبب تدني نسبة المستثمرين في السوق لأغراض المضاربة مقارنة بأولئك المستثمرين بغرض الحصول على عوائد الأسهم أو بغرض الادخار.

3. درجة التركيز:

وتقاس على أساس نسبة حصة أكبر خمس أو عشر شركات من قيمة الأسهم المدرجة أو الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية. ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى قوة تأثير هذه الشركات على التغيرات في مؤشرات سوق الأوراق المالية وأهمها أسعار الأسهم. وفي سوق فلسطين للأوراق المالية حظيت أكبر خمس شركات في السوق على حوالي 90% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة. وهذا تركيز عالي يتيح للشركات الخمس قدرة على التأثير على مؤشرات سوق الأوراق المالية.

وفيما يلي شرح تفصيلي حول تطورات سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الأول من العام 2010، حيث تشير المؤشرات بشكل عام إلى ارتفاع عام في السوق خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة بالربع السابق من العام 2009 . فقد ارتفع عدد الأسهم المتداولة في السوق للربع الأول 2010 ليصل إلى 62.0 مليون سهم (مقارنة بـ 42.18 مليون سهم في الربع السابق من العام 2009) (أنظر شكل 15).

شكل 15: عدد الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الأول 2010

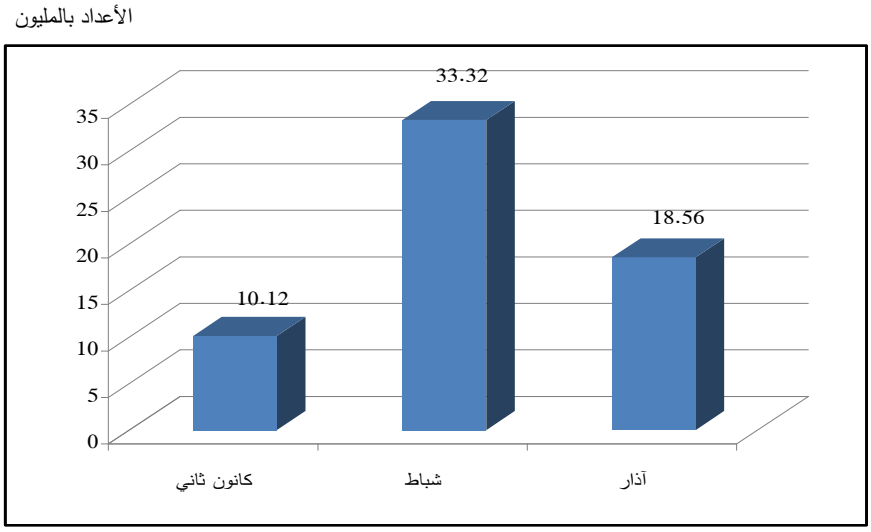

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

وقد تبع ارتفاع أعداد الأسهم المتداولة ارتفاع في قيمتها في الربع الأول 2010، فقد ارتفعت قيمتها بحوالي 49.7 مليون دولار، وبنسبة 58%. فيما أن أعدادها كانت قد انخفضت في الربع الرابع 2009 بنسبة 5.9% مقارنة بالربع الذي يسبقه. ويظهر الشكل 16 أن الارتفاع كان بغالبيته قد تحقق في شهر شباط 2010.

شكل 16: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الأول 2010

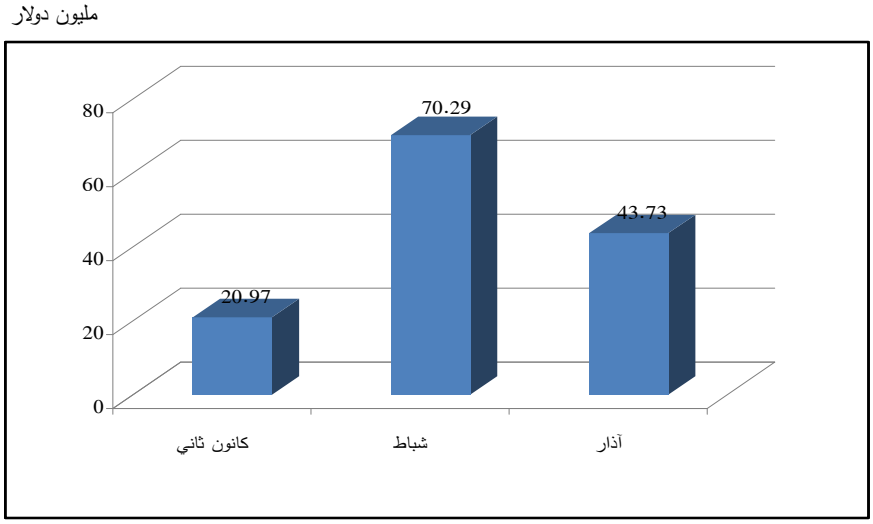

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

أما فيما يتعلق بالأسعار، فقد ارتفع مؤشر القدس في نهاية الربع الأول 2010 بنسبة 2.1% ليصل إلى503.17 نقطة، مقارنة بـ 493.0 نقطة في نهاية الربع الرابع2009 (أنظر شكل 17).

شكل 17: مؤشر القدس للربع الأول من العام 2010 والثلاثة أرباع السابقة من العام 2009

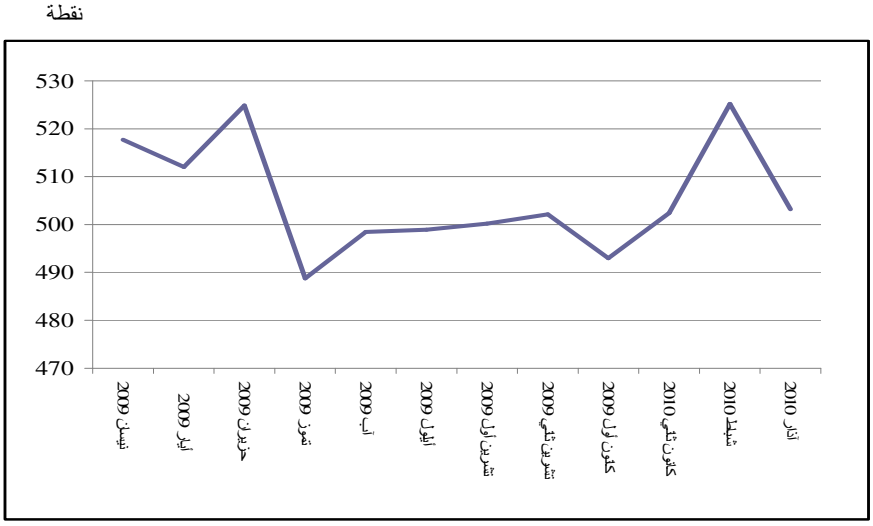

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

وعلى صعيد أداء الشركات، تشير البيانات حسب أسعار الإغلاق للشركات المتداولة إلى أن 17 شركة من أصل 34 شركة تم تداول أسهمها في السوق قد تراجعت قيمة أسهمها في شهر كانون ثاني، مع ارتفاع في أسعار 12 شركة، في حين استقرت أسعار 5 شركات أخرى. وشهد السوق في شهر شباط نفس الأداء من حيث الارتفاع والانخفاض والثبات في أسعار أسهم الشركات المتداولة والتي بلغ عددها 34 شركة. أما بالنسبة لشهر آذار، فتبين أن 18 شركة قد حققت ارتفاعا في أسعار أسهمها من أصل 33 شركة تم تداول أسهمها، فيما انخفضت قيم أسهم 12 شركة أخرى، واستقرت أسعار 3 شركات أخرى[32].

[32] بلغ عدد الشركات المدرجة في كل من شهر كانون الثاني وشباط 39 شركة، وانخفض عددها إلى 38 شركة في شهر آذار.

جدول 27: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية
خلال أشهر الربع الأول من العام 2010، والأرباع الثلاثة السابقة

الفترة	القيمة السوقية (مليار دولار)	عدد جلسات التداول	مؤشر القدس (في نهاية كل شهر)	حجم التداول (قيمة الأسهم المتداولة) (مليون دولار)	عدد الأسهم المتداولة (مليون)
الربع الثاني 2009	2.39	65	524.85	145.5	54.64
الربع الثالث 2009	2.33	61	498.92	80.6	150.8
الربع الرابع 2009	2.39	60	493.00	85.29	8142.
كانون ثاني 2010	*2.41*	*20*	*502.43*	*20.97*	*10.12*
شباط 2010	*2.5*	*20*	*525.18*	*70.29*	*33.32*
آذار 2010	*2.42*	*23*	*503.17*	*43.72*	*18.56*
الربع الأول 2010	2.42	63	510.26	134.98	62

المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية: www.p-s-e.com

أما على صعيد القطاعات، فقد حظي قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من قيمة الأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في الربع الأول 2010 بقيمة وصلت إلى 11,088.1 مليون دولار، مشكلة بذلك (44.96%) من إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في السوق، يلي قطاع الخدمات قطاع البنوك بقيمة 599.8 مليون دولار (24.78%)، ثم قطاع الاستثمار بقيمة 456.9 مليون دولار مشكلاً بذلك نسبة (18.88%) من القيمة الكلية، ويليه قطاع الصناعة بقيمة 189.2 مليون دولار (7.81%) فيما كان أقلها قطاع التأمين بقيمة 86.2 مليون دولار (3.56%) (أنظر شكل 18).

شكل 18: قيمة الأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية
حسب القطاع للربع الأول للعام 2010

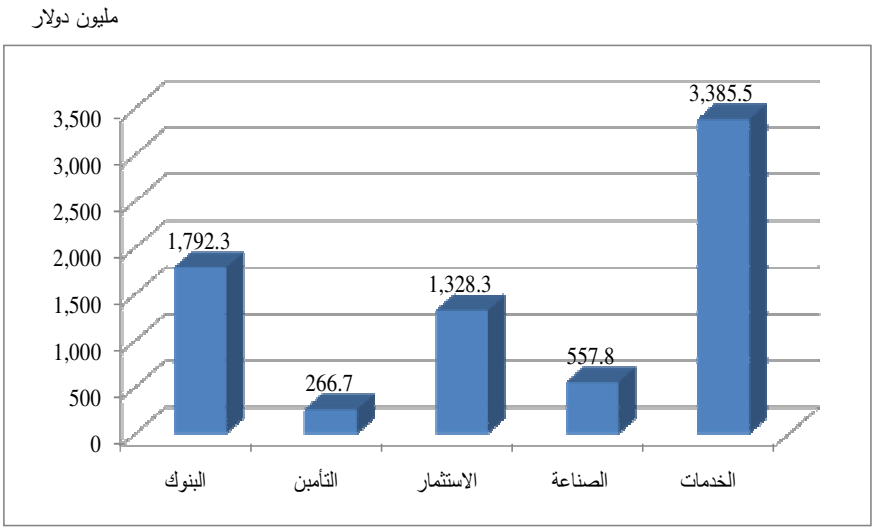

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

وبالنسبة لقيمة الأسهم المتداولة، فقد حظي قطاع الخدمات أيضاً على النصيب الأكبر من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية بقيمة 69.15 مليون دولار مشكلاً 51.2% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق، يليه قطاع البنوك بقيمة 35.51 مليون دولار أي ما نسبته 26.3% من قيمة الأسهم المتداولة، ثم قطاع الاستثمار[33] بقيمة 21.43 مليون دولار (15.87%)، ثم

[33] شركات الاستثمار المتعدد وفي مقدمتها باديكو.

قطاع الصناعة بقيمة 5.79 مليون دولار (4.29%)، وأخيراً قطاع التأمين بقيمة 3.11 مليون دولار (2.30%) مشكلاً بذلك النسبة الأقل بين باقي القطاعات من حيث قيمة الأسهم المتداولة (شكل 19).

شكل 19: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للربع الأول 2010

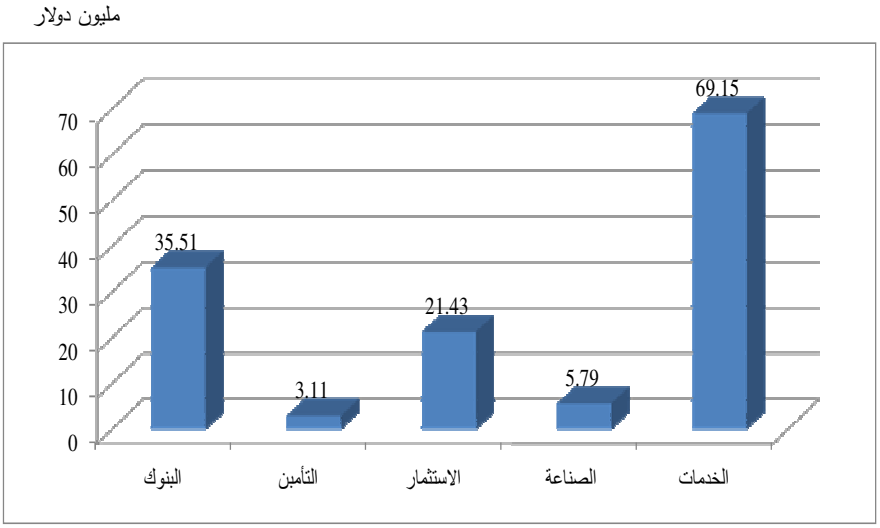

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

7- الأسعار والقدرة الشرائية[34]

من خلال تتبع حركة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، نلاحظ أنها سجلت ارتفاعاً خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة بالربع السابق. ويعتبر الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك استمراراً للارتفاع الحاصل خلال الربع الرابع 2009.

7-1 الأسعار

بعد استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية بالإضافة إلى استقرار أسعار النفط عند مستويات أسعار معتدلة، شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 0.46%، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 126.99 في الربع الرابع 2009 إلى 127.58 في الربع الأول 2010 (أنظر جدول 28).

[34] قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، عملاً بالمعايير الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2004، وقد تم اختيار تلك السنة على أساس كونها الأكثر استقراراً من بين السنوات التي تمت دراسة أوزانها خلال سنوات انتفاضة الأقصى. كما تم استخدام تصنيف آخر للسلع وهو تصنيف "الاستهلاك الفردي حسب الغرض" الصادر عن الاتحاد الأوروبي (COICOP) الذي يعتمد تصنيف المجموعات إلى اثنتي عشرة مجموعة رئيسية بدلاً من عشر مجموعات، إضافة إلى تغير توزيع بعض السلع داخل بعض المجموعات بأسلوب جديد يعتمد تصنيف السلع حسب الغرض من استخدامها.

جدول 28: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2009 والربع الأول من العام 2010 (سنة الأساس 2004 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
تشرين أول 2009	126.22	-0.04	
تشرين ثاني 2009	127.01	0.63	
كانون أول 2009	127.75	0.58	
متوسط الربع الرابع 2009	126.99		130
كانون ثاني 2010	127.83	0.06	
شباط 2010	127.48	-0.28	
آذار 2010	127.44	-0.03	
متوسط الربع الأول 2010	127.58		0.46

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2010 هي ارتفاع أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 3.18%، متأثرة بارتفاع أسعار المشروبات الروحية والسجائر والسيجار ومنتجات التبغ. كذلك ارتفاع أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 1.87%، متأثرة بارتفاع أسعار الغاز والوقود السائل المنزلي. كما سجلت مجموعة السلع والخدمات الترفيهية والثقافية ارتفاعاً بنسبة 0.85%. كذلك ارتفعت أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.76%، ومجموعة الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية بنسبة 0.74%، كما ارتفعت أسعار مجموعة خدمات التعليم بنسبة 0.66% أما باقي المجموعات، فقد سجلت تغيرات متفاوتة في معدل أسعارها خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2009. (أنظر جدول 29).

جدول 29: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2009 والربع المناظر من العام السابق (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	نسب الربع الأول 2010 عن الربع الرابع 2009	نسب الربع الأول 2010 عن الربع الأول 2009
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	(0.16)	3.63
المشروبات الكحولية والتبغ	3.18	15.81
الأقمشة والملابس والأحذية	0.30	4.36
المسكن ومستلزماته	1.87	7.30
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.74	4.52
الخدمات الطبية	0.15	0.84
النقل والمواصلات	0.13	4.46
الاتصالات	0.07	(2.65)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.85	2.22
خدمات التعليم	0.66	8.94
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.34	4.11
سلع وخدمات متنوعة	0.76	4.86
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	0.46	4.60

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

على مستوى المناطق الفلسطينية، شهدت الأسعار في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 0.45% مقارنة مع الربع السابق، فيما شهدت ارتفاعاً بنسبة 5.19% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2009. كذلك سجلت الأسعار في القدس ارتفاعاً في الربع الأول من العام 2010 بنسبة 0.73% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2009، وارتفاعاً بنسبة 6.18% مقارنة بالربع المناظر من العام 2009. أما بالنسبة لقطاع غزة، فتشير الأرقام القياسية إلى ارتفاع في الأسعار خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة مع الربع الرابع من العام السابق بنسبة 0.09%، فيما ارتفعت الأسعار بنسبة 2.67% مقارنة بالربع المناظر من العام 2009 (أنظر شكل 20).

شكل 20: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة للأرباع: الأول 2009 – الأول 2010

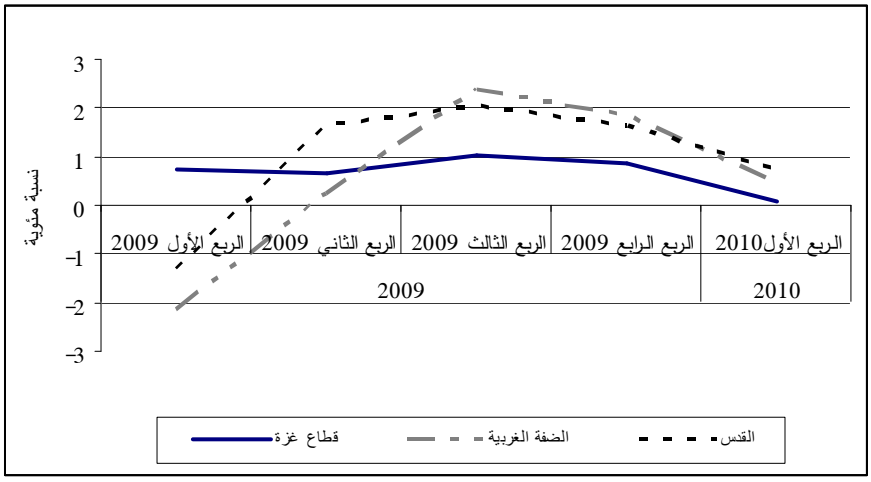

المصدر: حسبت بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سنوات مختلفة.

جدول 30: التغيرات الحاصلة على الارقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية،حسب المنطقة والمجموعة السلعية خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة بالربع الرابع من العام 2009

المجموعة السلعية	الضفة الغربية %	قطاع غزة%	القدس%
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	(0.36)	(1.38)	0.59
المشروبات الكحولية والتبغ	4.62	2.03	4.01
الأقمشة والملابس والأحذية	0.01	0.44	0.57
المسكن ومستلزماته	2.76	3.69	0.47
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(1.01)	1.95	0.75
الخدمات الطبية	0.43	(0.01)	0.58
النقل والمواصلات	(0.05)	0.21	0.87
الاتصالات	0.13	(0.03)	0.09
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	1.09	1.07	0.23
خدمات التعليم	1.21	0.00	0.20
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.47	1.40	(0.49)
سلع وخدمات متنوعة	(0.15)	0.51	1.17
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	0.45	0.09	0.73

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

على مستوى المناطق والمجموعات المختلفة المكونة للسلة الاستهلاكية، فيلاحظ أن مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ شهدت ارتفاعا في القدس بنسبة 4.01% خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2009، وفي قطاع غزة بنسبة 2.03%، وفي الضفة الغربية بنسبة 4.62% عن نفس الفترة. كذلك مجموعة المسكن ومستلزماته سجلت ارتفاعاً في قطاع غزة بنسبة 3.69% خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة بالربع الرابع من العام 2009، كما سجلت المجموعة ارتفاعاً في كل من الضفة الغربية والقدس بنسب 2.76% و0.47%، على التوالي عن نفس الفترة. كذلك مجموعة خدمات التعليم سجلت ارتفاعا في الضفة الغربية بنسبة 1.21%، وفي القدس بنسبة 0.20% ،فيما استقرت أسعارها في قطاع غزة، كذلك سجلت مجموعة السلع والخدمات الترفيهية والثقافية ارتفاعا في الضفة الغربية بنسبة 1.09%، وفي القدس بنسبة 0.23%، وفي قطاع غزة بنسبة 1.07% عن نفس الفترة، أما على صعيد باقي المجموعات فقد سجلت حركة متفاوتة في المناطق الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة بالربع السابق (أنظر جدول 30).

7-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية

شهدت أسعار بعض السلع الاستهلاكية على مستوى الأراضي الفلسطينية تغيرات متفاوتة خلال الربع الأول من العام 2010، وفيما يلي استعراض لحركة أسعار بعض المجموعات السلعية خلال الربع الأول 2010 مقارنة بالربع السابق:

أسعار الزيوت والدهون:
سجلت أسعار مجموعة الزيوت والدهون خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعا بنسبة 2.40%.

أسعار المحروقات:
سجلت أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات ارتفاعا بنسبة 0.85%.خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2009، كما سجلت أسعار الوقود المنزلي ارتفاعاً بنسبة 2.82% عن نفس الفترة.

أسعار السكر:
سجلت أسعار مجموعة السكر خلال الربع الأول من العام 2010، ارتفاعا بنسبة 7.43%.

أسعار الأرز:
سجلت أسعار مجموعة الأرز خلال الربع الأول من العام 2010 ارتفاعا بنسبة 3.75%.

أسعار الدواجن الطازجة:
سجلت أسعار مجموعة الدواجن الطازجة ارتفاعاً بنسبة 3.05% خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2009.

أسعار السجائر:
سجلت أسعار مجموعة السجائر خلال الربع الأول من العام 2010 ارتفاعا بنسبة 3.21%، والتي تعود في مجملها إلى الارتفاع في الضرائب المفروضة على التبغ في مناطق الضفة الغربية.

أسعار الطحين:
سجلت أسعار مجموعة الطحين خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.33%.

أسعار منتجات الألبان والبيض:
سجلت أسعار مجموعة الألبان والبيض، خلال الربع الأول من العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 0.96%.

أسعار الخضروات:
سجلت أسعار مجموعة الخضراوات خلال الربع الأول من العام 2010 انخفاضا بنسبة 8.05%.

أسعار الفواكه الطازجة:
سجلت أسعار مجموعة الفواكه الطازجة خلال الربع الأول من العام 2010 انخفاضاً بنسبة 0.76%.

أسعار اللحوم الطازجة:
سجلت أسعار مجموعة اللحوم الطازجة خلال الربع الأول من العام 2010 انخفاضاً بنسبة 0.91%.

7-3 أسعار المنتج

سجلت أسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج من المشتري لقاء سلعة معينة، مخصوماً منها ضريبة القيمة المضافة، أو أية ضرائب مقتطعة أخرى توضع على فاتورة المشتري، وغير شاملة أية تكاليف نقل) ارتفاعاً في الرقم القياسي العام بنسبة 0.64% خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة بالربع الرابع من العام 2009. حيث ارتفع متوسط الرقم القياسي من 111.26 خلال الربع الرابع من العام 2009 إلى 111.97 خلال الربع الأول من العام 2010 (سنة الأساس 2007=100) (أنظر شكل 21). نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار صيد الأسماك بنسبة 0.94%، والتي تشكل أهميتها النسبية 0.20%. كذلك شهدت أسعار السلع الزراعية ارتفاعاً بنسبة 0.79%، والتي تشكل أهميتها النسبية 35.06%. كما شهدت أسعار السلع المنتجة والمعدة للبيع لنشاط الصناعة التحويلية ارتفاعا بنسبة 0.57%، والتي تشكل أهميتها النسبية 63.48% من سلة أسعار المنتج. بينما اتسمت أسعار التعدين واستغلال المحاجر بالاستقرار خلال الربع الأول من العام 2010 بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2009، والتي تشكل أهميتها النسبية 1.26%. السبب الرئيسي لارتفاع أسعار الأنشطة (والتي تضم نشاط الزراعة، ونشاط الصناعة التحويلية، ونشاط التعدين واستغلال المحاجر، ونشاط صيد الأسماك) الرئيسية يعود لارتفاع أسعار كل من السلع المنتجة محليا والسلع المصدرة بنسبة 0.69% 0.30% على التوالي.أما عند مقارنة الربع الأول من العام 2010 بالربع المناظر من العام 2009، فقد سجل متوسط أسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 2.75%.

شكل 21: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار المنتج في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الرابع 2008 – الأول 2010 (سنة الأساس 2007=100)

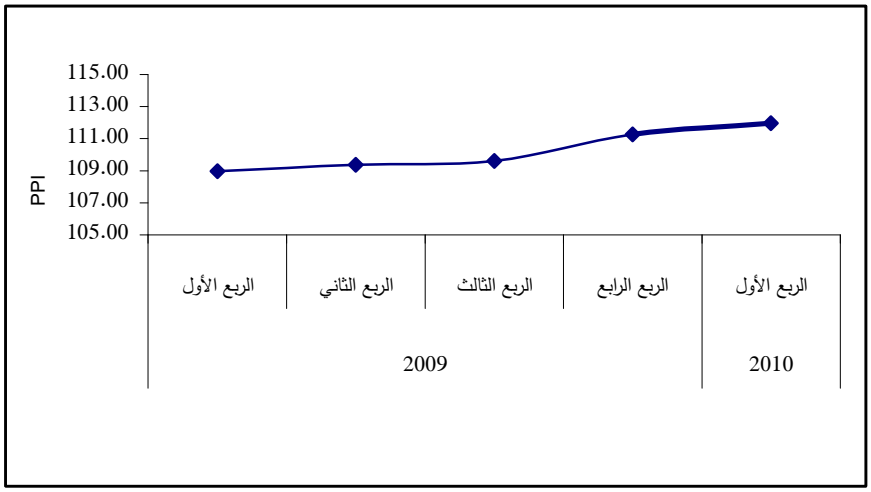

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
ملاحظة: قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المنتج، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2007.

7-4 أسعار صرف العملات

اتسمت حركة أسعار صرف العملات الرئيسة المتداولة في السوق الفلسطيني خلال الربع الأول من العام 2010 بتذبذب نسبي واضح، خاصة فيما يتعلق بالدولار الأمريكي، الذي فقد مزيداً من قيمته، لتضاف إلى التراجعات السابقة مقابل الشيكل الإسرائيلي. فمع نهاية الربع الأول من العام 2010 خسر الدولار الأمريكي ما يعادل 1.2% من قيمته مقابل الشيكل الإسرائيلي مقارنة مع نهاية الربع الرابع من العام 2009، وحوالي 10.1% مقارنة مع الربع الأول من العام 2009. ونظراً لارتباط الدينار الأردني بنظام الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي، فقد انعكس التراجع في وضع الدولار على وضع الدينار الذي فقد هو الآخر ما يعادل 1.3% من قيمته مقابل الشيكل الإسرائيلي مقارنة مع نهاية الربع الرابع

من العام 2009، وحوالي 10.1% مقارنة مع الربع الأول من العام 2009 (أنظر جدول 31)، الأمر الذي انعكس سلبياً على القدرة الشرائية لكل من عملة الدولار الأمريكي والدينار الأردني في السوق الفلسطيني كما سنرى في الجزء التالي.

7-5 القدرة الشرائية

ترتبط القدرة الشرائية لوحدة العملة عكسياً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، وطردياً بسعر صرفها، فعلى سبيل المثال تنخفض قدرة وحدة العملة على الشراء كلما ارتفع (CPI)، حيث يتم شراء كميات أقل من السلع والخدمات بوحدة العملة. في حين تزداد قدرة وحدة العملة على الشراء كلما زاد سعر صرف الدولار، حيث يمكن عندها شراء كميات أكبر من السلع والخدمات بوحدة العملة. وفي المحصلة، فإن القدرة الشرائية للدولار أو الدينار تعتمد (في ظل افتراض ثبات الدخل) على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) المقاس بالشيكل الإسرائيلي، وسعر صرف العملة مقابل الشيكل الإسرائيلي، في حالة الأراضي الفلسطينية. وعليه يمكن قياس القوة الشرائية للعملة بشكل دوري منتظم، شهري أو ربع سنوي، من خلال جمع نسب التغير في الأشهر المكونة للفترة المعنية.

جدول 31: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي والتغير في القوة الشرائية

السنة	الشهر	التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (%)	الدولار الأمريكي			الدينار الأردني		
			متوسط سعر الصرف	معدل التغير (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
2007	كانون الأول	0.34	3.8952	(0.85)	(1.19)	5.5241	(0.96)	(1.30)
2008	كانون الأول	(0.52)	3.8276	(1.32)	(0.80)	5.4427	(0.51)	0.01
2009	كانون الثاني	(0.71)	3.9012	1.92	2.63	5.5107	1.08	1.79
	شباط	(0.02)	4.1074	5.29	5.31	5.7726	4.92	4.95
	آذار	1.05	4.1626	1.34	0.29	5.8710	1.71	0.65
	نيسان	(0.22)	4.1877	0.60	0.82	5.8972	0.45	0.67
	أيار	0.41	4.0736	(2.73)	(3.13)	5.7456	(2.57)	(2.98)
	حزيران	0.35	3.9276	(3.58)	(3.93)	5.5678	(3.09)	(3.44)
	تموز	0.60	3.8989	(0.73)	(1.33)	5.4997	(1.22)	(1.82)
	آب	1.11	3.8291	(1.79)	(2.90)	5.4006	(1.80)	(2.91)
	أيلول	0.54	3.7701	(1.54)	(2.08)	5.3174	(1.54)	(2.08)
	تشرين الأول	(0.05)	3.7242	(1.22)	(1.17)	5.2530	(1.21)	(1.16)
	تشرين الثاني	0.63	3.7710	1.26	0.63	5.3189	1.26	0.63
	كانون الأول	0.58	3.7874	0.43	(0.15)	5.3476	0.54	(0.04)
2010	كانون الثاني	0.06	3.7173	(1.85)	(1.91)	5.2430	(1.96)	(2.02)
	شباط	(0.27)	3.7480	0.83	1.10	5.2864	0.83	1.10
	آذار	(0.03)	3.7431	(0.13)	(0.10)	5.2794	(0.13)	(0.10)

المصدر: تم احتساب الأرقام بناء على سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* الأرقام بين الأقواس هي سالبة.

وبذلك تكون القوة الشرائية للدولار الأمريكي قد تراجعت خلال الربع الأول من العام 2010 بنحو 0.9%، مقارنة مع تراجع بحوالي 0.7% في الربع الرابع من عالام 2009، مقابل تحسنها بنحو 8.23% في الربع الأول من العام 2009. ونفس هذا الوضع ينطبق أيضاً على القوة الشرائية للدينار الأردني، التي تراجعت خلال الربع الأول من العام 2010

بحوالي 1%، مقارنة مع تراجع بنحو 0.6% في الربع الرابع من العام 2009، مقابل تحسن قوته الشرائية بنحو 7.4% في الربع الأول من العام 2009. وهذا يعني أن المواطن الفلسطيني الذي يتعامل في السوق الفلسطيني بالدولار الأمريكي و/أو الدينار الأردني، فقد خلال الربع الأول من عام 2010 بعضاً من قوته الشرائية التي كانت متاحة له في الربع السابق (أنظر شكل 22).

شكل 22: التغير الشهري في القوة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية

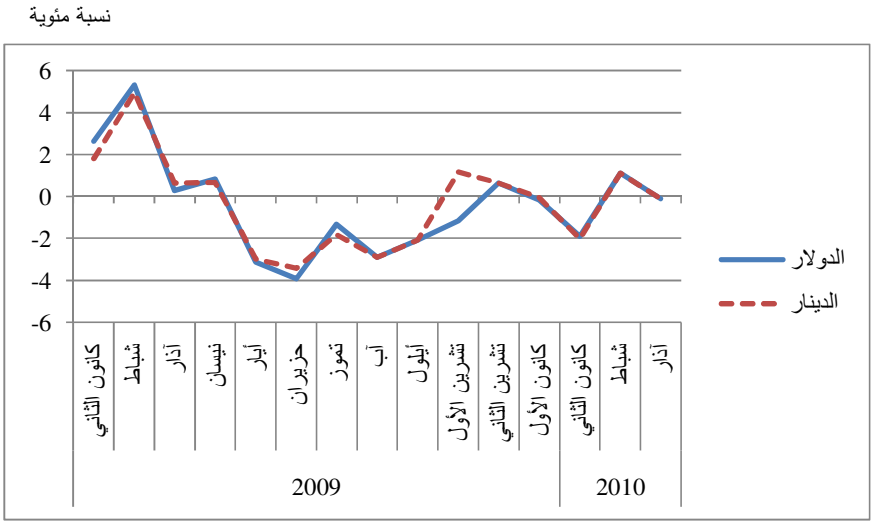

المصدر: احتسبت الأرقام بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

8- النشاط الفندقي

شهد النشاط السياحي في الأراضي الفلسطينية بعض التحسن منذ بداية العام 2007. وفي الربع الأول من العام 2010، سجل النشاط الفندقي ارتفاعا بعدد النزلاء مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ولا يزال قطاع السياحة يعاني من التذبذب وعدم الاستقرار، وذلك بسبب استمرار الممارسات الإسرائيلية التعسفية، والاضطرابات الأمنية المختلفة.

بلغ إجمالي عدد الفنادق في الأراضي الفلسطينية 126 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً، ويختلف عدد الفنادق العاملة منها حسب الشهر، فقد كان هناك 95 فندقاً عاملاً في شهر آذار 2010، يتوفر فيها 4,898 غرفة، وتضم 10,520 سريراً (أنظر شكل 23).

بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع 2009 ما مجموعه 124,205 نزلاء، 8.8% منهم من الفلسطينيين، و 37.1% من دول الإتحاد الأوروبي، وبالمقارنة مع الربع الأول من العام 2009 يتبين أن هناك ارتفاعا في عدد النزلاء بنسبة 79.0%، وبالمقارنة مع الربع الرابع 2009 فقد انخفض عدد النزلاء بنسبة 12.8%.

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,554.1 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 31.0% من الغرف المتاحة، (أنظر شكل 24). يتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 48.0% من مجموع النزلاء، يليها فنادق جنوب ووسط الضفة الغربية وبنسبة 34.1% و16.2% على التوالي، أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية فقد بلغ 1.5%، في حين بلغت 0.2% في فنادق قطاع غزة.

شكل 23: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الأول، 2007-2010

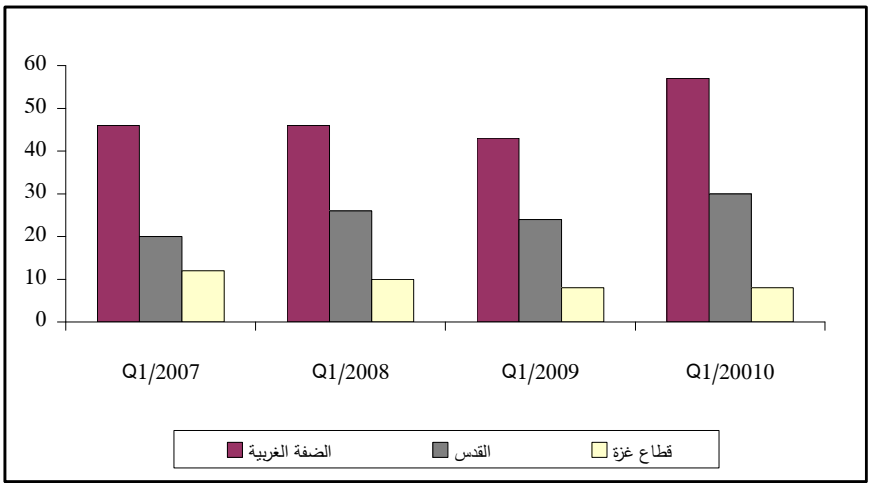

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. مسح النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية. الربع الرابع 2006-2009.

شكل 24: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الأول، 2007-2010

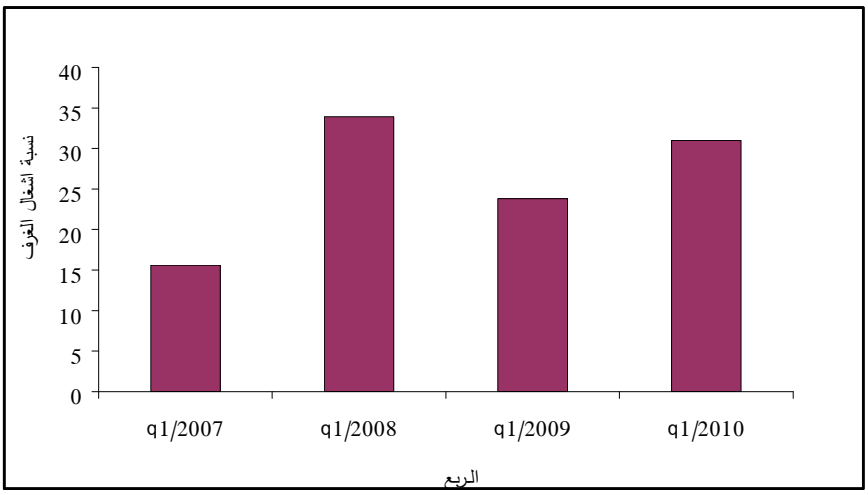

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الأول 2007-2010.

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 285,879 ليلة خلال الربع الأول 2010، حيث شكلت ليالي المبيت للنزلاء الفلسطينيين ما نسبته 8.9% والنزلاء القادمين من الإتحاد الأوروبي 38.5% من إجمالي عدد ليالي المبيت، بينما بلغت نسبة ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 12.7%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع ذات الربع من العام 2009 يتبين أن هناك ارتفاعا بعدد ليالي المبيت خلال الربع الأول بنسبة 70.0%، أما بالمقارنة مع الربع السابق (الربع الرابع) من العام 2009، فقد شهد عدد ليالي المبيت انخفاضاً بنسبة 8.3%.

بلغ معدل مدة الإقامة خلال الربع الأول في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.3 ليلة لكل نزيل، وقد بلغ أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 2.7 ليلة لكل نزيل وذلك في جنوب الضفة الغربية، أما في مناطق شمال ووسط

الضفة الغربية فقد بلغ معدل مدة الإقامة 2.0، و2.5 ليلة لكل نزيل على التوالي، وأما في منطقة القدس فقد بلغ معدل مدة الإقامة 2.0 ليلة لكل نزيل، وفي منطقة غزة 1.3 ليلة لكل نزيل (أنظر جدول 32).

جدول 32: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الأول 2010، مقارنة مع الربع الأول 2009، والربع الرابع 2009

المؤشر	نسبة التغير(%) مقارنة مع الربع الأول 2009	نسبة التغير(%) مقارنة مع الربع الرابع 2009
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	26.7	*(2.1)
متوسط عدد العاملين خلال الربع	33.9	9.3
عدد النزلاء	79.0	*(12.8)
عدد ليالي المبيت	70.0	*(8.3)
متوسط إشغال الغرف	63.3	*(13.2)
متوسط إشغال الأسرة	73.8	*(6.2)
نسبة إشغال الغرف %	30.4	*(15.4)
نسبة إشغال الأسرة %	36.9	*(5.4)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية– الربع الأول 2010.

* الأرقام بين الأقواس سالبة

9- مؤشرات الاستثمار

9-1 تسجيل الشركات

لا يزال العمل في الأراضي الفلسطينية يتم وفق قوانين مختلفة للشركات، ففي حين يطبّق في الضفة الغربية قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964، يطبق في قطاع غزة قانونين: قانون الشركات رقم (18) للعام 1929، وقانون الشركات العادية رقم (19) للعام 1930. وتقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل الشركات بموجب هذين القانونين.

نعمل في المراقب على رصد حركة تسجيل الشركات من حيث عدد الشركات المسجلة ونوعها ورأس المال المسجل، كما يتم تصنيف الشركات قطاعياً، وحسب الوضع القانوني. حيث تتوزع الشركات على ثلاثة أنواع: الشركات المساهمة (العامة والخاصة)؛ والشركات العادية؛ وأخيراً الشركات الأجنبية المساهمة والعادية، بالإضافة إلى تصنيفها بحسب المنطقة الجغرافية. ويكون المراقب من هذا الرصد فكرة مبدئية عن طبيعة الأنشطة التي تتجه إليها الاستثمارات، ومدى قدرة الاقتصاد على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

لقد شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الأول من العام 2010 انخفاضاً كبيراً بحوالي 23.7% مقارنة بالربع الرابع للعام 2009، حيث تم تسجيل 334 شركة من بداية شهر كانون الثاني وحتى نهاية شهر آذار، مقارنة مع 438 شركة خلال الربع السابق (أنظر جدول 33)، ويعزى هذا الانخفاض إلى تأجيل وزارة الاقتصاد القيام بتسجيل الشركات الجديدة خلال الفترة (نهاية شهر كانون الأول– بداية شهر آذار 2010) إلى الأشهر اللاحقة بسبب قيام دائرة التسجيل خلال تلك الفترة بعملية تحديث نظام التسجيل لديها. وبناءً على ذلك، يُتوقع ازدياد عدد الشركات المسجلة خلال الربع الثاني هذا العام. أما رأس المال المسجل، فقد انخفض بشكل كبير بانخفاض أعداد الشركات المسجلة في الضفة الغربية، حيث وصلت نسبة الانخفاض إلى أكثر من 31.8%، ليبلغ 43.6 مليون دينار أردني (أنظر شكل 25).

تجدر الملاحظة أن جميع الشركات المسجّلة في هذا الربع قد تم تسجيلها لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة الاقتصاد في رام الله، وأن جميع هذه الشركات تعمل في الضفة الغربية باستثناء شركة عادية عامة واحدة تم تسجيلها في شهر (شباط (برأسمال 50 ألف دينار أردني) في وزارة الاقتصاد في رام الله على الرغم من أن مقر عملها في قطاع غزة. وعدا عن ذلك، فلا تتوفر لدى وزارة الاقتصاد الفلسطيني في رام الله معلومات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة في الربع الأول من العام 2010 (كما هو الوضع منذ تشرين الثاني 2007).

جدول 33: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العامين 2008-2010

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010
الربع الأول	247	454	334
الربع الثاني	334	412	
الربع الثالث	315	349	
الربع الرابع	287	438	
مجموع العام	**183,1**	**653,1**	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، للأعوام 2008-2010

شكل 25: قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية بالدينار الأردني للأرباع: الأول 2008- الأول 2010

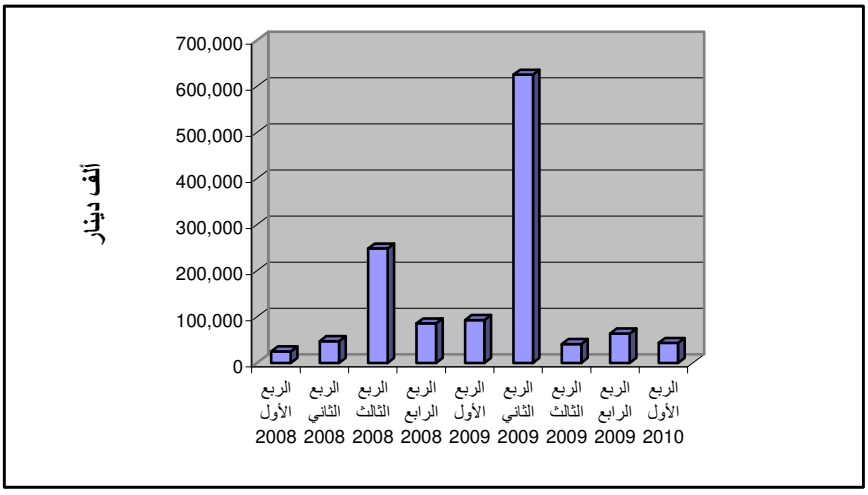

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، العامين 2008، و2009 و 2010.

وبشكل عام، فقد كان توزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة في الضفة الغربية على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الربع الأول 2010 مقارنة مع الأرباع السابقة حسب ما يبيّنه الشكل 25. وعند مقارنة هذه النسب مع مثيلاتها في الربع الرابع من عام 2009، يلاحظ اختلاف بعض تلك التوزيعات خاصة فيما يتعلق بالقطاعات التي تستحوذ عادة على النسب الأكبر من رؤوس الأموال وهي قطاعات: الخدمات، التجارة، الإنشاءات.

انخفضت حصة قطاع الخدمات من رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الأول من العام 2010 من 31.5% إلى 21.2% مقارنة بالربع السابق، وبذلك احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بعد قطاع التجارة والذي

ارتفعت نسبته من إجمالي رؤوس الأموال للشركات المسجلة من 36.7% إلى 46.2%. أما الملفت للنظر فهو الانخفاض الكبير في نسبة رؤوس الأموال المسجلة في قطاع الصناعة من إجمالي رؤوس الأموال من 20.7% في الربع الرابع 2009 إلى 9.6% في الربع الأول 2010. كما ارتفعت حصة قطاع الإنشاءات بشكل كبير من 9.6% إلى 15.8% خلال الربع الأول من العام 2010. أما القطاعات المتبقية، فقد حصلت على الحصص الأقل من رأس المال في الربع الأول وذلك كالتالي: قطاع الصحة (من 0.1% إلى 3.8%)، قطاع السياحة (من 0.8% إلى 3.4%)، ولم يلاحظ تسجيل أي شركة في قطاع الزراعة (أنظر شكل 26).

شكل 26: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من العام 2010 (%)

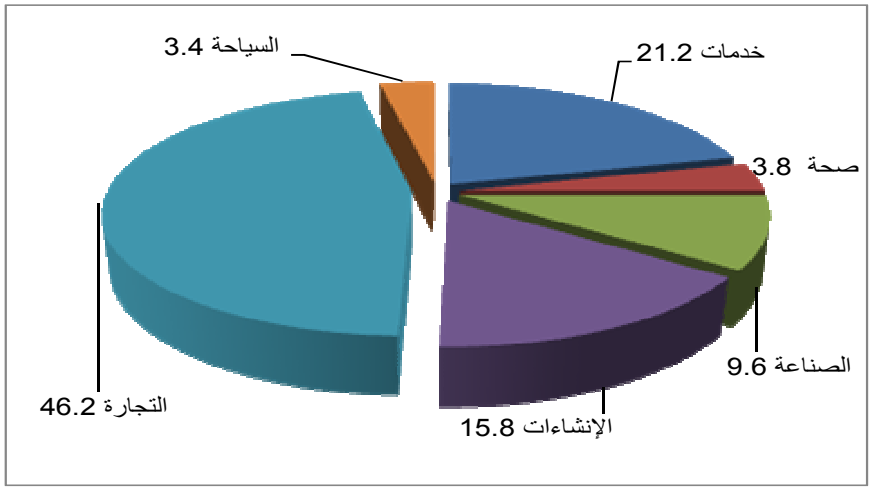

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات 2010.

وعند النظر في الوضع القانوني للشركات المسجلة في الربع الأول من العام 2010، نلاحظ تغيراً واضحاً في توزيع رأس المال على أنواع الشركات المختلفة مقارنة بالربع الرابع من عام 2009. إذ انخفضت حصة الشركات المساهمة الخاصة إلى ما يقارب 51% مقارنة مع 60% في الربع السابق. في حين ارتفعت حصة الشركات العادية من 43.7% خلال الربع السابق إلى 47.2% خلال الربع الحالي. وخلال الربع الأول من العام 2010، تم تسجيل 4 شركات مساهمة خاصة أجنبية، إذ ارتفعت نسبتها من مجموع رؤوس الأموال المسجلة من 1% خلال الربع السابق إلى 1.4% خلال الربع الحالي وتم تسجيل شركة واحدة عادية محدودة وقد بلغت نسبتها من مجموع رؤوس الأموال المسجلة 0.4%، فيما لم يتم تسجيل أي شركة مساهمة عامة، أو شركة عادية أجنبية، أو شركة مساهمة عامة أجنبية خلال الربع الأول من العام 2010 (الجدول 34 يوّضح توزيع قيمة رؤوس الأموال حسب الهيئة القانونية).

وتشير بيانات الربع الأول 2010 أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة –كما في الأرباع الماضية– كانت في محافظات رام الله والبيرة والخليل ونابلس، وبنسب 34%، 16.2%، 14.7% على التوالي. وتعتبر البنية التحتية في المحافظات الثلاث السابقة أكثر تأهيلاً وقدرة على خدمة الأهداف الاستثمارية مقارنة بالمحافظات الأخرى. كما يحيط بكل من مدينة الخليل ونابلس العديد من التجمعات السكنية الحضرية وهو ما يزيد من نسبة عدد الشركات المسجلة في المحافظتين. وهو الحال أيضاً في محافظة جنين، فبالرغم من أن عدد سكانها أقل مقارنة بالمحافظات سابقة الذكر، إلا أن هنالك تزايداً في القوة الاقتصادية في محيط المدينة بسبب التطوّر النسبي للبنية التحتية الخاصة بالتجمعات السكانية المحيطة بها. وفي الربع الأول من العام 2010، بلغت نسبة الشركات الجديدة المسجلة في محافظة جنين 10% من مجموع الشركات المسجلة في الربع الأول من عام 2010، مرتفعة عن النسبة التي سجّلتها في الربع السابق بواقع 1.1 نقطة مئوية، وقد بلغت نسبة الشركات الجديدة في محافظة

طوباس2.4%. أما المحافظات المجاورة لمحافظة جنين (طولكرم، وقلقيلية، وسلفيت) والتي تتسم بذات الطابع الزراعي لاقتصاد مدينة جنين، فإن نسب الشركات المسجلة فيها بلغت 2.4%، 4.8%،2.7% على التوالي، من مجموع الشركات الجديدة المسجلة حيث لوحظ انخفاض في نسب الشركات المسجلة في محافظة طولكرم في حين ارتفعت نسبة الشركات المسجلة في محافظتي قلقيلية وسلفيت.

جدول 34: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2009 والربع الأول من العام 2010

السنة	الهيئة القانونية							المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	عادية أجنبية	مساهمة خصوصية أجنبية	مساهمة عامة أجنبية	عادية محدودة	
الربع الأول 2009	22,179,040	69,548,440	0	0	1,603,770	0	100,000	93,431,250
الربع الثاني 2009	15,076,424	197102459	0	0	413528125	0	0	625,707,0
الربع الثالث 2009	17,987,800	22,895,540	0	0	300,000	0	0	41,183,340
الربع الرابع 2009	30,384,000	32,396,000	0	0	1,173,000	0	0	63,952,600
مجموع العام 2009	**85,627,264**	**321,942,439**	**0**	**0**	**416,604,499**	**0**	**100,000**	**824,274,202**
الربع الأول 2010	20,631,628	22,224,935	0	0	595,376	0	177000	43,628,940

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010.

أما الشركات المسجلة الجديدة في ضواحي مدينة القدس، فبلغت نسبتها 4.5% من العدد الكلي للشركات الجديدة المسجلة، فيما شكلت نسبة الشركات الجديدة المسجلة في محافظة بيت لحم 6.9%. وقد بلغت النسبة في محافظة أريحا والأغوار 1.2% التي تتميز بطابع زراعي يحدّ من الفرص الاستثمارية في القطاعات الأخرى (أنظر جدول 35).

جدول 35: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال أرباع العام 2009 و الربع الأول من عام 2010

المحافظة	الربع الأول 2009	النسبة من المجموع %	الربع الثاني 2009	النسبة من المجموع %	الربع الثالث 2009	النسبة من المجموع %	الربع الرابع 2009	النسبة من المجموع %	الربع الأول 2010	النسبة من المجموع%
رام الله والبيرة	144	31.7	152	37.0	123	28.2	138	31.5	113	34
الخليل	91	20.0	58	14.1	51	15.5	88	20.1	54	16.2
نابلس	66	14.5	63	15.3	71	22.1	99	22.6	49	14.7
طولكرم	22	4.8	19	4.6	4	0.7	16	3.7	8	2.4
جنين	57	12.6	42	10.2	47	14.7	40	9.1	34	10.2
أريحا والأغوار	7	1.5	7	1.7	6	2.4	6	1.4	4	1.2
ضواحي القدس	18	4.0	12	2.9	14	3.3	12	2.7	15	4.5
بيت لحم	33	7.3	35	8.5	19	9.4	23	5.3	23	6.9
قلقيلية	9	2.0	10	2.4	10	2.7	12	2.7	16	4.8
سلفيت	7	1.5	13	3.2	4	1.0	3	0.7	9	2.7
طوباس	_	_	_	_	_	_	_	_	8	2.4
المجموع	454	100	412	100	349	100	437	100	333	100

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010.

يبين الشكل 27 توزيع رؤوس أموال الشركات الجديدة على المحافظات، حيث كان أكبر تمركز لرؤوس الأموال في محافظات رام الله والخليل ونابلس، على التوالي. بينما كان أقل تمركز لرؤوس الأموال في محافظات أريحا والأغوار، طولكرم، سلفيت، وطوباس، وهو ما يتوافق مع توزيع الشركات المسجلة على المحافظات المختلفة.

شكل 27: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال الربع الأول لعام 2010 (%)

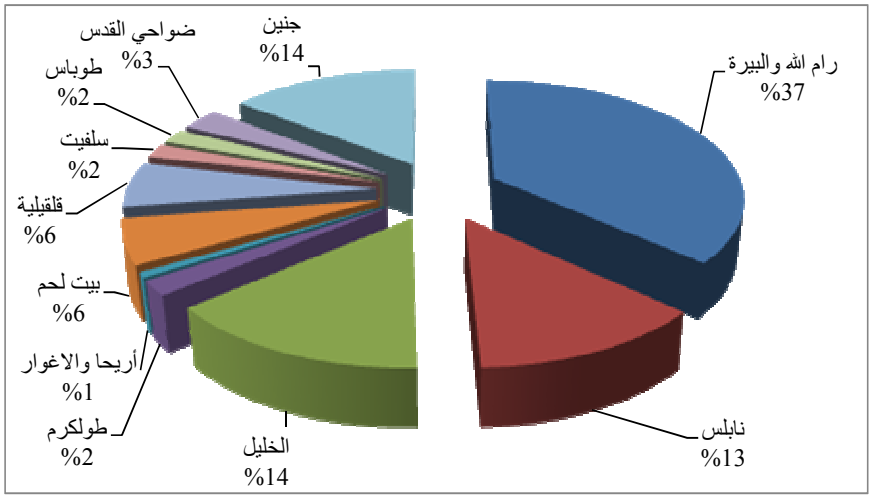

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات 2010.

9-2 رخص الأبنية

يعتبر عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة مؤشراً على حجم النشاط الاستثماري في قطاع الإنشاءات، آخذين بعين الاعتبار أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. ويعود السبب في ذلك إلى أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بنائها.

يتأثر عدد رخص الأبنية الصادرة بشكل كبير بالعوامل الجوية والأجواء المناخية وحالة الطقس خلال فترة زمنية معينة. وبناءً على ذلك، يمكن ملاحظة التزايد والتناقص في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة. إذ يتزايد حجم الأنشطة المرتبطة بقطاع البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع حجم تلك الأنشطة خلال الربعين الأول والرابع (خلال فصل الشتاء). إن هذا الارتباط بالعوامل السابقة الذكر يجعل من عملية المقارنة بين عدد الرخص الصادرة في ربع معين مع تلك الصادرة خلال الربع المناظر له من العام السابق أكثر دلالة ودقة.

تشير إحصاءات رخص الأبنية إلى ارتفاع عدد رخص البناء خلال الربع الأول من العام 2010 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2009 بنسبة 25.3%. أما بيانات قطاع غزة فهي غير متوفرة للربع الأول 2010، كما هو الحال في الأرباع الأول والثالث والرابع من العام 2008، وكذلك الربع الأول والثاني والثالث والرابع من العام 2009.

بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الأول من العام 2010 حوالي 531.4 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 13.1% عن الربع المناظر من العام 2009. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة بشكل كبير خلال الربع الأول من العام 2010، ففي حين كان عدد الوحدات السكنية الجديدة المرخصة خلال الربع الأول 2009 حوالي 1,266 وحدة سكنية، ارتفعت إلى 1,513 بارتفاع مقداره 19.5%، وبذات الوتيرة ارتفعت مساحة تلك الوحدات بنسبة 19.4%. كما وارتفع عدد الوحدات السكنية القائمة المرخصة إلى 461 وحدة، مرتفعة بحوالي 76.6% (أنظر جدول 36).

جدول 36: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الأراضي الفلسطينية خلال الأرباع: الأول 2009- الربع الأول 2010

		الربع الأول *2009	الربع الثاني *2009	الربع الثالث *2009	الربع الرابع *2009	الربع الأول *2010
مجموع الرخص الصادرة		**1,219**	**1,309**	**1,296**	**1,482**	**1,528**
مبنى سكني		1,052	1,144	1,135	1,296	1,330
مبنى غير سكني		167	165	161	186	198
مجموع المساحات المرخصة (ألف م^2)		**469.2**	**522.9**	**510.3**	**593.7**	**531.4**
الوحدات السكنية المرخصة						
وحدات جديدة	عدد	1,266	1,485	1,311	1,668	1,513
	مساحة (ألف م^2)	245.6	311.2	241.4	297.8	293.2
وحدات قائمة	عدد	261	322	495	423	461
	مساحة (ألف م^2)	74.3	85.6	88.5	74.5	95.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

* الأرباع للضفة الغربية فقط ولا تشمل قطاع غزة.

10- الإجراءات الإسرائيلية[35]

10-1الشهداء والجرحى

بلغ عدد الشهداء في الأراضي الفلسطينية خلال الأشهر الثلاثة آذار ونيسان وأيار 31 شهيداً، 20 منهم في الضفة الغربية، و11 في قطاع غزة، وكان من بين الشهداء عشرة أطفال. أما عن الجرحى خلال نفس الفترة، فقد بلغ 318 جريحاً، 221منهم في الضفة الغربية، و97 في قطاع غزة. أما المعتقلون، فقد بلغ عددهم 876 منهم (بواقع 839 في الضفة الغربية، و37 في قطاع غزة) (أنظر جدول 37).

جدول 37: الانتهاكات الإسرائيلية لأشهر آذار ونيسان وأيار من العام 2010

الحدث	آذار		نيسان		أيار		المجموع
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	
القتل	11	3	6	5	3	3	31
الجرح	132	50	48	18	41	29	318
الاعتقال	290	34	262	1	287	2	876
المجموع	433	87	316	24	331	34	1,225

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية(2010) للأشهر: آذار، نيسان، أيار،
الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

[1] يتم إعداد هذا الجزء بالاعتماد على تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

10-2 عوائق الحركة والتنقل

لا يزال الاحتلال الإسرائيلي ينغص حياة الفلسطينيين من خلال التضييق على الطرق في الأراضي الفلسطينية بوضع الحواجز المفاجئة، وإغلاق المعابر بين محافظات قطاع غزة وإسرائيل، وإغلاق المنافذ الدولية. وخلال الأشهر الثلاثة (آذار، ونيسان، وأيار)، وصل عدد الحواجز المفاجئة (الحواجز المؤقتة) في الضفة الغربية إلى 573 و595 و512 حاجزاً، على التوالي. أما عن مرات إغلاق المعابر بين محافظات قطاع غزة وإسرائيل، فقد بلغت 103 و96 و101 في أشهر آذار ونيسان وأيار، على التوالي. وقد أغلقت قوات الاحتلال المنافذ الدولية مع قطاع غزة 49 مرة في كل من شهري آذار ونيسان، و46 مرة في شهر أيار (أنظر جدول 38).

جدول 38: الإغلاق الكلي للمنافذ والمعابر مع إسرائيل
خلال الأشهر آذار ونيسان أيار من العام 2010

العوائق	آذار	نيسان	أيار	المجموع
إغلاق المعابر	103	96	101	300
إغلاق المنافذ	49	49	46	144
المجموع	152	145	147	444

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية(2010) للأشهر: آذار، نيسان، أيار، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

10-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة

استمرت قوات الاحتلال في اعتداءاتها على قطاعي التعليم والصحة. وفي شهر آذار، بلغت الاعتداءات على قطاعي الصحة والتعليم في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية 13 اعتداء، تمثلت بإغلاق روضة ومدارس داخل المسجد الأقصى، واحتلال سطح مدرسة، والتسبب في تعطيل الدراسة في محافظة الخليل، ومحاصرة مدرسة وجامعة بمحافظة قلقيلية. أما في شهر نيسان، فقد تم تسجيل اعتداءين على القطاع التعليمي، تمثلت بمحاصرة مدرستين في بلدة عزون في محافظة قلقيلية، وفي بلدة بيت عوا بمحافظة الخليل، وكان هناك اعتداءان على القطاع الصحي، تمثلا بمداهمة وتفتيش صيدلية ومركز طبي ببلدة العيزرية بمحافظة القدس. كما بلغ عدد الاعتداءات في شهر أيار ثلاثة اعتداء، تمثلت بإحراق مسجد بمحافظة نابلس، وتجريف بقايا مسجد بمحافظة رفح ومحاصرة مسجد بمدينة نابلس.

10-4 الاعتداءات على الممتلكات الفلسطينية والأجهزة الأمنية

واصل جيش الاحتلال اعتداءاته على ممتلكات المواطنين، وواصل احتلال المنازل وهدمها، حيث قام باحتلال 9 منازل في الضفة الغربية في شهر آذار، بالإضافة إلى احتلال 16 منزلاً في شهر نيسان، و9 منازل في شهر أيار. كما قامت قوات الاحتلال بهدم منزلين في قطاع غزة؛ أحدهما في شهر آذار والآخر في شهر أيار، بالإضافة لهدم 4 منازل في الضفة الغربية في شهر نيسان. كذلك واصل الاحتلال التحرش بالأجهزة الأمنية، فقد بلغ عدد التحرشات بالأجهزة الأمنية خلال الأشهر الثلاثة 50 تحرّشاً كما هو مبين في الجدول 39.

جدول 39: اعتداءات سلطات الاحتلال على الممتلكات الفلسطينية والأجهزة الأمنية خلال الأشهر آذار ونيسان وأيار من العام 2010

الحدث	آذار		نيسان		أيار		المجموع
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	
احتلال منازل	9	0	16	0	9	0	34
هدم منازل	0	1	4	0	0	1	6
تحرش بالأجهزة الأمنية	16	0	12	0	22	0	50
اعتداءات على ممتلكات	43	19	55	21	56	11	205

المصدر: المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية(2010) للأشهر: آذار، نيسان، أيار،
الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

10-5 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين

واصل المستوطنون اليهود نشاطاتهم واعتداءاتهم الهمجية على المواطنين الفلسطينيين، حيث بلغ عدد الأنشطة الاستيطانية 7 أنشطة في شهر آذار في الضفة الغربية، تضمنت افتتاح كنس وتوسيع مستوطنات وتجريف أراضٍ. ووصل عدد الاعتداءات في الضفة الغربية في نفس الفترة 59 اعتداء، تضمنت إطلاق نار ودهس وضرب مواطنين وأطفال وخطف طفلة، واقتحام مناطق وقرى. كما تم تسجيل 82 اعتداءً من قبل المستوطنين في شهر أيار، تضمنت قتل طفل، ودهس عدد من المواطنين وإطلاق نار باتجاههم، بالإضافة لإحراق مسجد ومحل تجاري ومزروعات وشاحنة، ودخول أراضي مواطنين.

11- اللاجئون الفلسطينيون حتى نهاية 2009

تشير سجلات وكالة الغوث (الأونروا) إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين قد بلغ في نهاية العام 2009 نحو 4.8 مليون لاجئ كحد أدنى، 39.5% يعيشون منهم داخل الأراضي الفلسطينية (بواقع 16.3% في الضفة الغربية و23.2% في غزة)، و60.5% موزعون على الدول العربية بواقع 41.6% في الأردن، و8.9% في لبنان، و10.0% في سوريا. وقد كانت أعلى نسبة للاجئين المتواجدين في المخيمات في لبنان بواقع 53.2%، يليها قطاع غزة بحوالي 45.4%، ثم سوريا 27.1%، والضفة الغربية بواقع 25.4%، وأخيرا الأردن حيث يمثل اللاجئون المتواجدون داخل المخيمات أدنى نسبة بواقع 17.2%. ومن الجدير بالذكر أن هذه الأرقام تختلف اختلافاً طفيفاً عما تم رصده مطلع العام 2009.

اللاجئون في الأراضي الفلسطينية

11-1 المؤشرات الديموغرافية

بلغت نسبة السكان اللاجئين في الأراضي الفلسطينية 43.7% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية في العام 2009 (29.3% في الضفة الغربية و67.5% في القطاع)، وهو ما يعني أن 3 من كل 10 أفراد في الضفة الغربية، و7 من كل 10 أفراد في قطاع غزة هم لاجئون. من جانب آخر، يشكل اللاجئون -بطبيعة الحال- الغالبية العظمى من سكان المخيمات بنسبة 96.8%. في حين أن 40.8% من سكان الحضر هم لاجئون، وتنخفض النسبة إلى 26.4% في مناطق الريف. ويعود السبب في ارتفاع نسبة اللاجئين في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية بشكل رئيسي إلى القرب الجغرافي للمخيمات من المناطق الحضرية ما يسهّل عملية الانتقال إليها، بالإضافة إلى وجود فرص عمل.وخدمات عامة أفضل.

أما عن التركيب العمري للاجئين، فقد بلغت نسبة الأفراد اللاجئين الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة 41.8% في العام 2009، مقابل 42.0% لغير اللاجئين. ويلاحظ انخفاض نسبة كبار السن بين أوساط اللاجئين، إذ بلغت 2.8% من

مجموع اللاجئين، مقابل 3.2% بين أوساط المواطنين غير اللاجئين.

11-2 مؤشرات سوق العمل

هنالك اختلافات في نسبة المشاركة في سوق العمل بين اللاجئين وغير اللاجئين. وفي العام 2009، بلغت نسبة المشاركة في سوق العمل بين أوساط الأفراد اللاجئين 39.5% مقابل 43.0% لغير اللاجئين. وعلى مستوى الجنس، بلغت نسبة مشاركة الإناث اللاجئات في الأراضي الفلسطينية للعام 2009 حوالي 15.0%، مقابل 15.9% لغير اللاجئات. أما بالنسبة لمستويات البطالة، فتشير الإحصاءات إلى ارتفاع معدل البطالة بين اللاجئين داخل الأراضي الفلسطينية ليصل إلى 29.5%، مقابل 21.5% بين غير اللاجئين.

وهناك أيضاً فروقات في توزيع اليد العاملة على المهن المختلفة، ففي مهن "المتخصصون والفنيون والمتخصصون المساعدون والكتبة"، يعمل 32.5% من عدد العاملين من اللاجئين مقابل 21.6% بين غير اللاجئين، كما شكلت مهنة "المشرعون وموظفو الإدارة العليا" النسبة الأدنى لكل من اللاجئين وغير لاجئين بواقع 4.4% و6.0%، على التوالي.

يشكل العاملون في قطاع الخدمات النسبة الكبرى من بين العاملين في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت 39.6% من مجمل العاملين في الأراضي الفلسطينية. أما بين اللاجئين، فقد شكل العاملون في قطاع الخدمات 52.2% من اللاجئين مقابل 32.5% بين غير اللاجئين. أما بالنسبة للعاملين في قطاعي النقل والاتصالات، فقد شكلت نسبتهم أدنى نسبة من بين العاملين في الأراضي الفلسطينية حوالي 5.7%، مع تقارب النسبة بين اللاجئين وبين غير اللاجئين حيث بلغت 5.1% و6.0%، على التوالي.

11-3 مؤشرات التعليم

تشير البيانات أن نسبة الأمية بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين (للأفراد 15 عاماً فأكثر) بلغت 4.9% في العام 2009، مقابل 5.7% لغير اللاجئين. وتشير بيانات العام 2009 إلى بلوغ معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد 15 سنة فأكثر لدى اللاجئين في الأراضي الفلسطينية 95.1% (بواقع 97.7% للذكور و92.5% للإناث)، في حين بلغت هذه المعدلات لغير اللاجئين 94.3% (بواقع 97.3% للذكور 91.2% للإناث).

كما أن هنالك اختلافات طفيفة في معدلات الالتحاق بالتعليم في العام 2009، حيث بلغت (للأفراد 6 سنوات فأكثر) لدى اللاجئين الفلسطينيين 47.4% (بواقع 47.0% للذكور و47.8% للإناث)، بفارق بسيط عن معدلات الالتحاق لغير اللاجئين والتي بلغت 45.4% (بواقع 45.2% للذكور و45.6% للإناث). من جهة أخرى، هنالك اختلافات واضحة في معدلات التسرب من المدارس. فقد بلغ معدل التسرب الإجمالي من التعليم في الأراضي الفلسطينية للعام 2009 (6 سنوات فأكثر) 21.9% للأفراد اللاجئين (بواقع 23.0% للذكور و20.7% للإناث)، في حين وصلت هذه النسبة لدى غير اللاجئين إلى 27.3% (بواقع 29.0% للذكور و25.6% للإناث). كما ترتفع نسب الحصول على درجة البكالوريوس فأكثر بين أوساط اللاجئين مقارنة بغير اللاجئين، وبلغت هذه النسب 10.5 و9.8%، على التوالي.

12- المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة

تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية العديد من البرامج لمساعدة الأسر الفقيرة في الأراضي الفلسطينية. وتتنوع هذه البرامج ما بين برنامج المساعدات النقدية، وبرنامج المساعدات العينية، بالإضافة لبرنامج التمكين الاقتصادي.

ويتضمن برنامج المساعدات النقدية كلاً من برنامج الحماية الاجتماعية، وبرنامج الحالات الصعبة (Hardship Cases). حيث يعتبر برنامج قضايا الحالات الصعبة من أهم برامج المساعدات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية، وهو برنامج موروث عن الإدارة المدنية الإسرائيلية من حيث تصميمه، ومعايير الاستهداف، وسلم المساعدات. يتبنى البرنامج قائمة المرشحين لاستحقاق المساعدات وهي حالات الفقر المزمن كالأسر التي لا يتوفر لها دخل لأي سبب كان سواء غياب المعيل أو مرضه أو عجزه، والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة، والأحداث، والأيتام، والأرامل،

والمطلقات، والمهجورات والعوانس. وقد تزايد عدد الأسر التي ينطبق عليها هذا البرنامج بشكل كبير بعد قدوم السلطة، وبلغ عدد الأسر التي تتلقى المساعدات 19 ألف أسرة في العام 1999، لكن عدد الأسرة المستفيدة لا يزال في ازدياد وصولاً إلى أكثر من 50 ألف أسرة. ومن الجدير بالذكر أن هذا العدد من الحالات يشهد خروج أسر ودخول لأسر جديدة، ففي حال خروج أسر من دائرة الاستحقاق بسبب توفر مصدر دخل جديد أو حصولها على تعويضات أو أي نوع من مصادر الدخل، تدخل بالمقابل أسر جديدة تنطبق عليها شروط الاستحقاق. وتتلقى قضايا الحالات الصعبة المساعدات بنوعيها النقدية والعينية، بالإضافة إلى مساعدات إضافية أخرى مثل المساعدات الطبية وإعفاء من رسوم المدارس وعلاج في الخارج.

12-1 المساعدات النقدية

يأتي التمويل لبرامج المساعدات النقدية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية من عدة جهات خارجية؛ كالاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، ويتم العمل مع هذه الجهات بالتنسيق مع وزارة المالية. وتقدم المساعدات النقدية كل ثلاثة شهور على مدار السنة، أي أربع مرات سنويا، وفي كافة محافظات الوطن (50% للضفة الغربية، و50% لقطاع غزة)، موزعة على المحافظات المختلفة بحسب حجم المحافظة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر فيها (أنظر جدول 40).

جدول 40: توزيع المساعدات النقدية على المحافظات الفلسطينية المختلفة خلال النصف الأول من العام 2010

نسبة مئوية

المديرية	النسبة	المديرية	النسبة
الخليل	7	بيت لحم	5
نابلس	6	جنين	7
طولكرم	6	أريحا	2
رام الله	4	قلقيلية	4
القدس	3	سلفيت	2
طوباس	1	يطا	2
مجموع الضفة الغربية			**50**
غزة	13	شمال غزة	12
رفح	7	خان يونس	10
دير البلح	8		
مجموع قطاع غزة			**50**

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، الإدارة العامة لمكافحة الفقر، بيانات غير منشورة.2009.

وقد تم خلال العام 2010 توزيع مساعدات نقدية مرتين؛ الأولى في شهر آذار، والثانية في شهر حزيران. وقد تم صرف الدفعة الأولى لكل من برنامج الحالات الصعبة وبرنامج الحماية الاجتماعية كالتالي: 24,614 أسرة مستفيدة من برنامج الحالات الصعبة في الضفة الغربية، و27,212 أسرة في قطاع غزة، وبواقع 1,000 شيكل لكل أسرة. أما بالنسبة لبرنامج الحماية الاجتماعية فقد بلغ عدد المستفيدين الكلي (للضفة وغزة) 5,000 أسرة حيث كان المبلغ الإجمالي حوالي 2.5 مليون شيكل ممولة من البنك الدولي (500 شيكل لكل أسرة).

أما فيما يخص الدفعة الثانية، فقد تمت على أساس دمج برنامج الحالات الصعبة وبرنامج الحماية الاجتماعية في الضفة الغربية تحت مسمى برنامج التحويلات النقدية في الضفة الغربية. ويتميز برنامج التحويلات النقدية بتعدد الممولين؛ هذا وقد بلغ عدد المستفيدين الكلي حوالي 33,000 أسرة موزعة كما يلي؛ 22,696 أسرة بمبلغ إجمالي

21,290,589 شيكل ممولة من الاتحاد الأوروبي (حوالي 940 شيكل نصيب الأسرة الواحدة)، 504 أسرة بمبلغ إجمالي 942,324 شيكل ممولة من البنك الدولي (حيث حصلت الأسرة الواحدة في المتوسط على 1,870 شيكل). بالإضافة إلى 9,985 أسرة بواقع 600 شيكل لكل أسرة، وبمبلغ إجمالي 5,991,000 بتمويل من الحكومة الفلسطينية. ويلاحظ التباين الكبير في مقدار الدفعات النقدية المقدمة للأسر بحسب اختلاف الممول، حيث تعكس قيمة المساعدة المقدمة مدى حاجة الأسرة التي تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتصنيفها بحسب أوضاعها الاقتصادية إلى فئات.

أما فيما يخص الدفعة النقدية الثانية لقطاع غزة، فقد تم توزيعها بنفس طريقة الدفعة السابقة. وقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية 26,976 أسرة بمبلغ إجمالي 26,976,000 شيكل (1,000 شيكل للأسرة الواحدة)، و3,745 أسرة بملغ إجمالي 5,066,926 من برنامج الحماية الاجتماعية (حوالي 1,350 شيكل للأسرة الواحدة).

كما تم إشراك غالبية الأسر المسجلة ضمن برامج المساعدات النقدية ببرنامج التأمين الصحي الحكومي، باستثناء أسر اللاجئين والذين يحصلون على التأمين الصحي التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). ويبلغ عدد الأسر المستفيدة من التأمين الصحي حوالي 65 ألف أسرة.

12-2 المساعدات العينية

تقدم الوزارة المساعدات العينية للقضايا المسجلة لديها وبشكل دوري كل شهرين، مع العلم بأن برنامج الغذاء العالمي في منظمة الأمم المتحدة هو الداعم لهذه المساعدات، حيث يستهدف هذا البرنامج الأسر معدومة الدخل (غياب المعيل الذكر)، ويُستثنى من ذلك أسر اللاجئين الذين يقعون ضمن اختصاص وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). وتشمل الفئات المستهدفة الأرملة والمطلقة إذا كانت هي المعيل لأبنائها، والعوانس في حال ثبت انعدام الدخل، والمهجورات، والذين يعانون من أمراض عضوية أو نفسية تمنع المصاب من العمل، والسجين المدني، والأيتام (فاقدي الأبوين). بالإضافة إلى القضايا الخاصة مثل وجود مشاكل معينة في الأسرة حتى في ظل توافر دخل كوجود أطفال ذوي احتياجات خاصة أو نساء معنفات. ويتم اختيار المستفيدين من ضمن الحالات المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تقوم الوزارة بعمل بحث ميداني للتحقق من بيانات الأسر المرشحة للمساعدات.

ويتابع برنامج الغذاء العالمي تنفيذ هذه المساعدات بالتواجد أثناء توزيعها وبزيارات ميدانية للأسر المستفيدة. بالإضافة إلى ذلك، يتم مراجعة استحقاق كل حالة بشكل دوري (نصف سنوي) من خلال البحث الميداني. وتتكون السلة الغذائية المقدمة من (طحين، زيت، حمص، ملح، سكر) بقيمة تتراوح ما بين 50 و 200 دولار حسب حجم الأسرة.

وقدرت قيمة المساعدات العينية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي بحوالي 18 مليون دولار منذ بداية العام 2010 حتى الآن، مع العلم أن القيمة الغذائية للدورة الواحدة 6 مليون دولار (للضفة الغربية وقطاع غزة). وقد تم توزيع مساعدات عينية لأكثر من 45 ألف أسرة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

12-3 برنامج التمكين الاقتصادي (مشاريع إقراض) بالتعاون مع مؤسسات رسمية وأهلية

يهدف هذا البرنامج إلى تقديم القروض للأسر المحتاجة بالتعاون مع المؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة، وذلك لمساعدة الأسر المحتاجة اقتصادياً في إقامة المشاريع وتمكينها اقتصادياً، وبالتالي إخراجها من دائرة الفقر. وقد بدأت الوزارة بتنفيذ هذا البرنامج منذ ما يقرب العامين، حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة منه في النصف الأول من العام 2010 حوالي 1,000 أسرة، وبمجموع قروض كلي بلغ 5,000,000 شيكل.

13- آراء الشباب وتصوراتهم تجاه ظروفهم الحياتية[36]

يعيش الشباب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية في محيط تتقاذفه مجموعة من الظروف والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تسهم هذه الظروف جميعاً في التأثير على توقعات وآمال الشباب نحو المستقبل. ولاستشراف

[36] المصدر: منتدى شارك الشبابي (2010). استطلاع آراء الشباب وتصوراتهم اتجاه ظروفهم الحياتية للنصف الأول من العام 2010.

آراء الشباب وتصوراتهم اتجاه ظروفهم الحياتية للنصف الأول من العام 2010، قام منتدى شارك الشبابي في الفترة شباط- آذار 2010 بعمل استطلاع لرأي الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة حول مجموعة من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحيط بهم، وشمل هذا الاستطلاع الأعمار من 13-28 عاماً. فيما يلي أهم النتائج التي تضمنها التقرير.

13-1 الشعور بالتفاؤل والأمان والتهديد والعنف

بحسب التقرير الذي نشر في نهاية تموز، فإن نتائج الاستطلاع تفيد بأن غالبية الشباب المستطلعين متفائلون تجاه المستقبل، بواقع 65% من الإناث يشعرون بالتفاؤل تجاه المستقبل، مقابل 42% من الذكور يشعرون بذلك. وتأتي هذه النسبة غير منخفضة كثيراً، وهو على عكس الافتراضات السابقة بوجود حالة من التشاؤم الشديد بين أوساط الشباب في ظل المعطيات الراهنة. ومن الملفت للنظر أن نسبة الشباب المتفائل في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، بنسب 63% مقابل 61%.

أما فيما يخص أسباب التشاؤم لدى الشباب، فكما كان متوقعاً، فإن العوامل والأوضاع السياسية والاقتصادية كانت السبب الرئيس وراء هذا التشاؤم بحسب 45% من الشباب الذين لا يشعرون بالتفاؤل. وبحسب ما ورد في التقرير فإن العوامل السياسية المتعلقة بالصراع مع الاحتلال، وتلك المتعلقة بتعثر إمكانية التسوية والاستقرار، يؤثران حتماً على خيارات الشباب، وفرصهم الحياتية المتاحة.

في المقابل، يشير التقرير إلى أن غالبية الشباب قد عبروا عن عدم شعورهم بالأمان في الظروف الحياتية الحالية (58%)، بواقع 68% في قطاع غزة و55% في الضفة الغربية.

وبحسب التقرير فإن أسباب الكامنة وراء هذه النسبة المرتفعة لعدم شعور الشباب بالأمان متعددة، وأهمها بالطبع استمرار إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية من قتل واعتقال ومنع حركة الأفراد وغيرها. بالإضافة إلى ممارسات الأجهزة الأمنية الفلسطينية وخصوصاً ضيق هامش الحريات وتداعيات الانقسام السياسي (الشكل 28 يوضح أهم هذه العوامل).

وتشير نتائج الاستطلاع إلى أن 28% من المستطلعين تعرضوا للتهديد خلال الخمسة أعوام الماضية، إلا أن التقرير لم يوضح ماهية التهديد المقصود، لكنه أوضح أن تعرض الشباب الذكور للتهديد أعلى (بمقدار الضعف) من تعرض الإناث له (36% مقابل 18%)، كما أن 18% من الشباب تعرضوا للعنف بأشكاله المتعددة خلال السنوات الخمس الماضية بواقع 16% في الضفة الغربية و24% في قطاع غزة.

شكل 28: أهم عوامل عدم الشعور بالأمان بين أوساط الشباب الفلسطيني

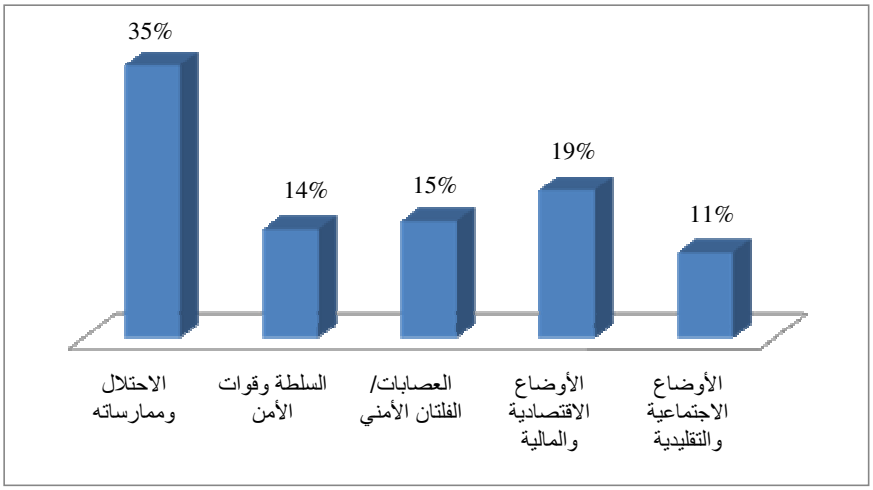

المصدر: منتدى شارك الشبابي (2010). استطلاع آراء الشباب وتصوراتهم اتجاه ظروفهم الحياتية للنصف الأول من العام 2010.

واستكمالاً لموضوع التهديد والعنف، يعتقد 36% من الشباب أنه من الطبيعي اللجوء للعنف في حال تعرضهم للتهديد، وأنه في حال تعرضهم لمشكلة تمس شعورهم بالأمان فإنهم يفضلون اللجوء للعائلة في المقام الأول بنسبة 50%، يليها الأصدقاء بنسبة 26%، ثم الشرطة بنسبة 23%. حيث يفيد الشباب بتراجع ثقتهم بالأجهزة الأمنية وذلك في ظل الأمثلة الكثيرة التي يروونها لانتهاكات الأجهزة الأمنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

13-2 الحصول على وظيفة وقطاع العمل المرغوب فيه، وممارسة الواسطة والرشوة

احتل القطاع الخاص المرتبة الأولى لدى الشباب من حيث تفضيل العمل فيه وبنسبة 48% من المستطلعة آراؤهم، حيث يرى الشباب أن القطاع الخاص يمنح مجال أكبر للتطور الذاتي. تلا ذلك القطاع الحكومي بنسبة 30%، حيث يرى من فضلوه أنه القطاع الأكثر استقراراً خاصة على صعيد الدخل الشهري. كما أن 14% من الشباب المستطلعين يفضلون العمل بأعمال حرة، أما إذا أتيحت الفرصة لإنشاء مشروع خاص بهم، فإن 59% منهم يفضلون ذلك (70% للذكور و47% للإناث)، وذلك لكونه يعود عليهم بفوائد مادية أفضل، بالإضافة إلى الاستقلالية مقارنة مع العمل كموظف، كما أوضح المستطلعون.

وعند سؤال الشباب عن الطريقة الملائمة والفضلى للحصول على وظيفة، فقد رأت النسبة الأكبر (35%) أن ذلك يتم عبر تطوير المستوى التعليمي، لكن من الملفت للنظر ارتفاع نسبة الشباب الذين يعتقدون أن ذلك يتم عن طريق الواسطة وبنسبة 18%، مقابل أن 1% من الشباب يعتقدون أن الطريقة الناجعة هي أن يكون الشخص ذو أخلاق. وعند سؤال الشباب عن الواسطة بشكل خاص، وعن اعتقادهم بضرورتها من أجل الحصول على عمل، أوضح 63% من المستطلعين اعتقادهم بضرورتها. كما أوضح 84% منهم أنهم يعرفون أشخاصاً قد استخدموا الواسطة للحصول على خدمة ما كعمل أو غيره، وأن 41% منهم قد استخدموا الواسطة بشكل شخصي لهذه الأغراض بنسبة 52% بين أوساط الذكور و28% بين أوساط الإناث.

وقد أشار عدد كبير من الشباب المستطلعين خلال اللقاءات التي عقدها لهم منتدى شارك الشبابي خلال فترة إجراء الاستطلاع إلى أن معايير الكفاءة والمؤهلات لا يشكلان إلا نسبة ضئيلة من معايير التعيين، وأن الواسطة يتم ممارستها في جميع القطاعات ومن ضمنها القطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بالرشوة، يعتقد 77% من الشباب المستطلعين أن الرشوة هي ظاهرة موجودة في المجتمع الفلسطيني، وأن 31% منهم قد اضطروا للجوء إليها في الماضي في سبيل الحصول على خدمة ما، بواقع 14% لدى الشباب القاطنين في الضفة الغربية، و11% للقاطنين في قطاع غزة. كما أنها كانت أعلى بين أوساط الذكور بنسبة 17% مقابل 9% للإناث.

13-3 تقييمات ومواقف الشباب تجاه عدد من القضايا

أولا: القضايا الحياتية

يعتقد الشباب أن أهم ثلاث قضايا في حياتهم هي الدين والقيم، والتعليم، وفرص العمل. في مقابل أن قضايا الفن، والبيئة، والسياسة العالمية والمحلية كانت في آخر قائمة الأهمية بحسب ما يراه الشباب أنفسهم.

ثانياً: تقييم الشباب للأجهزة الأمنية

يرى 69% من الشباب المستطلعين أن الأجهزة الأمنية لا تقوم بعملها المناسب، ويعزو الشباب قصور أداء الأجهزة إلى أسباب عديدة ومن أهمها، أولاً: أفراد الأجهزة الأمنية (55%)، ثانياً: البنية القانونية المعمول بها (27%)، وثالثاً: عدم تعاون المواطنين (18%).

ثالثاً: سياسات التعليم

تضمن الاستطلاع أسئلة للشباب عن الأشياء التي سيعملون على تغييرها في حال كانوا مسؤولين عن النظام التعليمي، وتضمن الاستطلاع مجموعة من مجالات التغيير كتغيير نظام الإدارة المدرسية أو التجهيزات الداخلية أو البرامج اللامنهجية. وقد جاءت النتائج لتبين أن التغيير برأيهم يجب أن يطال بالدرجة الأولى مناهج التعليم (53%)، يلي ذلك نظام الإدارة المدرسية (50%)، ومن ثم تغيير المعلمين (33%). وفي المقابل فإن النسبة الأقل (18%) ستقوم بتغيير مدير المدرسة.

قضايا اقتصادية

التقلبات الاقتصادية (2)

دور النماذج والنظريات الاقتصادية في تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية

لقد بدأنا في العدد الماضي من المراقب دراسة موضوع "التقلبات الاقتصادية"، فتعرضنا لماهية وطبيعة "الدورة الاقتصادية" (Economic Cycles)، حيث ينتقل النشاط الاقتصادي من مرحلة تتصف بالتوسع والازدهار إلى مرحلة أخرى تتصف بالانكماش والركود، أو العكس. ورأينا أن تلك الدورة تحدث في كل البلاد بشكل متكرر، ولكن ليس بشكل دوري. كما تعرضنا للعلاقة العضوية بين "الدورة الاقتصادية" و"النمو الاقتصادي" من حيث أن الأولى هي ظاهرة تهيمن على النشاط الاقتصادي في المدى القصير والمتوسط، بينما تخص ظاهرة النمو تطور الاقتصاد على المدى الطويل. ومن الطبيعي أن يكون لفترة التوسع والازدهار في الدورة الاقتصادية دور تعزيز مسار النمو وتسريع وتيرته، بينما تعمل فترة الانكماش والركود على إعاقة عملية النمو وتقليص معدلاته.

وفي هذا المجال، علينا أن ندرك أننا نعيش في عالم يوجد فيه دوماً احتمال حدوث ركود اقتصادي شديد يستمر لفترة طويلة يتعطل فيها النمو لسنوات طوال؛ فبتراجع مستوى المعيشة وتستفحل البطالة عن العمل وتتوسع مساحة الفقر. ومن المعروف أن كل ذلك قد حصل بالفعل في سنوات "الكساد العظيم" (Great Depression) التي استمرت طوال عقد الثلاثينات من القرن الماضي، وشملت كل بلدان العالم. وقد بلغ من فداحة تلك لأزمة الاقتصادية أن وصفها أحد المؤرخين بأنها أسوأ كارثة أصابت الإنسانية في فترة السلم منذ حدوث كارثة "الموت الأسود" (Black Death)[37]، فلقد بدأ الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة بعد انهيار سوق الأوراق المالية في نيويورك في 29 أكتوبر 1929، واستفحل تراجع النشاط الاقتصادي إلى حدود منخفضة جداً في فترة 1931–1933. واستمر الركود طيلة سنوات العقد ولم يتم تجاوز الأزمة إلا في العام 1942. وبالنسبة لمعدل البطالة عن العمل، فبينما كان قبل الأزمة يساوي 3.2% (في العام 1929)، ارتفع وظل مرتفعاً لعقد كامل من الزمن حتى بلغ متوسطه طوال سنوات الثلاثينات 18%. ووصل إلى 25.2% في العام 1933، ولم ينخفض تحت 10% إلا في العام 1941. وكان الوضع مشابهاً لذلك في معظم البلدان الأوروبية. وهناك شبه إجماع بين المؤرخين على أن أزمة "الكساد العظيم" كانت من العوامل الهامة التي ساعدت على خلق التربة الخصبة لتي نمت وترعرعت فيها الأنظمة الفاشية والنازية في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا والتي قادت العالم إلى الحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة لوقتنا الحاضر، فالعالم يعيش في أزمة اقتصادية كبرى بدأت في أواخر العام 2007 في الولايات المتحدة إثر تحطم فقاعة الأسواق العقارية، وما نتج عنها من انخفاض هائل في أسعار العقارات والأدوات المالية المرتبطة، والذي أدى بدوره إلى انهيار بعض البيوت المالية الكبرى في نيويورك وخسارة الملايين من أصحاب الأصول العقارية والمالية لآلاف المليارات من الدولارات. وقد أسهم ذلك في تراجع حجم الطلب الفعلي العام (Aggregate effective demand)، وبالتالي تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة عن العمل إلى جدود 10%، بينما كان قبل اندلاع الأزمة أقل من 6%. كذلك، ارتفع معدل البطالة في دول الإتحاد الأوروبي، ولكن بنسبة أقل من ارتفاعه في الولايات المتحدة وذلك لأنه كان في مستوى عالٍ قبل الأزمة. أما المنطقة العربية التي كان متوسط معدل البطالة فيها هو الأعلى بين مناطق العالم الأخرى قبل الأزمة (كان متوسطه في العام العربي 11.8% بينما كان المتوسط العالمي حوالي 6%)، فقد ارتفعت فيها معدلات البطالة بتأثير الأزمة. وفي العام 2010، كان هناك خمسة دول عربية من بين الخمسة عشر دولة ذات أعلى مستوى بطالة عن العمل في العالم[38].

وهكذا نرى بوضوح وجلاء أن موضوع التقلبات الاقتصادية في الوقت الحاضر موضوع هام وخطير، حيث أن النمو الاقتصادي لسنوات طوال في المستقبل سيعتمد، بشكل أساسي، على الذي سيحصل في الأزمة الاقتصادية الحالية. هل ستنتهي الأزمة مع نهاية العام 2010 فيستعيد الاقتصاد العالمي مسار النمو ويتم تعويض الخسارة التي حلت في مستوى المعيشة في السنوات الثلاثة الماضية؟ أم ستستمر الأزمة بضعة سنوات أخرى مما يضاعف من تراجع مستوى المعيشة واستفحال مشكلة البطالة وخصوصاً في المنطقة العربية؟

---

[37] وهو بلاء الطاعون الذي حل بالإنسانية بين عام 1348 و1350 ويقدر أنه قضى على ما يقدر ب30–60% من سكان القارة الأوروبية.

[38] الجزائر (27.3%) ، فلسطين (25.7) ، العراق (17.5) ، تونس (14.2) ، اليمن (16.1).

للإجابة على هذا السؤال، لا بد من معرفة أسباب الأزمة وفحص مدى فعالية السياسات المتبعة لمعالجتها، ولكننا عندما نحاول التعرف على أسباب الأزمة فإننا لا نحصل على جواب واحد بل عدة أجوبة، وذلك لأن كل إجابة تمثل المنطق الخاص بنظرية اقتصادية معينة وهذا الوضع ليس خاصاً بهذه الأزمة بل هو وضع عام يخص موضوع التقلبات الاقتصادية. فعند البحث في أسباب الدورة الاقتصادية بشكل عام، نجد أن هناك أكثر من نظرية تزعم أنها تحدد أسباب الدورة. وهذا الوضع يختلف بشكل كبير عن موضوع "النمو الاقتصادي" الذي تعرضنا له في "قضايا اقتصادية" في الأعداد الأربعة الماضية. إذ فيما يخص "النمو الاقتصادي"، لا يوجد خلاف حاد بين النظريات التي تحدد أسباب النمو، كما هو موجود بين نظريات التقلبات الاقتصادية، وذلك لأن كل واحدة من نظريات النمو تُركّز على أحد عوامل النمو دون أن تناقض النظريات الأخرى التي تُركز على عوامل نمو أخرى. ولكن الوضع مختلف بالنسبة لنظريات التقلبات الاقتصادية، حيث أن ما تعرضه أحد النظريات كسبب رئيسي لحدوث الدورة الاقتصادية يتعارض أحياناً بشكل تام مع السبب الذي تعرضه نظرية أخرى. بمعنى أن قبول منطق أحد النظريات يعني بالضرورة رفض منطق نظرية أخرى. وإذا جاز لنا استعمال المصطلحات الاقتصادية في هذا المجال، فمن الممكن القول بان العلاقة بين نظريات النمو المختلفة تشبه إلى حد بعيد علاقة التكامل الموجودة بين بعض السلع، بينما تشبه العلاقة بين نظريات التقلبات الاقتصادية، علاقة الإحلال الموجودة بين بعض السلع الأخرى. ولهذا، يبدو من الضروري قبل أن نخوض في دراسة نظريات التقلبات الاقتصادية أن نحاول الإجابة على الأسئلة الثلاثة التالية:

- ✧ إذا كان هناك نظريات مختلفة، فلماذا نلجأ إلى *"الأسلوب النظري"* لمعرفة أسباب التقلبات الاقتصادية؟ أليس هناك *"أسلوب عملي"* لتحليل الحقائق الموضوعية الخاصة بكل طور من أطوار الدورة الاقتصادية في الظرف المحدد الذي يحدث فيه، والخروج بنتائج تفسر أسباب حدوث ذلك الطور؟
- ✧ ما هي الأسباب الموضوعية لوجود خلاف دائم بين الاقتصاديين في مواضيع التقلبات الاقتصادية؟
- ✧ ما هو الخلاف الأساسي بين كل النظريات التي تفسر أسباب التقلبات الاقتصادية وما هي الخلفية التاريخية لنشوء ذلك الخلاف؟!

سنعمل في هذا العدد على مناقشة هذه الأسئلة والإجابة عليها. وفي العدد القادم، سيتم عرض الخطوط العريضة للتيارين الرئيسيين في نظريات التقلبات الاقتصادية؛ أي تيار المدرسة الكلاسيكية وتيار المدرسة الكينزية.

(I) دور الأسلوب النظري

إن التوصل إلى معرفة أسباب حصول التقلبات الاقتصادية من انكماش أو توسع في النشاط الاقتصادي يقتضي بالضرورة وجود فهم شامل للطريقة التي تتم فيها ممارسة النشاط الاقتصادي في الأسواق المختلفة. إن ذلك يعني وجود معرفة كاملة لدور العوامل التي تتحكم في تصرفات المشتركين في عمليات البيع والشراء، وفي عمليات التوظيف والشغل، وفي عمليات الإقراض والاستدانة ...إلخ، وهذا يعني وجود إلمام شامل بمئات أو الآلاف العوامل التي تتحكم في تصرفات ملايين الأسر، وملايين العمال، وملايين الشركات. وهذا طبعاً مستحيل وفوق طاقة أي باحث أو أي مجموعة من الباحثين، كما أنه غير مفيد لأن رصد تصرفات الأفراد والعوامل التي تؤثر في تلك التصرفات لا يقود في النهاية إلاّ إلى رؤية الأشجار فقط، وعدم رؤية الغابة. وهذا يعني بكل بساطة أنه من المستحيل ومن غير المفيد الإلمام بكل العوامل التي تتحكم في *الواقع الحقيقي* للاقتصاد. ولذلك، فإن عملية البحث في قضايا الاقتصاد الكلي تعتمد على استخدام أسلوب التنظير، أو التجريد، أي التركيز على بضعة عوامل يعتقد الباحث أنها من أهم العوامل المؤثرة بشكل رئيسي في الموضوع المعين الذي يهتم فيه، ثم صياغة إطار تحليلي لعلاقات تلك العوامل ببعضها البعض وعن طريق التحليل المنطقي يتم طرح الأسئلة والإجابة عليها ضمن ذلك الإطار.

وهذا الإطار التحليلي هو ما يسمى بالنموذج الاقتصادي (Economic Model)، وهو بالتأكيد ليس تصويراً للواقع الاقتصادي الحقيقي، وإنما هو عبارة عن تجريد نظري لذلك الواقع. إنه يختلف عن الواقع الحقيقي تماماً كما تختلف الخارطة عن الصورة الفوتوغرافية. وكما أن سائق السيارة المسافر إلى منطقة لا يعرفها يصطحب معه خارطة للمنطقة وليس صوراً فوتوغرافية لها، كذلك فإن الذي يريد التعرف على أسباب واقع اقتصادي معين فإنه يلجأ إلى "نموذج اقتصادي مناسب" وليس إلى "واقع الاقتصاد الحقيقي". ومن البديهي أن يكون هناك نماذج أفضل من نماذج أخرى في تفسير وضع معين، ففائدة أي نموذج نظري تتناسب طرداً مع مدى تطابق تنبؤات ذلك النموذج مع الذي يحدث في الواقع. ومن هنا، يتضح لنا حقيقة وضع الذين يزعمون أنهم لا يستعملون الأسلوب النظري وإنما يتعاملون مع الحقائق الموضوعية للواقع الاقتصادي، فهم في الواقع يخدعون أنفسهم لأن انتقائهم لتلك "الحقائق الموضوعية" وفهم "دلالاتها" وتقدير "أهميتها" لا يتم إلا عبر توظيف مفاهيم خاصة بنظريات معينة، حتى وإن كانوا أنفسهم أحياناً غير واعين بذلك.

وهكذا، نرى أنه سواءً أكان بطريقة واعية أو بطريقة غير واعية، فلا بد للباحث من استخدام النماذج النظرية حتى يتسنى له تكوين فهم محدد عن الواقع الاقتصادي المعقد.

(II) أسباب وجود نظريات متباينة في مواضيع الاقتصاد الكلي

لقد رأينا أنه ليس هناك خيار، فأسلوب التنظير هو الأسلوب الوحيد المناسب لدراسة أوضاع الاقتصاد. وبشكل عام، فالنظريات والنماذج في العلوم الاجتماعية تقوم بذات الدور الذي تقوم به المخابر في العلوم الطبيعية ولكن مع وجود فارق كبير بين الاثنين. فبينما تتم تجارب العلوم الطبيعية في بيئة يتم فيها عزل الظاهرة المدروسة عن الظواهر الأخرى وبشكل يمكن فيه اكتشاف المتغيرات المحددة التي تؤثر في الظاهرة بشكل محض وبدون تأثير متغيرات وعوامل الظواهر الأخرى، فإن ذلك غير متوفر في العلوم الاجتماعية. حيث أنه لا يمكن عزل أي ظاهرة عن المحيط الذي تتواجد فيه، كما أن الظاهرة ذاتها تتطور مع الزمن، وبالتالي فإن المتغيرات الهامة التي توثر فيها تتغير وتتغير أهميتها. وفي أحيان كثيرة، يتم ذلك التغيير ببطء وتحت السطح ولا تظهر تداعياته إلا بعد مرور عدة سنوات. ولهذه الأسباب، فإن التجارب التي يقوم فيها الباحث من خلال استخدام نظريات ونماذج العلوم الاجتماعية ما هي في الواقع إلا "تجارب – فكرية" تخضع لكل العوامل التي تشكل البيئة الفكرية للمكان والزمان الذين تتم فيهما صياغة تلك النظريات والنماذج. وبما أن البيئة الفكرية لأي مجتمع وفي أي زمن تضم أكثر من تيار وأكثر من اتجاه، فمن الطبيعي وجود أكثر من تيار وأكثر من اتجاه في موضوع الاقتصاد الكلي. وعلى سبيل المثال، في أي مجتمع يوجد دوماً تياران؛ يتمسك الأول بالوضع الراهن ويقاوم أية دعوة للتطوير والتغيير، فيما يتضايق الآخر من استمرار الوضع الراهن ويعمل على استبداله بوضع أكثر حداثةً وتقدماً. وليس من الضروري أن يكون الخلاف بين التيارين ناجم عن اختلاف في المصالح بين المستفيد من استمرار الوضع القائم والمتضرر منه، فهناك أيضاً الخلاف في التوجهات الثقافية الذي يلعب دوراً هاماً إلى جانب تناقض المصالح في تحديد الرؤى المختلفة تجاه الأمر الواقع. ومن الممكن القول أن اختلاف النظرة إلى الأمر الواقع هو من أهم العوامل التي تفسر وجود اختلاف في تيارات الفكر الاقتصادي وخصوصاً في العصور الحديثة التي ابتدأت مع الثورة الصناعية وحلول النظام الرأسمالي مكان النظام الإقطاعي في أوروبا. ومع نهاية القرن التاسع عشر، تكرس وجود مدارس فكرية عديدة ولكنها تتمحور حول خلاف جوهري بين تيارين رئيسيين: تيار المدرسة الكلاسيكية التي تريد الاحتفاظ بالنظام الرأسمالي، والمدرسة الراديكالية التي تريد تغيير النظام الرأسمالي وإقامة نظام اشتراكي بديل. وسوف نحصر اهتمامنا هنا في تيار المدرسة الأولى الذي كان مبنياً على أساس الفرضيتين التاليتين:

- ✧ فرضية "**الأسواق الحرة**"، ومضمونها أن الأسعار والأجور في الأسواق غير المقيدة تكون قادرة دوماً على التكيف السريع بشكل يؤدي إلى تحقيق وضع التوازن (Equilibrium)، أي تحقيق المساواة بين كمية العرض وكمية الطلب في كل سوق.
- ✧ فرضية "**اليد الخفية**" (Invisible Hand)، وهي تعود إلى آدم سميث ومضمونها أنه في حالة وجود أسواق حرة تسمح لكل فرد في ممارسة نشاطه الاقتصادي بهدف تعظيم منفعته الخاصة، فإن ذلك يؤدي بشكل تلقائي إلى تعظيم المنفعة العامة أيضاً.

ويترتب على هاتين الفرضيتين مقولتين هامتين تشكلان ركيزتي المدرسة الكلاسيكية. المقولة الأولى تؤكد أن مشكلة الكساد (أو مشكلة التضخم) تحدث عندما تفقد الأسواق وضع التوازن. ولهذا، فإن المشكلة لا تستمر إلا للوقت الذي تحتاجه آليات الأسعار والأجور لاستعادة وضع التوازن في الأسواق وهو وقت قصير ما دامت الأسواق حرة وليس فيها قيود تحد من سرعة حركة الأسعار والأجور في التكيف مع المستجدات. أما المقولة الثانية، فتؤكد أن على الدولة تقليص دورها في الاقتصاد إلى الحد الأدنى الذي لا يتعدى مجال إنتاج بعض السلع العامة (الدفاع والأمن)، على أساس أن أي تدخل للدولة في الاقتصاد يؤدي إلى حدوث تشوهات في عمل الأسواق يحد من سرعة تكيفها مع المعطيات الجديدة، وبالتالي يضعف قدرة اليد الخفية على تحقيق أهداف الصالح العام.

واجهت هذه المدرسة تحدٍ هائل في سنوات "الكساد العظيم" عندما استمر الركود الاقتصادي والمعدل العالي للبطالة عن العمل سنوات عديدة دون أن تتمكن آليات السوق من القضاء على المشكلة أو تخفيف حدتها. أدى ذلك إلى حدوث ثورة في الفكر الاقتصادي أخذت اسم "الثورة الكينزية" (The Keynesian Revolution) نسبة إلى الاقتصادي البريطاني جون ميراند كينز (1883–1946) مؤلف كتاب "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقد" (1936)، فلقد قدم ذلك الكتاب نظرية جديدة تفسر أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية في النظام الرأسمالي وبشكل يتناقض بشكل كامل مع النظرية الكلاسيكية، حيث اعتمدت النظرية الجديدة على الفرضيات الثلاثة التالية:

- ✧ فرضية "عدم استقرار النظام الرأسمالي" التي تؤكد أن حدوث الدورة الاقتصادية هو من طبيعة النظام الرأسمالي الذي يتعرض بشكل دائم لصدمات أو هزات اقتصادية. وذلك لأن النشاط الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على حجم إنفاق القطاع الخاص على الاستثمار الذي يعتمد بدوره على توقعات رجال الأعمال بالنسبة للمستقبل، وهي توقعات تتأرجح في كثير من الأحيان، بين التفاؤل المفرط والتشاؤم المفرط.
- ✧ فرضية "تصلب الأسعار والأجور" التي تنفي قدرة الأسعار والأجور على التكيف السريع مع المستجدات في الأسواق. فالفرضية ترى أن التكيف في المدى القصير لا يتم عبر تغيير الأسعار والأجور، ولكن عبر تغيير حجم التشغيل والإنتاج، وأن التغيير التكيفي للأسعار والأجور لا يتم إلا في المدى الطويل. بمعنى أن التكيف في الأسواق يحدث بواسطة "**تغيير الكميات**" في المدى القصير، وعبر "**تغيير الأسعار**" في الأمد الطويل.
- ✧ فرضية " الطلب الفعال" (Effective Demand) الذي يسمى اليوم "الطلب الكلي" (Aggregate Demand). والفرضية تعني أن حجم الطلب العام في الاقتصاد (أي مجموع الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي التصدير) هو الذي يحدد حجم الناتج الكلي، وبالتالي يحدد مستوى التشغيل ومعدل البطالة عن العمل. وفي الحالات التي يكون فيها حجم الطلب العام أقل من الحجم المناسب للوصول إلى حجم الناتج الذي يحقق مستوى التوظيف الكامل لليد العاملة، يكون الاقتصاد في وضع التوازن مع وجود معدل بطالة عالٍ (وذلك يتناقض بشكل كامل مع منطق النظرية الكلاسيكية التي تعتبر أن البطالة عن العمل لا تحدث إلا قي وضع غير متوازن). وفي مثل هذه الحالات لا يوجد حل لمشكلة البطالة إلا عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي، حتى يتم رفع حجم الطلب العام إلى المستوى الملائم لحجم التوظيف الكامل لليد العاملة.

(III) الخلفية التاريخية لتطور فكر الاقتصاد الكلي (1940-2010)

في خلال سنوات قليلة أحدث كتاب""النظرية العامة" لكينز تغييراً جذرياً في الفكر الاقتصادي، حيث أنه شكل مدرسة جديدة تقدم تفسيراً جديداً للتقلبات الاقتصادية يتعارض مع تفسير المدرسة الكلاسيكية. ومع ذلك، ففي مطلع الخمسينات تمكنت المراكز الأكاديمية في بريطانيا والولايات المتحدة من تكوين نموذج نظري جديد يجمع بين المدرستين فيما أصبح يعرف باسم نموذج "التركيبة الكلاسيكية المحدثة" (The Neoclassical Synthesis)[39]، وهو نموذج نظرية عامة تحدد آليات النشاط الاقتصادي وفق التوصيف الكينزي في الأمد القصير ووفق التوصيف الكلاسيكي على الأمد الطويل. أي أن عمليات التكيف التي تمارسها المنشآت الاقتصادية، في الحالات التي تكون فيها الأسواق غير متوازنة، تتم عبر" تغيير الكميات" في المدى القصير وعبر "تغيير الأسعار" على الأمد الطويل.

لقد ظل نموذج "التركيبة الكلاسيكية المحدثة"، النظرية التي تدرس في معظم الجامعات الأمريكية والبريطانية، والتي يسترشد بها مخططي السياسات الاقتصادية في البلدين منذ مطلع الخمسينات وحتى أوائل السبعينات، وهي الفترة التي يطلق عليها اسم "العصر الذهبي للاقتصاد الكلي". وذلك لأنها كانت فترة نمو اقتصادي متواصلة في معظم البلدان الصناعية. وقد انتهت هذه الفترة في منتصف السبعينات عندما أخذت معظم البلدان الصناعية تعاني من مشكلة الركود والبطالة عن العمل المصحوبة بمشكلة الارتفاع المتواصل للأسعار والتضخم. وكانت هذه المشكلة المزدوجة التي أخذت اسم "الركود التضخمي" (Stagflation) مشكلة جديدة. ففي السابق، كان ركود النشاط الاقتصادي يتسبب في ارتفاع معدلات البطالة عن العمل وانخفاض الأسعار وليس ارتفاعها. وكان من أول ضحايا هذه المشكلة الجديدة هو الإجماع الأكاديمي حول نموذج "تركيب الكلاسيكية المحدثة" الذي لم يكن قادراً على تفسير المشكلة، وبالتالي لم يكن قادراً على وصف حل لها. أدى ذلك إلى فض الإجماع الأكاديمي حول ذلك النموذج في مطلع السبعينات، وظهور تيار قوي في المراكز الأكاديمية الأمريكية والبريطانية معاكس لكل أطروحات المدرسة الكينزية ويعمل على إحياء أطروحات المدرسة الكلاسيكية في تكريس حرية السوق وتقليص دور الدولة في الاقتصاد. وقد كان من أشهر قادة هذا التيار أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو ملتون فريدمان (1912-2006)، الذي كان من الأكاديميين القلائل الذين لم يقتنعوا بأطروحات كينز أو أطروحات "تركيبة الكلاسيكية المحدثة" في الخمسينات والستينات. ولقد أخذ التيار الجديد اسم "مدرسة شيكاغو"، لأن بداياته جاءت من أبحاث الأساتذة الملتفين حول فريدمان في كلية الاقتصاد في جامعة شيكاغو، كما أخذ أيضاً اسم "المدرسة النقدية" (The Monetarist school)، وذلك لأن من أهم أسس ذلك التيار هو الاعتقاد بكفاءة السياسة النقدية، وعدم كفاءة السياسة المالية في

[39] يعود الفضل في صياغة نموذج"تركيبة الكلاسيكية المحدثة"بشكل رئيسي إلى أستاذ الاقتصاد في جامعة أكسفورد جون هيكس (1904-1989) وأستاذ الاقتصاد في معهد ماستشسوتس للتكنولوجيا بول ساملسون (1915-2009) ولقد أشتهر النموذج باسم نموذج (IS-LM Model).

تحفيز النشاط الاقتصادي قي الأمد القصير. وبغض النظر عن الاسم، فلقد مثل ذلك التيار في تاريخ الفكر الاقتصادي ما عرف على أنه تيار "الثورة المضادة" الذي يريد أن يعود بعقارب الساعة إلى الوراء، وإلغاء كل مفاهيم "الثورة الكينزية" من الفكر الاقتصادي[40].

بعد ذلك، وخلال سنوات الثمانينات والتسعينيات، شهدت كليات الاقتصاد في الجامعات الأمريكية والأوروبية ولادة عدة مدارس تبشر بنظريات جديدة. وبشكل عام، يمكن القول أن كل واحدة من تلك النظريات قد خرجت إما من عباءة "المدرسة النقدية " أو من عباءة "المدرسة الكينزية"، حيث كان الهدف الواضح لنظريات النوع الأول هو صياغة المبررات النظرية للتوجه العام للمدرسة النقدية في توسيع حرية السوق وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، بينما كان هدف نظريات النوع الثاني هو الكشف عن المبررات النظرية التي تستدعي تبني الدولة لدور نشيط في مجال السياسات الاقتصادية.

هذا وقد برز، من نظريات النوع الأول، نظريتان اثنتان. الأولى، هي نظرية "التوقعات العقلانية" (Rational Expectations) التي ترى أن المشاركين في النشاط الاقتصادي يكّونون توقعاتهم بالنسبة للمستقبل على أساس تنبؤات عقلانية تأخذ بالحسبان كل المعلومات المتاحة عن الأوضاع الاقتصادية وليس على أساس استقراء الأوضاع الماضية كما هو الوضع في نموذج "تركيبة الكلاسيكية المحدثة"، وترى النظرية أن الأخطاء التي تنتج عن التوقعات العقلانية يتم تصحيحها بسرعة وبشكل تكون التوقعات بالنسبة للأسعار صحيحة في المتوسط، وكنتيجة لذلك تكون الأسواق دوماً في وضع التوازن. أما النظرية الثانية فهي نظرية "الدورة الاقتصادية الحقيقية" (Real Business Cycles) التي ترتكز على فرضيتين؛ الأولى ترى أن الناتج المحلي الإجمالي هو دوماً في مستواه الطبيعي، أي أن التقلبات التي تحصل بين فترات التوسع والانكماش في الناتج هي تقلبات في المستوى الطبيعي للإنتاج وليست ابتعاداً عنه، (وهذه الفرضية تناقض المفهوم الكلاسيكي والمفهوم الكينزي عن طبيعة التقلبات). وترى الفرضية الثانية أن التقلبات في الناتج الطبيعي في فترات التوسع والانكماش تكون نتيجة صدمات تخص الجانب الحقيقي في النشاط الاقتصادي (كالوضع التقني)، وليس الجانب النقدي.

أما أهم نظريات النوع الثاني، فالنظرية التي ينادي بها " الكينزيون الجدد "(The New Keynesians). وتضم الاقتصاديين الذين عملوا على بناء نماذج تصف سلوك المشتركين في النشاط الاقتصادي (في أسواق السلع والخدمات، وسوق العمل، والسوق المالي). وتظهر أسباب التصلب الموجود في حركة الأسعار والأجور المسؤولة عن عدم قدرة الأسواق على استعادة وضع التوازن بسرعة كما هو الوضع في المدرسة الكلاسيكية ومدرسة "التوقعات العقلانية" والنظرية الثانية هي النظرية المسماة "ما بعد كينز" (Post Keynesian)، وتضم الاقتصاديين الذين يعتقدون بأن "تركيبة الكلاسيكية المحدثة" قد شوهت جوهر النظرية الكينزية الذي تضمنه كتاب "النظرية العامة". ولذلك، فهم يعتقدون أن سبب التقلبات الاقتصادية ليس هو تصلب الأسعار والأجور، كما يعتقد الكينزيون الجدد، بل أن السبب يعود إلى التقلبات التي تحدث في حجم الطلب الفعال (Effective Demand)، التي تعود بدورها إلى صفة "عدم الاستقرار" المتأصلة في طبيعة النظام الرأسمالي، وهي صفة موجودة في المدى القصير والمدى البعيد.

وبشكل عام، فعلى الرغم من وجود بعض التمايز في النظريات الموجودة داخل كل نوع من هذين النوعين من النظريات، إلا أن ما يجمع النظريات الخاصة بكل نوع هو بالتأكيد أهم مما يفرقهما. ولذلك، يمكن القول أنه بالنسبة لأسباب التقلبات الاقتصادية هناك توجهان؛ التوجه الكلاسيكي الذي يرى أن الاقتصاد الحر قادر على التعامل مع التقلبات الاقتصادية لوحده بمدة قصيرة، وأن تدخل الدولة يؤدي إلى زيادة أضرار تلك التقلبات وليس إلى تخفيضها. والتوجه الكينزي، الذي يرى أنه إذا تم ترك موضوع "التقلبات الاقتصادية" لآليات السوق وحدها، فإن فترات الكساد أو التضخم قد تأخذ وقتاً طويلاً وتلحق أضراراً كبيرة بمكن تجنبها عن طريق تفعيل سياسات الدولة الاقتصادية.

وفي العدد القادم، سنتعرض للخطوط العريضة لهذين التوجهين كما هما في الوقت الراهن، وكيف يفسر كل منهما أسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة.

[40] أول من أطلق على المدرسة النقدية ,وصف الثورة المضادة هو الأستاذ هاري جونسون في مقال مشهور له عام 1971: "The Keynesian Revolution and the Monetarist counterrevolution", American Economic Review (May), pp 1-14.

2010

Economic & Social Monitor

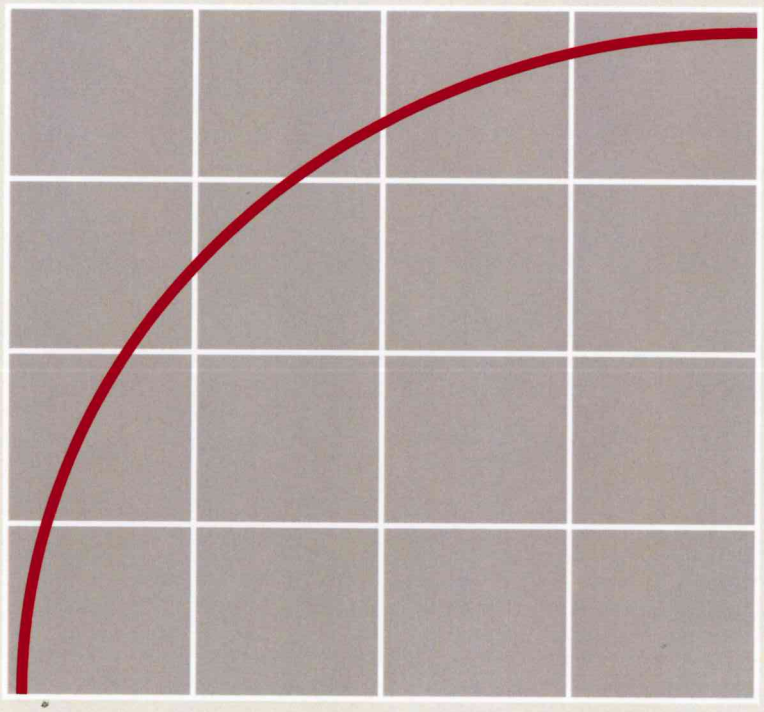

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)

Volume 21
October

Participated in this issue:

Fadle Mustafa Naqib (*Editor*)

From Palestine Economic Policy Research Institute (MAS):

Obaida Salah (*General Coordinator*)

Ibrahim Shikaki	Wajeeh Amer	Schaherazade Elfar
Abdul Wahhab Abdul Aziz	Qusai Saify	Sana' Kamal
Rasha Masoud	Lamees Farraj	

From the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS):

Amina Khasib (*Coordinator*)

Ashraf Samarah	Ahmad Omar	Saadi Al-Masri
Hasan Dwekat	Adel Qrareyeh	Jamil Rimawi

From Palestine Monetary Authority (PMA):

Mohammad Atallah (*Coordinator*)

Mutasem Abu Daqa	Mohammad Abed

Copyright
© 2010 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@pal-econ.org
website: www.mas.ps

© 2010 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2010 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma-palestine.org
website: www.pma.ps

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

June, 2010

FOREWORD

This volume of the Economic and Social Monitor outlines the main trends in economic and social development in the West Bank and Gaza Strip during the first quarter of 2010. The reader will see that the economic situation at the start of the year represented a continuation of the existing situation that had been present during the last six months of the previous year in terms of improved economic activity in the West Bank, and the deterioration of the situation in the Gaza Strip, which is primarily due to the continuing Israeli blockade imposed upon the Gaza Strip; with no serious progress in addressing the catastrophic effects of Israeli aggression in the Gaza Strip (27 December 2008-18 January 2009).

The division within the Palestinian political system is due to the captive political situation and the critical goals of Israeli intransigence and their refusal to apply the requirements of the road map; as well as the policies of occupation that include killing, displacement, military raids, and the establishment of checkpoints and implementation of closures throughout the Palestinian Territories.

This volume contains a report on the summary of Palestinian youth in the Palestinian territories. It focuses on the main issues which affect youth life style and safety as well as their expectations for the future. It also contains a summary of the statistical data from the middle of 2010 regarding the number of Palestinian refugees and where they are located, including the location of refugees in neighboring Arab countries. There are also three reports that are separate from the main text itselt. The reader is first exposed to the deteriorating economic situation in the Gaza Strip following the Israeli military assault on the flotilla of aid ships bound for Gaza on the 31st of May (ostoul al-horia) and Israel announcing its intention to adopt a new policy to ease the siege of the Gaza Strip in response to international pressure. The reader will then be exposed to the campaign promoting the boycott of Israeli settlement products in the West Bank and Gaza Strip. The campaign is currently entering a new phase after it began to be managed and organized by the Palestinian National Authority. The third part will expose the reader to the results of the Palestinian investment conference which was held in Bethlehem during June 2010.

As for the report entitled "economic issues," it discusses the new series entitled "economic volatility". In this volume, the focus is on the role of theoretical models which attempt to explain the causes of economic fluctuations.

We would like to reiterate our commitments to our readers and warmly welcome any feedback. We also wish to thank the teams at the three organizations that prepared this publication (PMA, PCBS and MAS).

Samir Abdullah
Director General
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Ola Awad
Acting President
Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)

Jehad Alwazir
Governor
Palestine Monetary Authority (PMA)

Executive Summary

Economic activity: Palestinian GDP witnessed an overall increase of 2.9% in the 1st quarter of 2010 in comparison to the 4th quarter of last year. Consequently, GDP per capita also increased, by 2.1% for the same period.

Labor Market: Unemployment rate decreased from 24.8% to 22.0% between the 4th quarter of 2009 and the 1st quarter of 2010. The female participation rate in the Palestinian territories decreased in the 1st quarter of 2010 ending at 14.1% of the total participation. With respect to daily wages, the Gaza Strip experienced a decrease by 8.7%. However, the daily wage rate in the West Bank remained relatively stable and amounted 85.7 NIS. On the other hand, advertisements for job openings in newspapers amounted to a total of 808 ads in the 4th quarter of 2009.

Public Finance: Total government revenue in the 1st quarter of 2010 amounted approximately $447.1 million recording 12.5% increase in comparison with the 4th quarter of 2009. Total public expenditure and net lending increased by, 18.6% to $708.1 million compared to the previous quarter.

Banking Developments: credit facilities to total deposits ratio, witnessed a notable step up to 39.8% at the end of the quarter compared to 35.5% in the 4th quarter of 2009. Total credit facilities in the 1st quarter of 2010 amounted to $2,586.5 million recording 15.8% increase from the pervious quarter. Also, bank assets increased by 1.95% from the 4th quarter of 2009 totaling $8,429.1 million.

Palestine Securities exchange: The Al-Quds (Jerusalem) index increased by 3.5% at the end of the 1st quarter of 2010 compared to the pervious quarter. 62 million shares were traded during the quarter with a total value of $134.98 million. The market value of listed companies amounted
$2.44 billion.

Prices and Purchasing Power: The Consumer Price Index (CPI) in the o.P.t increased by 0.46% during the 1st quarter of 2010. (CPI) in the West Bank, Jerusalem, and Gaza Strip increased by 0.45%, 0.73%, and 0.09% respectively. The purchasing power of the US dollar and the Jordanian Dinar declined by 0.9% and 1% respectively.

Tourism: The total number of operating hotels in the o.P.t at the end of the quarter was 126 hotels. The number of hotel guests was recorded at 124,20 guests, 8.8% of them are Palestinians, 37.1% from E.U countries. 48% of those guests stayed in hotels located in Jerusalem.

Company Registration: 334 companies were newly registered during the 1st quarter of 2010. This represents 23.7% decrease from the 4th quarter of 2009. The total capital of registered companies decreased by more than 31.8% totaling JD43.6 million.

Building Licenses: The total number of building licenses in the West Bank increased by 25.3% during the 1st quarter of 2010 compared to the 1st quarter of 2009. in the meantime, the total number of licensed housing units increased by 19.5% compared to 2009. as for Gaza Strip, the data is still not available since 2009.

Israeli Measures: 31 Palestinians were killed during the months of March, April, and May, 20 of them in the West Bank and 11 in Gaza Strip, and 10 of them are children. 318 were injured during the same period. The number of Israeli temporary checkpoints during the same period was 573, 595, and 512 respectively. Crossing points between the WBGS and Israel were fully closed 300 times. Moreover, 9 Israeli assaults on the Palestinian education sector were recorded during January and February 2010 in addition to 2 assaults on the health sector.

Youth Perception of their own life conditions: a recent poll by Sharek Youth Forum found that most of the participants had an optimistic view towards future (42% of the males, 65% of the females). Strikingly, the percentage of "optimistic" youth in the Gaza Strip is higher than in the West Bank, 63%,

61% respectively. On the other hand, the report mentions that most of the youth stated that they don't feel safe in their daily life (58%), 68% in Gaza and 55% in the West Bank.

Palestinian Refugees: Palestinian refugees registered at the UNRWA numbered 4.9 million during 2009. Participation in labor force among refugees reached 39.5% compared with 43.0% among non refugees. Statistics show that illiteracy rate among Palestinian refugees (above 15) is 4.9% in 2009 compared to 5.7% among non refugees.